



جامعة ابن خلدون - تيارت



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: مالية و تجارة دولية

تحليل العلاقة السببية بين الميزان التجاري والاستثمار

الأجنبي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 2000 - 2020

تحت إشراف الأستاذ

د- بلخير فريد

إعداد الطالبتين :

بن جازية أمال

بن هيبه عائشة

لجنة المناقشة :

الصفة	الدرجة العلمية	الإسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر - أ-	أ. طالم علي
مشرفا	أستاذ محاضر - أ-	أ. بلخير فريد
مناقشا	أستاذ مساعد - أ-	أ. شداد محمد
مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	أ. بن صوشة ثامر

نوقشت وأجزت علنا بتاريخ: 2022/06/09.....

السنة الدراسية : 2021-2022

شكر و تقدير

قبل كل شيء نحمد الله سبحانه و تعالى الذي أنعم علينا بنعمة العلم و وفقنا في بلوغ هذه الدرجة و نقول " اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا"

نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل و بالأخص الى الأستاذ المشرف " بلخير فريد" على توجيهاته القيمة و الارشادات الصائبة التي لم ييخل بها علينا

كما نتقدم بجزيل الشكر و التقدير الى السادة الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة على تفضيلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع و تقييمه.

كما نفضل بالشكر الجزيل إلى عمال مكتبة الكلية "مباركة" و "زهير" و "إسماعيل" على حسن المعاملة ورحابة الصدر.

الى كل من بذل معنا جهدا و وفر لنا وقتا، و نصح لنا قولاً، نسأل الله تعالى أن يجازيهم خير الجزاء.

الهداء

الحمد لله الذي اعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

اتقدم بإهداء عملي المتواضع الى اعز ما في الوجود والدي الكريمين

والى اختي وسندي حبيبتي فاطيمة الزهرة

.والى اخوتي.

والى صديقتي الغالية نادية وصديقتي فيروز نعيمة سعاد

إلى صديقتي وزميلتي التي شاركتني في اتمام هذا العمل امال

.والى كافة زميلاتي و زملائي

.وشكر خاص الى زميلي و اخي بالعربي عمر

والى كل من ساعدني من قريب او من بعيد ولو بالكلمة الطيبة لإتمام هذه

المذكرة.

عائشة

الإهداء

إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك
لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول إنتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد وإلى
الأبد..... أبي الغالي

إلى التي مرضت لمرضي وسهرت لسهري و تألمت لمعانتي إلى الصدر الدافئ الذي ألجأ إليه كلما ضاقت بي
الدنيا، إلى من منحت حياتها وأمالها لأجلنا التي و إن فعلت ما فعلت لن أرد لها ولو ذرة من كفاحها
لأجلي، إلى التي خيرت بينها وبين كنوز الدنيا قلت أمي، أمي، أمي، الحنون أدامها الله وحفظها من كل
كرب..... أمي الحبيبة

إلى الأعمدة التي أرتكز عليها للصمود والصعود إخوتي الأعزاء..... الحاج ، كريم ، محمد ، علي

إلى غاليتي و فرحت البيت وحبية القلب و الروح.....أختي ملك

إلى من تحلت بالإخاء و تميزت بالوفاء والعطاء إلى ينبوع الصدق الصافي إلى من معها سعدت وبرفقتها في
دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانت معي في طريق النجاح والخير.....حنان

إلى صديقتي الغالية والحبيبة..... كريمة

إلى من تقاسمت معها هذا العمل صديقتي.....عائشة

إلى صديقتي.....مختارية، كريمة ، نسيمه ، خلود ، إبتسام ، ليلي ، فاطمة

إلى عمتي وبناتها وخالتي وبناتها و كل فرد من العائلة الكريمة..... بن جازية و ملياني

إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة لإتمام هذه
المذكرة.

إلى كل هؤلاء شكرا

أمال

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

التشكرات.....	
الاهداء.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
مقدمة.....	أ

الفصل الاول: الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:.....	8
المبحث الاول: ماهية الاستثمار الاجنبي.....	9
المطلب الاول : مفهوم و مراحل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر.....	9
المطلب الثاني: اهمية وخصائص الاستثمار الاجنبي المباشر.....	14
المطلب الثالث: اشكال ومكونات الاستثمار الاجنبي المباشر.....	17
المبحث الثاني: آليات الاستثمار الاجنبي المباشر.....	21
المطلب الاول : دوافع واهداف الاستثمار الاجنبي المباشر.....	21
المطلب الثاني: محددات ودوافع الاستثمار الاجنبي المباشر.....	26
المطلب الثالث: المناخ والنظريات لمفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر.....	31
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.....	41
المطلب الاول: الاستثمار في سنغافورة.....	41
المطلب الثاني: الاستثمار في المغرب.....	44
المطلب الثالث: الاستثمار في السعودية.....	46
خلاصة لفصل الاول.....	50

الفصل الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري

تمهيد.....	52
المبحث الاول: ماهية الميزان التجاري وميزان المدفوعات.....	53
المطلب الاول: تعريف ميزان المدفوعات و اقسامه.....	53
المطلب الثاني: تعريف واهمية الميزان التجاري.....	57
المطلب الثالث: اقسام ورصيد الميزان التجاري.....	59

65	المبحث الثاني: ميكانيزمات الميزان التجاري.....
65	المطلب الاول:العوامل المؤثرة في الميزان التجاري وحالاته.....
69	المطلب الثاني:اسباب وانواع الاختلاف بالميزان التجاري.....
74	المطلب الثالث:علاج اختلالات الميزان التجاري.....
79	المبحث الثالث :بعض المؤثرات الاقتصادية في الميزان التجاري.....
79	المطلب الاول:اثر سعر الصرف على الميزان التجاري.....
82	المطلب الثاني :اثر تغير اسعار النفط على الميزان التجاري.....
86	المطلب الثالث :اثر الاستثمار الاجنبي على الميزان التجاري.....
89	خلاصة الفصل الثاني.....
	الفصل الثالث :العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والميزان التجاري في الجزائر
91	تمهيد:.....
92	المبحث الاول : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.....
92	المطلب اول: التوجهات السياسية الجزائرية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.....
95	المطلب الثاني:اهمال عوامل والمحددات في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.....
99	المطلب الثالث : تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.....
102	المبحث الثاني :هيكل وتطور الميزان التجاري في الجزائر (2000-2020).....
102	المطلب الاول:هيكل الميزان التجاري للجزائر.....
108	المطلب الثاني :التركيب السعيل لصادرات خارج قطاع المحروقات.....
111	المطلب الثالث : مؤشرات اداء الصادرات خارج المحروقات.....
	المبحث الثالث : دراسة العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال(2000-2020).....
113	المطلب:اختبار استقرارية السلسلتين الزمنيةين وايجاد عدد التأخيرات المثلى واتجاه العلاقة السببية حسب منهجية جرانجر.....
116	المطلب الثاني: اختبار العلاقة السببية حسب منهجية جرانجر (المدى القصير).....
118	المطلب الثالث : اختبار العلاقة السببية حسب Toda and Yamma moto (المدى الطويل)....
122	خلاصة الفصل.....
124	الخاتمة :.....
128	قائمة المراجع :.....

136.....	فهرس المحتويات
.....	الملخص:

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
30	مخطط حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر	الشكل (01-01)
101	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد و الخارج الى الجزائر (2000-2020)	الشكل (01-03)
104	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2020)	الشكل (02-03)
108	مقارنة تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر (2000-2020)	الشكل (03-03)

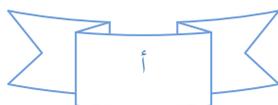
قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	الجدول (01-01)
43	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى سنغافورة	الجدول (02-01)
47	ترتيب السعودية في مؤشر بيئة الأعمال (2008-2018)	الجدول (03-01)
62	أقسام الميزان التجاري	الجدول (01-02)
64	رصيد الميزان التجاري	الجدول (02-02)
97	عدد المطارات الجزائرية ذات المدرجات المعبدة	الجدول (01-03)
99	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر (2000-2020)	الجدول (02-03)
102	تطور الميزان التجاري (2000-2020)	الجدول (03-03)
104	التركيب السلعي للواردات الجزائرية (2018-2020)	الجدول (04-03)
106	تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر (2000-2020)	الجدول (05-03)
108	تطور السلع المركبة للصادرات خارج المحروقات (2000-2020)	الجدول (06-03)
111	مؤشرات الصادرات خارج المحروقات (2000-2016)	الجدول (07-03)
113	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال (2000-2020)	الجدول (08-03)
115	اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF	الجدول (09-03)
116	عدد التأخيرات الزمنية المثلى لنموذج VAR	الجدول (10-03)
118	اختبار سببية جرانجر	الجدول (11-03)
121	نتائج اختبار اتجاه العلاقة السببية في المدى الطويل	الجدول (12-03)

مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من المتغيرات التي اختلفت فيها وجهات النظر فيما يخص الدور الذي يمكن أن يقوم به بالإضافة لدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية فهو محل نقاش واهتمام من الباحثين والمستثمرين على حد سواء ، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر هام لتمويل برامج التنمية في الدول النامية وهذا هو السبب في أن أحد أهداف البلدان النامية هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التغلب على قلة الموارد المتاحة لديها أو تنويعها ، فرؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الاستثمار كثيرة ولكن قدمها مرهون بمدى ما توفره الدول المضيفة من تسهيلات وحوافز ومناخ استقرارها، وبالتالي زيادة في الرفاه الاقتصادي من خلال إقامة المشاريع وتنشيط مختلف القطاعات وتوفير السلع والخدمات على أنواعها ، سواء بغرض الاستهلاك أو بغرض التصدير ، كما يساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي عن طريق مساهمته في تحسين رأسمال الاجتماعي وتوظيف العمالة وتوفير الأجور وضمان التكوين والتدريب ، لذلك تسعى مختلف دول العالم إلى استقطابه للاستفادة مما تتمتع به الشركات متعددة الجنسيات حاملة لوائه من مزايا وامتيازات لا تتوفر عند مجموعة من الدول النامية ، وخاصة تحسين موازين ومدفوعاتها الذي تعاني من عجوزات لكونها أحادية القطاع ، لذلك تعمل هذه الدول على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إليها بحد الاستفادة منها من ناحية التمويل أولا ، كونه أول مشكل تعاني منه الدول ، ثم الاستفادة من الخبرات التسويقية والتنظيمية والإدارية والتكنولوجية التي ينقلها الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالتالي تحسين وضع ميزان مدفوعاتها عن طريق رؤوس الأموال الواردة إليها من جهة و من جهة أخرى إقامة قاعدة إنتاجية والتوجه نحو التصدير و التقليل من الاستيراد ومنه التخفيف من العجز في الميزان التجاري ومنه تحسين الوضع العام للمدفعات .

من بين هذه الدول الجزائر التي تسعى منذ الاستقلال إلى تحسين مؤشراتهما الاقتصادية والعمل على الالتحاق بركب الدول المتقدمة عن طريق تهيئة الأرضية المناسبة للمستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال تشريعات منظمة ومشجعة للاستثمار ، خاصة في القطاعات الإنتاجية بهدف الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، لذلك شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ، كما وعرفت تحسنا في ميزان المدفوعات بالرغم من الوقوع في حالة العجز في السنوات الأخيرة .



1. الإشكالية العامة :

في ضوء ذلك يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث كما يلي :

ما هو اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) ؟

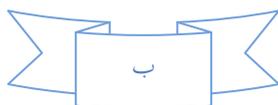
2. التساؤلات الفرعية:

ولإحاطة بهذا الموضوع يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- هل توجد علاقة سببية في اتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري الجزائري في المدى القصير ؟
- هل توجد علاقة سببية في اتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري الجزائري في المدى الطويل ؟
- هل توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري الجزائري في المدى القصير ؟
- هل توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري الجزائري في المدى الطويل ؟

3 الفرضيات:

- لا توجد علاقة سببية في اتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري الجزائري في المدى القصير.
- نعم علاقة سببية في اتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري الجزائري في المدى الطويل.
- نعم توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري .



- لا يمكن أن توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري في اتجاه واحد على المدى الطويل.

4 أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من المكانة الكبيرة التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي وما له من آثار مباشرة وغير مباشرة على الصادرات والواردات للدول المستقطبة للاستثمار و التي تنعكس على حالة الميزان التجاري .

5. أهداف البحث:

- دراسة وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة دراسة
- دراسة المناخ الاستثماري في وحجم تدفقات الاستثمار الواردة والصادرة في الجزائر
- تحليل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات
- إبراز العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزان التجاري

6 أسباب اختيار الموضوع:

- تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها أسباب ذاتية و أسباب موضوعية يمكن حصرها في ما يلي:
- اندراج الموضوع ضمن تخصصنا في الدراسة .
 - الرغبة الذاتية و الميل الشخصي في معالجة ودراسة مواضيع ذات الاهتمام الدولي .
 - الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية والقياسية التي تناولت موضوع العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري في الجزائر .
 - هذا الموضوع قابل للبحث و الدراسة نظرا لإمكانية الحصول على المعلومات المتصلة به من تنوع المصادر والمراجع.

7 منهجية البحث :

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالجانب النظري للموضوع عبر سرد لمختلف التعاريف والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و الميزان التجاري ، وتحليل وتقييم البيانات السنوية واستخدام المنهج القياسي لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري الجزائري ، بالاستعانة ببرنامج Eviews 09 حيث تم تطبيق منهجية جرانجر (في المدى القصير) واختبار سببية جرانجر المتطورة ل Toda and Yamamoto (في المدى الطويل) .

8 حدود البحث:

تم إنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

الحد الزمني: تمتد فترة الدراسة لهذا الموضوع ما بين (2000-2020)

الحد المكاني: هذه الدراسة تمت حول الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتطور الرصيد الميزان التجاري الجزائري خلال هذه الفترة

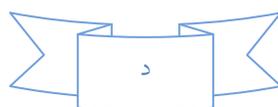
9 صعوبات البحث:

الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث تتمثل في قلة المراجع بالنسبة لهذا الموضوع وخصوصا في مكتبة الكلية

غياب الدراسات التي تهتم بالعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الميزان التجاري في الجزائر.

10 الدراسات السابقة: تمثلت أهم الدراسات السابقة في :

- دراسة أحمد إبراهيم ملاوي وأحمد حسين نواصرة : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في الأردن (1975-2017) هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في الأردن ، وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة الزمنية المدروسة ، حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار : وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.



- دراسة رنده خنصري : دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق توازن الميزان التجاري
دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة الممتدة من 1995 إلى 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق توازن الميزان التجاري حيث تبين أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تخلص الميزان التجاري من العجز ، كما اتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر دور فعال في تحقيق توازن الميزان التجاري الجزائري من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وذلك خلال الفترة (1995-2014).

- دراسة إبراهيم دقاشي وآخرون : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري
دراسة قياسية للفترة (1992-2017)

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992 إلى 2017 بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ، وخلصت الدراسة إلى وجود عدة نتائج أهمها :

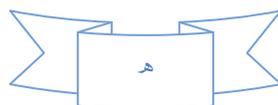
✓ وجود علاقة طويلة الأجل ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

✓ وجود علاقة طويلة الأجل ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات .

11 تقسيمات البحث:

الفصل الأول : بعنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتم تقسيمه إلى المبحث الأول، الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثاني ، آليات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ المبحث الثالث، تجارب بعض الدول في جذب و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني : بعنوان الإطار النظري للميزان التجاري و تضمن المبحث الأول ، ماهية الميزان التجاري وميزان المدفوعات والمبحث الثاني ، ميكانيزمات الميزان التجاري والمبحث الثالث ، بعض المؤثرات الاقتصادية في الميزان التجاري.



الفصل الثالث: العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي الجزائري والميزان التجاري حيث المبحث الأول، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و المبحث الثاني، هيكل وتطور الميزان التجاري في الجزائر 2000-2020 و المبحث الثالث، دراسة العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال 2000-2020.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد:

تحتل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة هامة و كبيرة في التحليل الاقتصادي الحديث، حيث أصبحت قناة رئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، باعتبارها مصدر لرأس المال و أيضا للتكنولوجيا الحديثة عن طريق تسهيل سبل الوصول إلى الأسواق العالمية.

و هو من المواضيع الأشد إغراء في الظروف الراهنة بالنسبة لمعنيين بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الكثير من الدول الخاصة النامية.

و بصفة عامة يتركز الجدل حول جدوى هذه الاستثمارات لما قد تحققه من منافع رغم ما فيها من مخاطر، ومن خلال هذا الفصل سنحاول إعطاء نظرة عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر بتقديم مفاهيم له، أنواعه و مكوناته و كذا المناخ العام له من خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: آليات الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، وهذا راجع الى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية و القانونية، و كذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة الاقتصادية ترتب علينا إلقاء الضوء على الجوانب التي تدخل في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأداة و الوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول حيث يستمد مفهومه من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية ومن أهمها: الدخل والاستهلاك و الادخار والاقتراض (إدارة الاستثمار) حيث يعتبر مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات و اندماجها في الاقتصاد العالمي و عاملا أساسيا في ربط و تفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية, لذا فقد يزيد الاهتمام به في السنوات الأخيرة و خاصة من طرف الدول النامية باعتباره شكلا من أشكال التمويل الخارجي .¹

الفرع الأول : تعاريف حول الاستثمار الاجنبي

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر من العقبات التي توجه الباحثين و هذا راجع الى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية و القانونية وهذا ما أدبإلى وجود عدة تعاريف منها :

أولا: تعريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية

1. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: الاستثمار الاجنبي هو ذلك النوع من

الاستثمارات التي تعكس المصلحة الدائمة والقدرة على التأثير الإداري بين الشركة المستوردة وشركة

¹- جمال الدين برقوق و آخرون, إدارة الاستثمار, الطبعة الأولى, دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2016, ص 15.

أخرى متواجدة في الدول المضيفة للاستثمار و تأخذ الملكية حصة من راس مال شركة الاستثمار تعادل او تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.¹

2. **تعريف صندوق النقد الدولي:** الاستثمار الاجنبي المباشر هو نوع من الاستثمارات الدولية التي

تعكس المصالح الدائمة التي تحقق بوجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر و مؤسسة

الاستثمار بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة عالية من النفوذ في الإدارة و تسيير المؤسسة بعد

امتلاكه ما يعادل أو يفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة.

3. **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية:** الاستثمار الاجنبي المباشر هو ذلك النشاط الذي

يهدف إلى الوصول إلى مصلحة دائمة من قبل كيان اقتصادي معين اتجاه كيان اقتصادي مقيم

آخر من خلال القيام بمشاريع استثمارية مباشرة و تعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى

بين المستثمر المباشر و المؤسسة هذا من جانب التأثير البارز على تسيير و إدارة المؤسسة من

جانب آخر .

ثانيا: تعريف بعض الباحثين و الكتاب

1- **التعريف الأول :** يعرف الكاتب "Daniel Sopol" الاستثمار بأنه التخلي عن مبلغ حاضر

وأكيد على أمل الحصول على عوائد , ومن جهة أخرى تعني كلمة الاستثمار تحويل الموارد المتاحة إلى

سلع مادية و أصولاً إنتاجية تمكن المؤسسة من أداء نشاطها وتحقيق إيرادات و أرباح مستقبلية.²

2- **التعريف الثاني:** يعرف الكاتبان "Jean Yver -Charles-H-D" الاستثمار من

ناحيتين:³

● **من ناحية المحاسبة :** الاستثمار هو الحياة التي تتم من طرف المؤسسة و التي تسجل ضمن أصولها

وتضمن سلع معمرة قد تكون قيم مادية قيم مالية قيم معنوية.

¹ - كامل مبروك, دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنوع مصادر الدخل الوطني, مجلس دراسات العدد الاقتصادي مجلد 12, العدد الأول

2021, ص 201.

² - فريد نجار, الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي, مؤسسة شباب, جامعة الإسكندرية, مصر, 2000, ص 23.

³ فريد نجار, الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي, مرجع سبق ذكره, ص 23

• من الناحية المالية : يعني الاستثمار يعني الاستثمار تشغيل إمكانيات مالية عن طريق النتاج و البيع تسمح بتوليد موارد مالية خلال عدة فترات.

3-التعريف الثالث : يعرف الكاتب "كاظم الجاسم العيساوي" الاستثمار بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقه من إشباع استهلاك حالي و ذلك قصد الحصول على منفعة مستقبلية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.¹

من التعاريف السابقة يمكننا استنتاج أن الاستثمار الاجنبي المباشر هو إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه أو شراء كل جزء من مشروع قائم من طرف شخص أو أكثر طبيعي أو معنوي يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني من اجل تحقيق عوائد اقتصادية على أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلع أو خدمات غير ممنوعة قانونيا.

الفرع الثاني: مراحل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً: المرحلة الأولى:(1800-1913)

في هذه المرحلة حل الاستثمار الدولي كان في الأساس من أصلاًوروي وتلتبس هنا إن بريطانيا العظمى تكاد تكون الدولة الوحيدة التي كانت تستثمر في الخارج خاصة خلال النصف الأول من القرن 19 واستثماراتها كانت تجري بشكل متوازي مع تطور التجارة الخارجية البريطانية و هيمنتها, فهي بما تيسر لها من قوة عسكرية واقتصادية مكنها حتى عشية قيام الحرب العالمية الأولى من أن تسيطر على نصف مجموع المستعمرات في العالم.

إن ما يلاحظ في تدفق الاستثمارات الأجنبية العالمية حينئذ هو قيام الجزء الأكبر منها بين الدول الرأسمالية القديمة و الدول الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية كندا استراليا نيوزيلندا التي اتسمت بوفرة الموارد المادية

¹-محمد رامي جعفر, الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي, مجلة الخليج العربي العدد 3.4, جامعة البصرى, عراق, 2011, ص

والبشرية و بسرعة النمو الاقتصادي ,أما فيما يخص المستعمرات و الدول المختلفة فلم تحصل إلا على نصيب ضئيل جدا من هذه التدفقات تمثل اغلبه في مشاريع الصناعات الاستخراجية .¹

ثانيا: المرحلة الثانية:(1914-1945)

أي فترة ما بين الحربين هي مرحلة التي فيها الاستثمار الدولي بالتقهقر ولقد تم تقسيم هذه المرحلة نفسها إلى فترتين أساسيتين و هما :²

✓ الفترة الأولى:(1914-1938)

لقد تميزت هذه الفترة بعد إحداث كانت أبرزها الحرب العالمية الأولى و ظهور النظام الاشتراكي كتحدٍ للنظام الرأسمالي الذي لم يعد هو الوحيد في العالم ,مما دفع بالعديد من الدول إلى الاعتماد على السياسة الحمائية إلى جانب ذلك فقد سجل انعدام مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية لكونها كانت معظمها مستعمرة كما سبق الإشارة إليه وقد استقرت في المجال الزراعي لين استحوز هذا الأخير على أكبر حصة منها.

✓ الفترة الثانية: (1939-1945)

وهي الفترة التي عرفت فيها دول العالم الحرب العالمية الثانية كانت لظروفها و لسوء الأوضاع السياسية و المالية و الاقتصادية الدولية اثر على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر وتوجهه و طبيعته,و قد تجلّى ذلك في الانقلاب في مراكز القوى المالية و الاقتصادية و الاستثمارية إذ برزت البوادر الحقيقية لتقهقر المملكة المتحدة البريطانية تاركا بذلك المجال واسعا أمام الولايات المتحدة الأمريكية وبخصوص التوجه القطاعي لتحقق الاستثمار الاجنبي المباشر خلال هذه الفترة فقد حدث له تغيير ملحوظ إذ تصب الاهتمام على الاستثمارات النفطية من قبل الشركات النفطية الكبرى.

¹-دريد السامرائي, الاستثمار محمد الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ,مركز الدراسات الوحدة العربية ,لبنان ,الطبعة الأولى 2006, ص 78.

²-دحاني سامية, تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار المباشر ,مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر, 2009, ص 11-12

ثالثا: المرحلة الثالثة: (1937-1946)

إنأهم المميزات التي ميزت هذه المرحلة انقسام العالم إلى معسكرين تحكمه الثنائية القطبية بالإضافة الى بداية تلاشي الإمبراطوريات الاستثماريات وتفككها تدريجيا مما أدى إلى تسارع الخطى نحو تشكيل العالم الثالث ,فشهدت هذه الفترة انتعاش وتوسع الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة ذلك المجسد بين الدول المتقدمة وعلى عكس فقد عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية تراجعاً نسبياً عما كانت عليه في السابق.¹

رابعا: المرحلة الرابعة: (1974-1985)

شهدت هذه المرحلة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تزايد مستمر خلال هذه المرحلة و هذا السياق مستعد إلى متابع التوجهات التي مست الاستثمار الاجنبي المباشر على بعدين أساسيين هما:

1- على مستوى الدول المتقدمة

بقيت الدول المتقدمة تتأثر بالحصة الأكبر من الإجمالي العالمي نسبة تفوق 90% الأمر الذي يجب الإشارة إليه أن الاستثمار المباشر الأمريكي عرف تراجع نسبي مما فسح ذلك المجال للانتعاش و توسع الاستثمار الأوروبي و استعادة مركزها الذي كانت قد فقدته من قبل إضافة إلى انتعاش طفيف في الاستثمار المباشر الياباني.²

2- على مستوى الدول النامية

ومع تطبيق معظم الدول النامية أساليب معادية للشركات الأجنبية تمثلت في تأمين الأصول الأجنبية و خاصة منها:

¹ بيوض محمد العيد، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة الاقتصادية المغاربية، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 12

² محمود حسين الوادي، العولمة و الأبعاد الاقتصادية، ط1، مكتبة المجتمع للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 126

البتروولية التي كانت موجودة داخل أقاليمها كانت في نظر الشركات الأجنبية تمثل درجة أكبر من مخاطرة الاستثمار فيها و بفعل تلك العوامل حدث التراجع البارز لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لموارد الدول النامية باستثناء الدول الصناعية الحديثة مثل ماليزيا , هونغ كونغ و كوريا الجنوبية ...

التي استطاعت ان تجذب نسبيا تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إليها لاعتبارات سياسية إلى جانب تمكنها من اتباع سياسة الانفتاح على العالم الخارجي مع تقلبها للحوافز الجمركية.¹

خامسا: المرحلة الخامسة: فترة التسعينات حتى الآن

مع بداية هذه الفترة تزايدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على شكل مدهش , الأمر الذي قره الكثير من الخبراء على أن الاستثمار الاجنبي المباشر مظهرًا للعولمة وتسيير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العولمة في كلا الاتجاهين حيث يؤثر كل منهما في الآخر.

و لقد اقترنت الزيادة السريعة في الاستثمار الاجنبي المباشر على امتداد العالم بالتغيير البارز في التوجهات القطاعية لهذا الأخير, فإذا في السابق كان دور الاستثمار الاجنبي المباشر يقتصر على استخراج الثروات المعدنية وعلى مرافق نقلها باتجاه الدول المتقدمة الصناعية , أما الآن فقد أضحي دوره الجديد يكمن في إقامة صناعات تحويلية كاملة و التوجه نحو إقامة وحدات الى جانب هذا أضحي قطاع الخدمات على مدى العقد السابق أكثر أهمية في الإنتاج الدولي و يعود ذلك لتحرير هذا الأخير أمام الاستثمار الاجنبي المباشر.²

المطلب الثاني: أهمية وخصائص الاستثمار الاجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة كونه أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، فضلا عن كونه أحد القنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا و الخبرات الإدارية و الفنية، وهذا أدى الى تنوعه باختلاف خصائصه ومكوناته .

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الاجنبي

¹ بيوض محمد العيد ,تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة الاقتصادية المغربية, مرجع سبق ذكره ص 13.

² محمود حسين الوادي ,العولمة و أبعادها الاقتصادية ,مرجع سبق ذكره ص 128.

للاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي و يرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل ,ويمكننا أن نحدد أهميته حسب بوسري **Bussery** و " شاروا Charois" كما يلي:

أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل فالاستثمار هو المحرك الوحيد و الرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل و له منفعة دائمة ,أما النقطة التالية و التي تخص الاستثمار فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة و الطاقات و القدرات الجامدة للنشاط. إضافة إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي و المالي و بالتالي يزيد في التنوع و الإنتاجية و يفتح باب المنافسة في السوق التجارية و المؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال و التوقف عن النشاط لأنها لا تقوى على المنافسة و مسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتجات.¹

ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية:²

(1) نواحي نوعية:

- زيادة وتحسين إنتاجية رأس المال و العمل على تحسينها باستمرار.
- تحقيق الاستخدام و التوزيع الأمثل لرأس المال المتاح بين الفرص الاستثمارية المتعددة.

(2) نواحي كمية:

- خلق مناصب شغل و بالتالي زيادة التناج و منه زيادة الاستهلاك المحقق للرفاهية الاجتماعية.
- هو الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني و مدى تحقيق المعيشة و الرفاهية الاجتماعية يؤدي زيادة مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي إشباع الحاجيات الأساسية لأغلبية السكان.

الفرع الثاني: خصائص ومميزات الاستثمار

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص و هي كالتالي:

¹ منصور الزين, تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية, ط1, دار الراهة للنشر و التوزيع, الأردن, 2012, ص 42

² جمال الدين برقوق و آخرون, إدارة الاستثمار, ط1, دار ومكتبة حامد للنشر و التوزيع, عمان, الأردن, 2016, ص 21.

أولاً: تكاليف الاستثمار:

هي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين :

– التكاليف الاستثمارية:

وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع و التي تنفق مع بداية المشروع إلى ان يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية و تتمثل في تكاليف الأصول الثابتة أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من الأراضي معدات مباني آلات والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع ,بالإضافة الى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيديّة اي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف التصميمات الرسوم الهندسية وهذا الى جانب مجموعة من التكاليف مثل تكاليف التجارب و تكاليف اجراء الدوريات التدريبية.

– تكاليف التشغيل:

تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار و هي مرحلة التشغيل و ذلك بعد اقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية و من جملة هذه التكاليف نذكر النقل التامين مصاريف المستخدمين و الأجور مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية

أ. **التدفقات النقدية:** وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب و الرسوم و المستحقات الأخرى.

مدى حياة المشروع هي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء ذي تدفق نقدي موجب ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل او التركيز على دور حياة المنتج و بالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

ب. **القيمة المتبقية:**

عند نهاية مدى الحياة المتوقعة للاستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية له بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيراداً إضافياً بالنسبة للمؤسسة و بالتالي يضاف الى تدفقات الدخل الأخير للاستغلال.¹

المطلب الثالث: أشكال و مكونات الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الاجنبي المباشر وتتعد من بلد إلى الآخر وتتعدد تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار تتباين أشكال ومكونات هذا الاستثمار .

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الاجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق لطرف الاجنبي للمشروع سواء كان مشروع التسويق البيع التصنيع الإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي والخدمي ويمكن أن يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر احد الأشكال التالية :

أولاً : الاستثمار المشترك:

تعد المشروعات المشتركة شكلاً من أشكال التحالفات الاستراتيجية حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي او خاص بفرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو الإقليمية أو للتصدير على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة في تنصيب من العناصر اللازمة لقيام من رأس المال، المواد الخام، المهارات التنظيمية و التسييرية و الفنون الإنتاج، أن الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يقوم على أساس هذا الشكل يسمح لطرفي بموجب التعاقد بتوحيد الجهود و تقاسم كل المخاطر لأجل تحقيق الأهداف، فهي تعاون بين العديد من المؤسسات الحر التي تختار القيام بالإنتاج أو إقامة مشروع أو ممارسة

¹ - ماجد عطاالله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 15.

نشاط معين و هذا من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة و إمكانيات و الموارد الضرورية إذن هي وضع عملي للمشروع أو نشاط مشترك عن طريق التحمل المشترك للمخاطر و كذلك مواجهة المنافسة.¹

ويمكن هذا النوع من التحالف في البحث عن التقاسم:²

— الالتزامات المالية و المخاطر.

— التكنولوجيا و ذلك بالتكوين المشترك للمهارات او اقتناء مهارات الشريك.

— التعاون لتسهيل الاندماج التجاري و السياسي للبلد المضيف.

— توزيع الأعباء التسييرية.

و من خلال التعاريف السابقة للاستثمار المشترك يمكن القول ان هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب التالية:

— اتفاق طويل لأجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني و آخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل

دولة الطرف المضيف قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابع للقطاع العام أو الخاص.

— إن قيام احد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحولها إلى استثمار مشترك.

— ليس بضرورة إن نقدم المستثمر الوطني او أجنبي حصة في رأس المال بمعنى:

أ. المشاركة في مشروع الاستثمار قد يكون من خلال تقديم خبرة او معرفة او عمل تكنولوجيا بصفة خاصة.

ب. المشاركة بحصة رأس المال أو كله على إن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا أو قد تأخذ

المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.

¹ دلال بن سمينة ، أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه، علوم اقتصادية ، جامعة بسكرة، 2013، ص 06

² سولم صلاح الدين، الاستثمار الأجنبي المباشر بديل استراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، مجلد5،

عدد01، الجلفة، الجزائر، 2011، ص ص 208-209

حين يلاقي هذا الشكل من الاستثمار المباشر قبولا لدى الدول المضيفة خاصة النامية منصبا و ذلك لأسباب سياسية اقتصادية اجتماعية كتتحقيق درجة الاحتكار و التحكم في الاقتصاد الوطني و تحقيق حدة التبعية السياسية و التبعية الاقتصادية للدول المصدرة لهذه الأموال بالإضافة إلى خلق طبعة رجال الأعمال وطنية تستطيع في المستقبل الاستقلال عن الأجانب بعد اكتسابهم مهارات تسويقية جديدة .

ثانيا: استثمارات مملوكة بكامل المستثمر الاجنبي :

تمثل هذه المشروعات أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات نظرا لتملكها الكامل للمشروع حيث تقوم هذه الأخيرة من ظل هذا النوع من الاستثمار بإنشاء فروع للتسويق أو الإنتاج وأي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي و الخدمي للدولة المضيفة.

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة:

تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية و النقد و الجمارك و يسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية و المشتركة و يتم فيها تداول البضائع المحلية او الخارجية و تجري عليها بعض العمليات الصناعية و إذا كانت المناطق الحرة جزءا من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية و الإدارة التي تسري على باقي إقليم الدولة .

رابعا: مشروعات أو عمليات التجمع:

هي عبارة على مشروعات تتم بين طرفين احدهما وطني و الأخر اجنبي في شكل اتفاقية حيث يعهد الطرف الاجنبي للطرف الوطني عملية التجمع للمنتج بعد أن يكون الطرف الاجنبي قد أنتج مكونات هذا المنتج ليصبح في الأخير منتج نهائي.

ويعاب على هذا الشكل هو قلة نقله للتكنولوجيا حيث تعهد للطرف المحلي عملية تركيب لا تحتاج الى تقنية.¹

خامسا: الاستثمار في المشروعات البنية الأساسية المحولة:

و يكون في شكل عقود امتياز لمدة تتراوح ما بين 20-50 عاما يكون في مشاريع البنية الأساسية مثل بناء محطات الكهرباء او المطارات او الطرق ثم استغلالها في المدة المتفق عليها على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز الى المجتمع او الحكومة فيها يعرف بعائلة (B.O.T) اي المشروعات القائمة على البناء و التشغيل و التحويل و هذا النوع مفيد للطرفين حيث الدولة تستفيد من التمويلات التي تتوفر عليها الشركات المتعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية و التي تستفيد منها في المستقبل نقل ملكيتها إليها و في الجانب المقابل يرى المستثمر الاجنبي ان تلك المشروعات ذات جودة اقتصادية تعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز.²

الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر

توجد ثلاثة عناصر أساسية تشكل منها الاستثمار الاجنبي المباشر و هي:³

أولا: رأس المال الأولي:

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الاجنبي لشراء حصة من مشروع في بل اخر غير بلده الأصلي و تشتترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه النسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشر.

¹ كامل مبروك، دار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توزيع مصادر الدخل الوطني، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلة 12، عدد الأول، الأغواط، الجزائر، 2011، ص 201

² - سليمان العادي، الاستثمار الاجنبي المباشر و حقوق البيعة، ط1، أكاديميون النشر و التوزيع، الأردن، 2014 ص 25.

³ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 51

ثانيا: الأرباح المعاد استثمارها:

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الاجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار و غير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثماره إلى تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي و بهذا يصبح حجم الاستثمار الاجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

ثالثا، القروض داخل الشركة الواحدة:

و تتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج او بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

المبحث الثاني: آليات الاستثمار الاجنبي المباشر

تعمل مختلف الدول على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره مصدرا بديلا لدعم الموارد المحلية ، وزيادة تراكم رأس المال الحقيقي الذي ينعكس إيجابا على اقتصادياتها، وذلك من خلال توفير عدة عوامل ومحددات وحوافز وتهيئة المناخ المناسب لإستقطاب الاستثمار إليها.

المطلب الأول: دوافع و أهداف الاستثمار الاجنبي المباشر :

توجد العديد من الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى قيام أو اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي سواء للدولة المضيفة أو للدولة المستثمرة ويمكن تعديدهم من خلال .

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر :

تختلف دوافع المستثمر الاجنبي الذي يرغب بالاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد المضيف ومن بين أهم هذه الدوافع مايلي:¹

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على اقتصاد الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54

أولاً: دوافع المستثمر الأجنبي:

من بين دوافع المستثمر الاجنبي ما يلي :

- طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري حيث إن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج و الغرض تلافي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة.
- زيادة العوائد: وذلك دون زيادة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر و تتحقق من خلال التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج
- زيادة المبيعات: و ذلك بهدف الاستفادة من و غرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة فانه يجب البحث عن أسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية و المخاطر التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.
- الاستفادة من المزايا السكانية التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز والضمانات التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الاجنبي.
- تحسين الموارد و ضمان توفرها قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خام بكميات كبيرة و هدف ضمان التدفق المستمر لهذه المواد تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب إمكانياتها أو حسب تشريعات البلد المضيف.

ثانياً: دوافع الدولة المضيفة:

1.1. تبرز أهمية تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدولة النامية من كونه لا يشكل عبئاً جامداً على الاقتصاد المضيف كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية فلقد اثبت الاستثمار الاجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية العالمية في الفترة 1996-1997 في دول شرق اسيا.¹

1.2. تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية.

أ. فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتحويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

¹- اشرف السيد حامد قبال, الاستثمار الاجنبي المباشر, ط1، دار الفكر الجامعي, الإسكندرية,, 2013, ص 27 ص 29.

- ب. فجوة النقد الاجنبي اللازم لاستيراد الآلات و المعدات و الخيرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.
- ج. الفجوة التكنولوجية حيث تقوم فروع الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات و المعدات و المساعدات الفنية بشروط مسير في السوق المحلي مما يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي.
- د. الفجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة.

1.3. يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية و إكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل و التدريب و يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل استخدام مهاراتهم و معارفه العلمية و الفنية و الإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

1.4. يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر إلى قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية و الشركات الوطنية.

1.5. يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة.

الجدول (01-01): دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

دوافع الدولة المضيفة	دوافع المستثمر الاجنبي (الدولي)
تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد.	البحث عن استثمارات ذات ضرائب اقل او بدون .
جذب الاستثمارات الدولية.	التخلص من التكنولوجيا المتقدمة .
الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.	التخلص من مخزون سلمي راكد .
توفير الادارة المتقدمة.	التغلب على البطالة المقدمة في دولة المقر.
المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.	البحث عن أسواق جديدة .
توظيف عوامل الإنتاج المحلية.	النمو و التوسع و غزو الأسواق الخارجية.
إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.	اختيار منتجات جديدة و استخدام العملاء في
الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.	الدولة المضيفة في التجارب المعملية و الميدانية.
تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية	البحث عن ارباح ضخمة .

<ul style="list-style-type: none"> — لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر . — انشاء صناعات جديدة. — التوسع في الصناعات و الخدمات كالسياحة و التامين و المصاريف. — تحسين المركز التنافسي للدولة. 	<ul style="list-style-type: none"> — التخلص من مخلفات الانتاج بالدولة المضيفة. — الاستفادة من الاجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة . — استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة. — الاستفادة من الاعفاءات و المزايا الممنوحة في الدولة المضيفة من الضرائب و رسوم. — استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا. — اعتبارات استراتيجية اخرى.
---	---

المصدر: فريد نجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،

2000، ص 26

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

تتباين أهداف الاستثمار حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر و مستوى و طبيعة طموحاته الاقتصادية و ما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية، فرص الاستثمار المختلفة و ما يسوء من مناخ استثماري في محيط نشاطاته و أخيرا ما يميز به شخصا أو ما يعتمد عليه من فقرات أو أجهزة إدارية.

و مع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف الآتية:¹

أولا: الحفاظ على الأصول المالية و المادية التي يمتلكها المستثمر او ما يحق له التصرف بها و ذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر . إن هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد أمرا استراتيجيا لان التضحية بجزء من هذه الأصول او كلها أما يؤدي الى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة او يجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإيفاء منها في الوقت المناسب ووفق الشروط المحددة.

¹ هوشيار معروف كاكا مولا، الاستثمارات و الأسواق المالية، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص 254

وهنا لا بد من الاهتمام الجاد بمسألة الاستخدام الكفء الأصول المستثمرة سواء كان ذلك عند التخصيص الأولي و اتخاذ القرار الاستثماري او عند تشغيل الأصول المعنية في عمليات تتميز بأدنى الخسائر و بأفضل التدفقات الصافية العوائد.

ثانياً: تحقيق عوائد مستقرة أيأن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة و هنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية أي على قيمتها الحقيقية من جانب و تتجاوز التكاليف الفرضية المتأنية عن البدائل الأخرى من جانب آخر.

ثالثاً: استمرار السيولة النقدية وذلك رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر (الاعتيادي) إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب منها :

- أ. تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل و الصيانة و التصليح و التطوير
- ب. ايفاء الديون المستحقة و بنفس العملات (الوطنية او الأجنبية) التي تم تمويل هذه الديون بها.
- ج. مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الصحية خاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي او سري و كواجهة متطلبات التنظيم الإداري للاستثمار عندما يجري الاستثمار في إطار مؤسسي.

ان أي نقص في السيولة تجاه نفقات التشغيل سوف يؤدي الى نتائج عكسية على جهود العاملين و مستوى اندماجهم , و هو ما قد يهدد بتعطيل الطاقة الإنتاجية كما وان عدم ايفاء الديون المستحقة وفي أوقاتها المناسبة ووفق الشروط المتفق عليها سوف يؤدي الى تراكم خدمات الديون تفاقم العجز في الموازنة الاستثمارية و بالنتيجة قد تتهدد الأصول الرأسمالية بالضياع.

رابعاً: استمرار الدخول و زيادتها بوسائل متصاعدة و يمثل هذا الهدف من اهم طموحات المستثمر للخروج من دورة الحياة الاعتيادية و لتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته و ثم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة.

المطلب الثاني: محددات وحوافز استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

تنطوي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من العوامل التي تحكم وتؤثر بشكل كبير على إتجاهات تدفقات هذا النوع من الاستثمارات ، حيث ترتبط محددات المستثمر الاجنبي والدولة الام بعوامل تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيقة .

الفرع الأول: محددات الاستثمار الاجنبي

تمثل هذه المحددات إلزامية جذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين أجانب و هما الاستقرار السياسي و الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى المحددات تتعلق بالموقع الجغرافي , المحيط الاجتماعي و الثقافي .

أولاً: الموقع الجغرافي:

يعتبر موقع البلد جغرافيا عاملا ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث يساهم في تخفيض تكاليف النقل لمتطلبات المشروع إلى البلد المضيف و كذا تكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة.¹

ثانياً: المحيط الاجتماعي و الثقافي:

يعتبر البلد محل للروابط الاجتماعية و الثقافية حيث إن قدرة تسهيل إدماج المستثمر في المحيط الاجتماعي و الثقافي للبلد المضيف هي من أهم الاعتبارات في جذب الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للبلد المضيف كما تلعب أيضا الصراعات النقيابية و الاجتماعية دورا هاما ومؤثرا في جذب الاستثمارات الأجنبية فكثرة الاضطرابات الملاحظة في بعض الدول كانت السبب الرئيسي في تحويل العديد من فروع الشركات متعددة الجنسيات.²

¹حولية يحي , واقع الاستثمار الاجنبي المباشر , مجلة الاجتهاد لدراسات قانونية و اقتصادية مجلد 09, عدد 05 , 2020 ص284

²مداخلة كورتال فريد، أستاذ مكلف بالدروس، جامعة سكيكدة، في مؤتمر حول IDEL في الاقتصاديات الانتقالية، سكيكدة، 14-15 مارس

ثالثا: الاستقرار السياسي:

إن الاستقرار السياسي و على الرغم من انه مثار جدل بين الباحثين حول درجة أهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية إلا إن هناك إجماعا على أهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار ذلك ان المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله او خبرته الى دولة ما إلا ان اطمأن على استقرار الأوضاع السياسية فيها فراس المال الاجنبي يبحث بطبيعته على الأمان و الاستقرار و لا يمكنه ان يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة، فكلما كان الواقع السياسي مستقرا فكلما كانت فرص الاستثمار و انتقال رؤوس الأموال بين الدول كبيرة و يسيرة.¹

رابعا: الاستقرار الاقتصادي:

يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد الاستقرار السياسي حتى و إن كان من الصعب الفصل بينهما و يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي و توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي نذكر:²

1. توازن الميزانية العامة :

تقوم الدولة التي تعاني عجزا في موازنتها بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام لتداول و الاعتماد على فوائد الاستثمارات و المدخرات الحكومية لتمويل العجز, كما تعمل الدول من جانب آخر أثناء تسجيلها لانخفاضات في الإيرادات على تخفيض الإنفاق الاستثماري من اجل التكاليف مع الانخفاض في الإيرادات العامة او مع عدم نموها بالصورة المطلوبة, وهذا ما يمثل اتجاها خطيرا ويجعلنا نخلص الى انه كلما سجل عجزا في الموازنة العامة تعرف فائضا او على الأقل توازنا كان هذا عامل طردا للاستثمار الاجنبي المباشر. اما اذا كانت الموازنة العامة تعرف فائضا او على الأقل توازنا كان هذا عامل جذب للمستثمر الاجنبي.

¹ حولية يحي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص 285

² مشريط كمال، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، صص 31-32.

2. توازن ميزان المدفوعات :

باعتبار ان ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد المستثمر بمعرفة وضعية ميزانه فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن ان يتخذ البلد إجراءات تقنيديية قد لا تكون في صالح المستثمر منها (قيود و حقوق جمركية عالية مراقبة الصرف و الحد من القروض و التخفيف من الإنفاق على إعدادالبنى التحتية و غيرها) من شأنه ان يعيق الاستثمار الاجنبي المباشر.

3. التضخم:

من المعلوم ان المعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير و حجم الأرباح و بالتالي حركة رؤوس الأموال كما تأثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الاجنبي كما ان لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق الاجنبي في حاجة الى استقرار سعري و يقصد بالمعدلات العالية بالتضخم ما يتجاوز 10% فإذا بلغ 30% الى 40% او تجاوز 100% سنويا يدخل منطقة الخطر سواء بالنسبة للاستثمارات الأجنبية او المحلية بالإضافة الى ان التضخم يشوه النمط الاستثماري حيث يتجه المستثمر الى تلك الأنشطة قصيرة الأجل و ويستعد على الأنشطة طويلة الأجل.

✓ سعر الصرف:

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية ان المستثمر الاجنبي يتفاعل لردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح ان المستثمر الاجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة فضلا على تقلبات في سعر الصرف تصعب تحقيق الجدوى كما يمكن ان تعرض المشروعات بخسارة شديدة غير متوقعة تستخدم برامج التثبيت الاقتصادي سعر الصرف كأداة لخلق حافزا قويا لدى المؤسسات المحلية لاقتراض بالعملة الأجنبية بأسعار فائدة منخفضة و لدى المستثمرين الأجانب، كما تعتبر عملية تخفيض سعر العملة إستراتيجية تتبعها الدول لجذب الاستثمار الاجنبي

5. معدل الفائدة:

إن الزيادات في أسعار الفائدة المتجهة نحو مستويات ايجابية بشكل محدد تقترن بالزيادة في الاستثمار و الادخار، وهذا ما يحسن من إمكانية النمو الاقتصادي و تؤدي سلبيات الأسعار الفائدة الى:

- هروب رؤوس الأموال المحلية

- تحويل نسبة كبيرة من المدخرات أو الأرصدة إلى ودائع العملة الأجنبية و هذا ما يولد ضغوطا على ميزان المدفوعات مما يساعد على الارتفاع في أسعار الصرف

الفرع الثاني: حوافز استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

هناك ثلاثة أنواع من الحوافز:¹

أولاً: حوافز مالية : هدفها الأساسي إعفاء أو تخفيف العبء الضريبي للمستثمر الاجنبي و استنادا على أساس تخفيضات الضريبة أو خصمها و يمكن تصنيف مشروعات الحوافز الضريبية الى مشاريع مبنية على الربح و مشاريع مبنية على الاستثمار الرأسمالي و مشاريع مبنية على العمل و مشاريع مبنية على المبيعات و مشاريع مبنية على القيمة المضافة و مشاريع مبنية على التصدير.

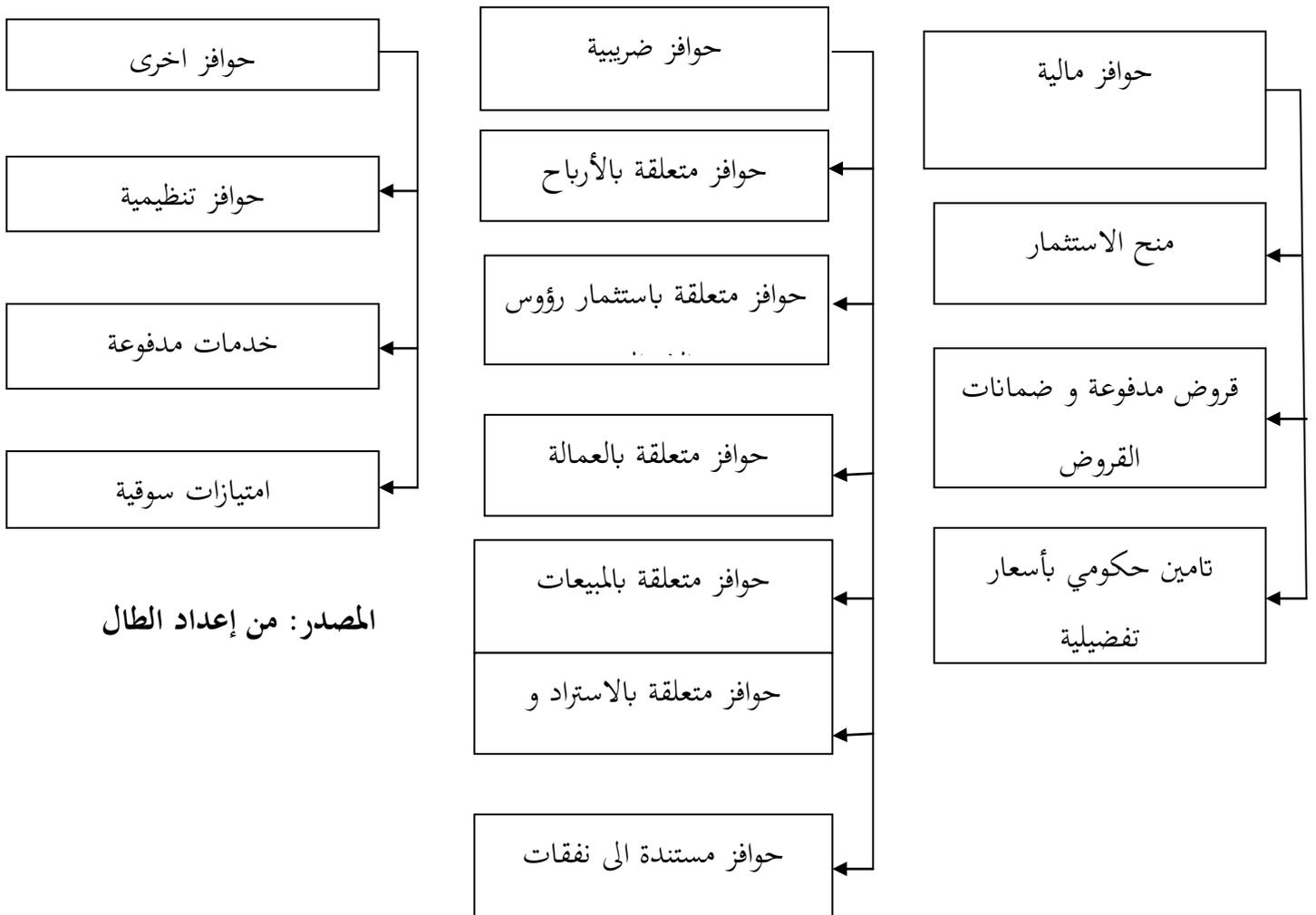
ثانياً: حوافز تمويلية : و يتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال مباشرة من المنشآت بهدف تمويل استثمارات أجنبية جديدة و عمليات معينة او لاستعادة تكاليف رأس المال او العمليات. وتشمل انواع الحوافز التمويلية و المواجهة للاستثمار الاجنبي المباشر العون الحكومي الاعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة و المشاركة الحكومية في رأس المال و التأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية.

ثالثاً: حوافز أخرى هناك بعض الحوافز التي يعتذر تصنيفها تحت جنس معين من الحوافز و لكنها تشترك فيما بينها بخاصية التعميم لفرض زيادة ربحية الشركات الأجنبية التي ينوي جذبها عن طريق مساهمات غير تمويلية.

¹ سليمان عمر الهادي, الاستثمار الاجنبي المباشر و حقوق البيئة, ط1 الأكاديميون للنشر و التوزيع, الأردن, 2014 ص 31 32

ويتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال بأنواعها... الخ. و الخدمات المنخفضة التكاليف و أفضليات في مجال السوق و معاملة تفضيلية في مجال النقد الاجنبي منها (حوافز ضريبية، حوافز تنظيمية ، خدمات مدعومة ، امتيازات سوقي

الشكل (01-01): مخطط حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات السابقة

المطلب الثالث: المناخ و النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر

المناخ الاستثماري يعتبر من بين أهم المميزات التي يمكن للمستثمر الأجنبي التركيز عليها، حيث أن الأخير يقوم بدراسة ظروف المناخ الاقتصادي، التي تتوفر في الدولة المستضيفة له، أي أنه يشغل المحور الأساسي لعمليات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: تعريف مناخ الاستثمار

هو مجموعة من الظروف و السياسات و المؤسسات الاقتصادية و السياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر و تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر بمعنى انه محمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية. و هي تشمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و كما تتضمن أيضاً الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية عادة ما تكون تتأثر ببعضها البعض مما يخلق بالتفاعل مرة و بالتداعي مرة آخر بأوضاع جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها الى عوامل جذب او طرد لرأس المال.¹

ثانياً: مكونات مناخ الاستثمار:

يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى سلامة البيئة السياسية و الاقتصادية و الاستثمارية و التشريعية و درجة جاذبيته لاستقطاب و توطين الاستثمار ومنها ما يلي:²

1- المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري: وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء

الاقتصاد الوطني ومن أهمها:

¹ -طالي محمد، اثر الحوافز الجبائية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة شلف الجزائر 2008، ص 13.

² منصور الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92

- ✓ **السياسة الاقتصادية:** ينظر الى السياسة الاقتصادية بخصوص مناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسة التجارة الخارجية.
- ✓ **السياسة المالية:** تعد السياسة المالية للدولة من اهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية اذ تؤثر في الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى العام للأسعار.
- ✓ **السياسة النقدية:** تسير السياسة النقدية الى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب و قد تكون السياسة النقدية توسعية او انكماشية.
- ✓ **سياسة التجارة الخارجية:** تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات و مشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير و تعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية متميزة بتعريفه جمركية مرنة و منخفضة وشفافة قليلة الإجراءات و سهولة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.¹
- ✓ **حجم السوق:** استنادا للدراسات السابقة في هذا المجال يتم اتخاذ الناتج المحلي الإجمالي او الناتج المحلي الإجمالي للفرد او معدل نمو السكان كمؤشر لقياس حجم السوق. يكتسب مؤشر حجم السوق أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث تجذب الاقتصاديات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات الصناعية و الزراعية و الخدمية لذلك فان إشارة معامل حجم السوق يتوقع ان تكون موجبة.
- ✓ **درجة الإنتاج الاقتصادي:** ان اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود اية قيود على حركة التبادل التجاري او عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها و عدم وجود إختلالات في هذه الأسواق عناصر الإنتاج فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دل ذلك على تحسين أكثر من المناخ الاستثماري و العكس صحيح.
- ✓ **قوة الاقتصاد المحلي و نموه:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي احد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و اعتبر معظم المحللون الاقتصاديون ان ظهور

¹ -منصوري الزين, تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية , ط1, دار الراهبة للنشر و التوزيع , 2013, ص ص 91- 92.

الاقتصاديات الناشئة كان وراء الارتفاع في معدل النمو حيث أثبتت هذه الاقتصاديات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و المحافظة عليها لفترة طويلة.¹

✓ **مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي:** تقوم هذه المؤشرات بدور رئيسي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر نستعرض فيما يلي اهم تلك المؤشرات :

✓ **التضخم:** يعتبر التضخم احد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر لذلك فان الإشارة الخاصة بهذا المتغير يتوقع ان تكون موجبة.

✓ **التكاليف و البنية الأساسية:** يهتم المستثمر الاجنبي بثلاث عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخاصة و اليد العاملة و الضرائب على الارباح بالإضافة الى مستوى معدل التضخم فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخام و اليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد المضيف ام انها مستوردة من الخارج و في الحالة الأخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف و هو سعر صرف عملة البلد المضيق للاستثمار و مدى استقراره او تقلبه.

✓ **حجم السوق:** ويشمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة الى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير اليها دون عوائق و يقاس حجم السوق بعدد المستهلكين و المستخدمين للمنتوج حاليا و مستقبلا مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد و مستوى الإنفاق الحكومي و معدلات التضخم و الوضعية الاقتصادية الحالية و المحتملة في المستقبل من نمو او انكماش و غيرها من المؤشرات المؤثرة في الطب على منتجات المشروع الاستثماري.

✓ **المؤشرات الحرة الاقتصادية** تختلف مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحديد إشارة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة فما يلي بعض اهم المؤشرات²

✓ **مؤشرات الحرية المالية و المصرفية:** يوضح هذا المؤشر مدى توفر الخدمات و المنتجات المصرفية المختلفة و إمكانية حصول المستثمر الاجنبي على الائتمان بكلفة المزايا التي تتلفاها المؤسسات المحلية

¹-فريد بن عبيد، الشراكة و الاستثمار الاجنبي في القارة الإفريقية، مجلة الاجتهاد في الدراسات القانونية، مجلد 09 عدد 5 2020 ص 201.

²-فريد بن عبيد مرجع تم ذكره سابقا ص 212.

- ✓ **مؤشر حرية الاستثمار:** يقيس هذا المؤشر القيود على الاستثمار او الشركات حيث ان مثل هذه القيود قد تؤدي الى عزوف المستثمر الاجنبي و عدم القدرة على استقطاب
- ✓ **الفساد الإداري:** يؤثر الفساد الإداري ي على قرار المستثمر الاجنبي حيث ان انتشار و تفشي الفساد في البيئة الاستثمارية يؤدي الى أحجام المستثمرين عن الاستثمار فيها حيث يشجع جو من عدم الأمان مما يؤثر على قدرة الشركات و الأفراد على تنفيذ العقود.
- ✓ **درجة مخاطر الاستثمار** قد يتساوى عائد الاستثمار في بلدين مختلفين غير ان المخاطر التي قد تعرض لها الاستثمار حالا او مستقبلا في احدهما تكون اقل من الأخرى مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الاقتصادية و السياسية.

2- المكونات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري:

و تتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولكنها تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة من خلال تسهيل العمل الاقتصادي و تسييره و توفير البنية المناسبة للأعمال او العكس و هي متعددة و متنوعة نورد فيما يلي:¹

✓ **النظام السياسي والاستقرار الأمني:** نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد فان عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشيء الذي يجعل المستثمر الاجنبي غير مطمئن على استقرار استثماراته في البلد غير المستقر سياسيا و العكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما اطمئن المستثمر على مستقبل استثماراته ومن ثم تشجيعه على زيادتها وجذب المزيد منها.

✓ **تشريعات الاستثمار:** تختلف مسميات القوانين التي تحكم عمليات الاستثمار من بلد الى اخر كما تتعدد داخل البلد الواحد لان العملية الاستثمارية تشمل عدة نواحي منها القانونية مثل الملكية و المالية مثل دفع و تحصيل العملات الأجنبية و الضريبة مثل قانون الضرائب و الجمارك... وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار.

¹ طالبي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 15

✓ **القيود القانونية:** وأهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية و إمكانية تحويل الأرباح و حرية الاستيراد و التصدير فقد تمنع الدولة المضيفة لاستثمار نسبة قصوى للملكية الأجنبية تحد من سيطرة المستثمر على إدارة المشروع الامر غير المرغوب فيه من الطرف الاجنبي. كما ان منع تحويل ارباح الاستثمار الى البلد الأم كلياً او جزئياً او تحت شروط ما يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الاجنبي.

✓ **موقف الرأي العام:** قد يكون هذا الرأي له موقف مناهض للاستثمار الاجنبي او مرحباً به مهما اختلفت مصادره و قد يكون مرحباً بعضه او مناهضاً لبعضه الاخر سواء بالنظر الى مصدره او الى قطاع النشاط الذي ينتمي اليه.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً: النظرية الكلاسيكية:

لم تولي النظرية الكلاسيكية اهتماماً كبيراً للاستثمار الاجنبي المباشر كما هو الحال في الوقت الراهن , بل كان يشكل فرع من فروع التجارة الخارجية و يفسر من خلال نظريات التجارة الخارجية التي اعتمد المفكرون الاقتصاديون الكلاسيكي عليها في تحاليلهم للاستثمار الدولي و لم يكن الهدف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي كانت تسمى الاستثمار الدولي في ذلك الوقت سوى تعزيز نتائج الصادرات للدول الام من خلال بعض الشركات الأجنبية التابعة لبعض الدول المتقدمة في بريطانيا و فرنسا و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و التي تركزت في بعض الدول الأوروبية و ما حققته من ارباح نتيجة الفرق العالي في العائد نتيجة سعر الفائدة الثابت حسب دراسة "Mundell" 1961 الذي حاول فهم و شرح الاستثمار الاجنبي لأول مرة, و لكن من خلال نظريات التجارة الدولية التي كانت تجمع انذاك بين الاستثمارات الأجنبية و اعتبارها رؤوس أموالاً أجنبية . ومن الواضح ان النظريات الكلاسيكية فسرت التجارة عبر الحدود بكل أنواعها في سلة واحدة و أرجعت الفوارق في الموارد الطبيعية بين الدول مما يؤدي حتما الى فوارق في تكلفة الإنتاج و منها في فوارق على العائد.¹

¹Mundell Rober AA theory of optimum cunency areas thameric Economic Review 51, no (1961): 657,665,P6

1- نظرية الميزة المطلقة: « Smith 1776 » Theory of Absolute Advantage حتى نهاية عام 1940 لم يكن هناك اية اشارة في هذه النظرية تدل على معرفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من وجودها و تطورها خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية ظهور ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات في أمريكا و التي حققت خلال فترة وجيزة نتائج و عوائد مالية مشحمة في دول أجنبية مختلفة من العالم , مما دفع بعض الاقتصاديين عام 1960 الى دراسة هذه الحالات الملفتة للانتباه و منهم .MUNDELL , HYMER

و لم تولي نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث أهمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة الى الدول المضيفة , حيث كان يعتقد ان الهدف الاول من تواجد الشركات متعددة الجنسيات في الدول الأجنبية هو تحويل اكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها الى الدولة بدلا من اعادة استثمارها في الدول المضيفة كما لم تشكل الاستثمارات الأجنبية في حقيقة الامر سوى معدلات ضعيفة جدا في ميزان المدفوعات لأكبر الدول و بالتالي لم تحض بالأهمية الكبيرة رغم ان ادم سميث رائد النظرية الكلاسيكية هو الأول من نادى بالحرية في التجارة الدولية و أوضح أهمية الربح كمحفز أساسي للاستثمارات الخارجية. و حسب كتاب ادم سميث "ثروة الأمم و من خلال فرضية وجود بلدين كل منهما يستفيد من التجارة مع الاخر كون أحدهما يستطيع انتاج سلعة ما بصورة أكثر كفاءة و اقل تكلفة من الدولة الاخرى .

فإننا نرى ان ادم سميث لم يتطرق الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمفهوم السائد اليوم و لكنه ساهم في خلق البيئة المثلى و المشجعة على ظهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مطالبته بتحرير التجارة الدولية ورفع القيود و من تدخل الدولة كما شجع على التبادل التجاري بين الدول و التوجه نحو الأسواق الخارجية.

و حسب الكتاب لم تتمكن اية نظرية كلاسيكية من التنبؤ النظري لقيام ثروة تكنولوجية و في عاام الاتصالات تسمح بانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية كما هو حال الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليوم . لقد كان سميث داعيا الى عدم تصنيع سلع يمكن استيرادها بأقل التكاليف من دولة اخرى.

كما كان يرى ان التميز بين الدول يكون اما طبيعيا من خلال ما يزرخ به كل بلد من موارد طبيعية او مكتسبا من خلال مهارات التصنيع و التكنولوجيا و يعاب على نظريته انها لم تفوق بين التجارة

الداخلية و الخارجية حيث كان يرى ان كلاهما وسيلة للتخلص من الانتاج الفائض، بالإضافة الى ذلك فانه لم يتطرق للمخاطر ومساهمة الاختلافات في الظروف المناخية و الموارد الطبيعية في كل بلد.¹

2- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

يرجع الفضل في تقدم هذه النظرية الى الاقتصاديين " كوجيماوراوا " حيث عنت بتحليل أركان النظرية الى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة و مثل التميز التكنولوجي و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعة للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

و تؤكد تلك المدرسة على ان السوق وحدة غير قادر على التعامل مع التطورات و الابتكارات التكنولوجية المتزايدة لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق حياة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية و على العموم فان الهيكل الصناعي للاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الاخرى حيث تعمل الاستثمارات اليابانية على خلق قاعدة تجارية في حين ان الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة.

لقد وجهت للنظرية عدة انتقادات حيث انها تعاني من البساطة الشديدة في اطارها او مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الاجنبي المباشر حيث تؤكد النظرية ان الاستثمار الاجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات اصلاح الاقتصادي للدولة

المضيفة دون تقديم التفاصيل.²

¹ -ميدونيسياني تحليل اثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم تجارية جامعة ابن خلدون تيارت 2014، ص ص 103-104

² -رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام للطباعة و النشر القاهرة، مصر، 2006 ص 70.

ثانيا: التفسير الحديث للاستثمار الاجنبي المباشر: يتمثل هذا الطرح النظري القائم على هيكل السوق في تفسير لقيام الاستثمار الاجنبي المباشر الى العديد من النظريات إلا اننا نرى انه هنالك ثلاث نظريات أساسية و هي:¹

1- نظرية عدم كمال الأسواق:

ظهرت الى وجود نظرية عدم كمال السوق في ظل ظروف كانت تفر بمختلف العيوب التي ميزت النظريات الكلاسيكية بشأن محاولة تفسيرها لقيام الاستثمار الاجنبي المباشر و التي تم صياغتها في سنة 1960 من طرف الاقتصادي الكندي ستيف هايمر محاولة منه تفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج.

يمكن القول ان هايمر شرح كيف ان السوق الذي يحدد بنيته احتكار القلة سواء في الولايات المتحدة او في العالم الرأسمالي ككل له دافعية معينة تجعله يتجه الى حث الشركة العملاقة على الاستثمار الخارجي.

يرى أيضا ان الشركات التي حققت تطورا بارزا في امكانياتها التكنولوجية تكون لديها الأفضلية حتما في الإنتاج مباشرة في الخارج عوض التخلي عن رخصتها في بيئة خارجية تكون فيها حماية حق المعرفة غير مضمونة او بالاكتهاء بالتصدير عبر شبكات تجارية مكلفة و صعبة الحكم فيها.

وكتكملة لتفسيره قام الاقتصادي الامريكي شارلكندلبرغر 1989 من تحديد النقائص الخاصة بالسوق و التي تتخذ ما يلي:²

- عدم كمال السوق من حيث السلع (فيما يخص التنوع و التقنيات التسويقية المختلفة...).
- عدم كمال السوق من حيث عوامل الإنتاج (الاستحواذ على التكنولوجيا مناهج تسيير البشرية المتخصصة...)
- نقائص متعلقة باقتصاديات الحجم (من حيث الإمكانيات الداخلية و الخارجية...)
- السياسات الحكومية الخاصة بالإنتاج و التصدير.

¹ سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لوصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2015-2016، ص 50

²-سي عفيف مرجع تم ذكره سابقا ص 50

ان وجود هذه النقاىص تسمح بقيام الاستثمار الاجنبي المباشر و من ثم تقوم الشركات الأجنبية بالتوطن في الخارج و لا يتم ذلك إلا عن طريق مراعاة شرطين أساسيين:

الشرط الأول: يكمن في وجود تغطية لكل التكاليف و الأخطار الخاصة بعملية الاستثمار في بيئة دولية و من ثم تعظيم الأرباح بشكل مستمر مقارنة بالشركات المنافسة

الشرط الثاني: امتلاك امكانيات مختلفة (مثل تقنيات البيع امكانيات تكنولوجية...) من شأنها ان تجعلها قادرة على الاستثمار الخارجي و بشكل جوهري فان نظرية هايمر و كندلبرغر مفادها ان الاستثمار الاجنبي المباشر في الخارج يجب ان يحقق ارباح اكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية او شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

لكن رغم ما قدمته في هذا الشأن إلا أنها لاقت حملة من الانتقادات يمكن تلخيصها في :

- اعتمادها في التفسير على الشركات الكبرى و على عدد محدود جدا منها دون الشركات الأخرى.
- اعتمادها في التفسير على ميزة واحدة لهذه الشركات و هي ميزة التكنولوجيا.
- فسرت قيام الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الإنتاج دون قطاع الخدمات.
- اهمالها للاستراتيجيات الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر الى المناطق الأخرى.

2. نظرية الموقع :

كما يرى باري فان هذه النظرية تهتم بالتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض و الطلب و تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية او التسويقية و البحوث و التطور و نظم الإدارة و غيرها وبالتالي فان اهتمام نظرية الموقع ترتبط بقضية اختيار الدول المضيفة من خلال دراسة العوامل البيئية و من بين هذه العوامل البيئية ما يلي:¹

¹ شوقي حباري, اثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي, أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية, تخصص اقتصاد التنمية, جامعة ام البواقي 2014- 2015 ص ص 62- 63.

- ✓ العوامل التسويقية و المتمثلة في درجة المنافسة في الأسواق و منافذ التوزيع و حجم الأسواق و معدل نموها درجة التقدم التكنولوجي احتمالات التسويقية الخارجية (الصادرات).
 - ✓ العوامل ذات الصلة بالتكاليف كالتقرب من المواد الاولية ومدى توافر اليد العاملة وما يتصل بها من انخفاض الاجور و نوعية العمل المؤهل توافر رؤوس الاموال و التسهيلات الإنتاجية.
 - ✓ الإجراءات الحماية كضوابط التجارة الخارجية منها التعريف الجمركية نظام الحصص القيود الاخرى المفروضة على الصادرات و الواردات.
 - ✓ العوامل المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر كالاتجاه العام حول مدى قبول الوجود الاجنبي الاستقرار السياسي القيود على الملكية إجراءات تحويل العملات الأجنبية و التعامل فيها استقرار أسعار الصرف نظام الضرائب مدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.
 - ✓ العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الاجنبي هو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية و الاستقرار السياسي بالإضافة الى الضمانات و الحوافز الممنوحة من الدولة المضيفة .
 - ✓ عوامل اخرى مرتبطة بالأرباح و المبيعات المتوقعة الموقع الجغرافي مدى توافر الثروات الطبيعية و القيود المفروضة على تحويل الارباح و رؤوس الاموال للخارج.
- تتميز هذه النظرية عن غيرها هو إشارتها الى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع الى الدولة الام مثل الضمانات و الحوافز التي تقدمها الدولة الحكومة او الحكومات الام لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية و ممارسة أنشطة إنتاجية خارج حدودها و العوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الام او زيادة نفوذ اتحادات العمال و النقابات.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

منذ الثمانينات من القرن العشرين ، بدت عملية جلب الاستثمار الاجنبي على أنها أهم أهداف السياسة العامة في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولتحقيق هذه الهداف لقد عملت العديد من الدول على تهيئة الأرضية المناسبة من أجل لفت أنظار أصحاب رؤوس الأموال من أجل توظيفها لديها، وذلك من خلال مجموعة من الحوافز المالية والبشرية والتكنولوجية، من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تجارب 3 دول وهي المغرب وسنغافورة و السعودية.

المطلب الأول : واقع الاستثمار في سنغافورة

لعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا حاسما في التنمية الاقتصادية في سنغافورة منذ استقلالها سنة 1965 م فوفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لعام 2019 كانت سنغافورة رابع اكبر ملتقى لتدفقات الاستثمار الاجنبي في العالم لعام 2018 بعد الولايات المتحدة الأمريكية الصين و هونغ كونغ و تعتبر الولايات المتحدة من بين المصادر الرئيسية لهذه التدفقات و استندت سنغافورة من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.¹

الفرع الأول: مناخ الاستثمار في سنغافورة

✓ الحوافز الضريبية المقدمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في سنغافورة :

خصم الضريبة المزدوجة للنشاط الدولي (DTDI) يسمح مخطط الخصم الضريبي المزدوج للشركات التي ترغب في التوسع في الخارج بخصم ضريبي بنسبة 20 % على النفقات الخاصة بالتوسع و يقدر

¹-عبدالرزاق حمد حسين, قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية المستدامة سنغافورة نموذج 2005-2015, مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية, المجلد الرابع العدد 40 ص 225.

الحد الأقصى للإنفاق الخاص (DTDI) و 150 ألف دولار سنغافوري. (كان 110 ألف دولار سنغافوري سنة 2018).¹

تحتل سنغافورة المركز الثاني بعد هونغ كونغ اقليميا و دوليا في ترتيب الحرية الاقتصادية تعتبر الحرية الاقتصادية المناخ لافتنا لانتباه الشركات متعددة الجنسيات و ذلك بإزالة مجموعة من القيود و توفير بيئة اعمال مرنة من خلال:²

- رفع القيود على تحركات مختلف الاصول المادية و المالية.
- حرية المنافسة و العمالة.
- حرية القيام بالأعمال الحرية التجارية حرية الاستثمار التحرر من الفساد.
- الحرية الجبائية و المالية و النقدية حرية العمل .
- الحد من التدخل الحكومي .
- زيادة حماية حقوق الملكية .
- تخفيض الحواجز امام تدفقات راس المال من شأنه رفع التدفقات الوافدة من الاستثمارات.

1. من خلال الاستثمار في رأس المال البشري :

- من خلال سياسة التعليم و التدريب قامت سنغافورة بالعديد من الترتيبات المؤسسية لتطوير نظامها التعليمي التدريبي و على وجه الخصوص انشاء المجلس الوطني للقوى العاملة (NMC) مجلس التعليم المهني و التقني (CPTE) اللذان يرتبطان معا بوزارة التربية و التعليم و وزارة العمل من اجل تسيير سوق العمل الحالي و المستقبلي من خلال تحديد الأهداف و تنسيقها مع الجامعات معاهد التعليم الفني و الأقطاب التقنية و كذا معاهد التدريب الأخرى الخاصة بالصناعة.
- من خلال حوافز التدريب اتخذ مجلس التنمية الاقتصادية مع الشركات الأجنبية شكلين عاملين لتعزيز المحلية:

¹ -جاسم احمد سلو الارتوشي، الاستثمار الاجنبي المباشر و أثره في النمو الاقتصادي لبلدان النامية مختارة للفترة 1996-2010 مجلة الدراسات لجامعة الأغواط صص 195 - 211.

² عبد الرزاق حمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 225

✓ الجمع بين الجهود الوطنية و خيارات و موارد الشركات المتعددة الجنسيات الرائدة لإنشاء
 ✓ شبكة من معاهد التدريب المتخصصة ليتم توليتها في نهاية المطاف في نظام التدريب التقني و
 المهني الوطني.

✓ تقديم المنح الدراسية و المهنية للشركات المحلية و الأجنبية لتدريب موظفيها.

– من خلال سياسة الهجرة بشكل عام ميز اطار الهجرة سنغافورة بين الدخول الماهر و غير الماهر حيث
 تفرض سنغافورة حدودا لدخول العمالة منخفضة المهارة من خلال نظام من الحصص كما ان ارباب
 العمل مسؤولين عن هؤلاء العمال وفقا لتشريعات العمل المتبعة في المقابل يعامل العمال المهرة و
 الذين لديهم درجات مقبولة او مؤهلات مهنية و مهارات متخصصة معاملة خاصة بحيث يستطيعون
 الحصول على اقامة دائمة و كذا جلب عائلاتهم او حتى طلب الحصول على الجنسية
 – عرفت سنغافورة زيادة واضحة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد اليها منذ نهاية سنوات
 السبعينات من القرن الماضي و ذلك في ضوء تنامي الثقة بالتطلعات المستقبلية للاقتصاد السنغافوري
 و كذا التحسن الملموس في السياسات الاقتصادية و التشريعات ذات العلاقة و لتسليط الضوء اكثر
 هذه السياسات التحفيزية على الاستثمار الاجنبي المباشر في سنغافورة.¹

الجدول(01-02): حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى سنغافورة.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التدفقات(مليار دولار)	49.156	56.189	64.189	64.482	69.543	70.595	74.253	94.811	82.040	99.256	99.586

المصدر: جاسم أحمد سلو الارتوشي، مرجع تم ذكره سابقا ص، الاستثمار الاجنبي المباشر و أثره في النمو
 الاقتصادي لبلدان النامية مختارة للفترة 1996-2010 مجلة الدراسات لجامعة الأغواط ص 211.

¹-جاسم احمد سلو الارتوشي، مرجع تم ذكره سابقا ص ص 195-211.

المطلب الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب

أولاً: تشجيع الاستثمار

قام المغرب بعدة إصلاحات اقتصادية و اجتماعية و قانونية و تأمين و تسهيل إقامة المستثمرين الأجانب عن طريق خلق مراكز جهوية للاستثمار.

1-ميثاق الاستثمار: تم اعتماده سنة 1995 لتشجيع المستثمرين الأجانب على انجاح المشاريع الاستثمارية بالمغرب من بين التدابير التحفيزية التي تم اتخاذها تعفى من رسوم التسجيل عقود شراء الأراضي المعدة لإنجاز مشروع من مشاريع الاستثمار، فرض رسم تسجيل نسبته 2.5 % على عقود شراء الأراضي المعدة للقيام بعمليات التجزئة و البناءفرض رسم تسجيل اقصاه 0.5 % على حصص المساهمة في الشركات حين تأسيسها او زيادة في رأس مالها.¹

2- رسوم الاستيراد : النسبة الدنيا 2.5 % و النسبة القصوى 10 % اعفاء مواد التجهيز من الاقتطاع الضريبي عند الاستيراد نظام جبائي تفضيلي للشركات المصدرة للمنتجات و الخدمات، الاعفاء التام من الضريبة على الشركات و على الدخل خلال السنوات الأولى للاستغلال المقاوله تخفيض 50 % من هذه الضريبة ما بعد 5 سنوات حماية الاستثمارات و حرية تحويل رؤوس الأموال و الحماية في اطار الاتفاقيات الدولية قانون الملكية الصناعية الثقافية و تنظيم التجارة²

3- تخفيضات جبائية : شرع المغرب في تطوير النظام الجبائي و تكيفه مع متطلبات النمو الاقتصادي السريع و المستديم تمت مواكبة هذه الإصلاحات بتخفيض معدل الضرائب بتقريبها على ما هو معمول به دوليا .تخفيض الضريبة على الدخل الى 38 % الضريبة على الشركات تم تحديدها 30% و 17.5 %.³

¹-ميلود بوعبيد، دور بيئة اداء الاعمال في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب جامعة باتنة 1 الحاج لخضر مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 11 ديسمبر 2016 ص 548.

²-ساعد بوراوي،الجوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة 2007-2008 ص 79.

³ ميلود بوعبيد، مرجع سبق ذكره، ص 549

ثانيا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب

1. من دول الاتحاد الأوروبي: يشير التقرير الى ان معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم خصها في المغرب جاءت من الاتحاد الأوروبي حيث فقدت فرنسا الشريك الاقتصادي الرئيسي باستثمارات قيمتها 1,86 مليار دولار تاليها اسبانيا ب 783 مليون دولار.

2. الاستثمار من العالم العربي: جاءت 19,3% من استثمارات العالمية من الدول العربية و التي اظهرت حصتها في الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب ارتفاعا ملحوظا حيث لم تمثل سوى 9,9% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2010 و يشارك عدد من الدول العربية و معظمها من الخليج العربي على نطاق واسع مشاريع في المغرب مما ادى ذلك ميناء طنجة المتوسط العملاق على البحر الأبيض المتوسط, لا يزال المغرب الوجهة المفضلة للمستثمرين الأجانب في منطقة المغرب العربي (الجزائر, ليبيا, موريتانيا, المغرب و تونس) بإجمالي 13,6 مليون دولار بين عامين 2006 و 2011 مما يضعه الى حد كبير على راس القائمة.

تستثمر دول الخليج العربي بكثافة في المغرب لا سيما في السياحة و العقارات, الإنشاءات العقارية واضحة في كل مكان تعكس هذه الاستثمارات العلاقات الدبلوماسية القوية بين المغرب و الأنظمة في دول الخليج العربي يضيف بعض المحللين التقارب الديني كعامل اخر و لكن قبل كل شيء فان الاقتصاد المتحرر و الإصلاحات الاقتصادية في المغرب هي التي يبدو انها تجذب معظم المستثمرين من منطقة الخليج العربي.¹

3. الإمارات العربية المتحدة: كانت الإمارات العربية المتحدة لاعبا رئيسيا في تنمية المغرب في البداية كانت الاستثمارات المبكرة في المقام الاول في مجالي الباء و السياحة و لكن تم توجيه الاستثمارات الاخيرة الى مجالات جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات و الزراعة و النقل و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و تطوير السيارات و الطيران. حجم الاستثمارات أصبح ذا أهمية كبيرة للاقتصاد المغربي يقدر المحللون ان

¹-ميلود بوعبيد مرجع تم ذكره سابقا ص 548

امكانية الاستثمار في دول الخليج العربي تبلغ حوالي 500 مليار دولار و يمكن للمغرب ان يجتذب ما لا يقل عن 20 مليار دولار من هذا المبلغ.¹

4. الاستثمار حسب القطاع من حيث القطاعات فان للسياحة نصيب الأمد بقيمة 1,55 مليار دولار اي 33 % من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة يليها قطاع العقارات و القطاع الصناعي بقيمة 930 مليون دولار و 374 مليون دولار على التوالي .بلغ نصيب المغاربة من الاستثمار الاجنبي المباشر 92 مليون دولار في 2012 في حين بلغ 57 مليون دولار في 2010 و بشكل رئيسي قطاعات العقارات و السياحة و المطاعم.²

المطلب الثالث: الاستثمار الاجنبي في السعودية

أولاً: الجهود المبذولة من قبل المملكة في تحسين البيئة الاستثمارية

اعدت المملكة العربية السعودية خطة إستراتيجية شاملة لتحسين البيئة الاستثمارية ورفع قدراتها التنافسية لجذب مزيد من الاستثمارات المحلية و الأجنبية المباشرة حيث شهدت المملكة تطورات و إصلاحات اقتصادية و مؤسسية كبيرة و سريعة و متتابعة منها إنشاء عدد من الأجهزة و المؤسسات الحكومية لرفع كفاءة الأداء الحكومي و دعم تطوير بيئة الاستثمار و هيئة السوق المالية كما قامت المملكة بإصدار العديد من الأنظمة و التشريعات بهدف تشجيع و تطوير بيئة الأعمال و يلي تفاصيل بعض إجراءات دهم بيئة الاستثمار التي قامت بها المملكة:³

– نظام الاستثمار الاجنبي الجديد الذي سمح للمستثمر الاجنبي ان يمتلك المشاريع و حقق المساواة بين الاجنبي و الوطني في الضمانات و التسهيلات و تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة و المستثمر الاجنبي و شركائه السعوديين و ديا قدر الإمكان و الحصول على القروض المسيرة من صناديق التنمية الصناعية السعودية دون قيود تتعلق بنسب الملكية و غيرها من الإجراءات الجانبية للاستثمارات.

¹ -ساعد بوراوي مرجع تم ذكره سابقا ص 79

² ميلود بوعبيد، مرجع سبق ذكره، ص 549

³ -احمد الشهيد حمه لحضر، تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية و الاقليمية ، مجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية،

- انشاء الهيئة العامة للاستثمار عام 2000 بهدف العناية بشؤون الاستثمار في المملكة بما في ذلك الاستثمار الأجنبي من خلال اعداد سياسات الدولة في مجال التنمية و زيادة الاستثمار المحلي و الاجنبي و متابعة و تقييم اداء الاستثمار المحلي و الاجنبي و اعداد الدراسات عن فرص الاستثمار و الترويج له و تنظيم المؤتمرات و الندوات و المعارض الداخلية و الخارجية و الفعاليات المتعلقة بالاستثمار.¹
- الاهتمام بالترويج لدوره في جذب المستثمرين و ذلك من خلال اتباع اساليب ترويجية جديدة عن طريق مسح شامل لنحو 400 فرصة استثمارية في قطاعات عدة تشمل كافة ارجاء المملكة و نشر الفرص الاستثمارية المتاحة على موقع الهيئة العامة للاستثمار السعودية و فتح مكاتب تمثيلية لها في عدة دول كبرى مثل واشنطن باريس فرانكفورت لندن طوكيو هونغ كونغ ... وغيرها للتواصل المباشر مع المستثمرين في هذه الدول و زيادة الوعي عن المملكة في الخارج
- من ضمن سياسات خطة التنمية العاشرة تحسين ترتيب المملكة بمرتبتين في مؤشر التنافسية العالمي و ثلاث مراتب في مؤشر بيئة الاعمال .
- احلت المملكة في مؤشر التنافسية العالمي عام 2019 المرتبة 26 كما اتت الثانية عالميا بمؤشر الاسعار . كما حافظت هونغ كونغ على صدارة ترتيب التنافسية العالمي لعام 2017 تلتها سويسرا ثم سنغافورة و ذلك بحسب التقرير السنوي الذي ينشره مركز التنافسية العالمي (IMD).²

الجدول(01-03): ترتيب السعودية في مؤشر بيئة الاعمال من 2008-2018.

المؤشر / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الدول	181	183	183	182	183	185	189	189	189	190	190

¹ -سفيان قلعول, جاذبية البلدان العربية للاستثمار الاجنبي المباشر ,مرجع تم ذكره سابقا.

² -احمد الشهيد حمه لحضر , مرجع تم ذكره سابقا.

92	94	82	49	26	22	12	10	13	15	23	الترتيب العام لمؤشر بيئة الأعمال
84	147	130	109	84	81	10	14	13	15	16	بدء نشاط تجاري
17	15	17	21	17	17	4	6	6	7	7	البناء استخراج تراخيص
15	28	24	22	15	15	18	17	16	15	16	الحصول على كهرباء
14	32	31	20	14	12	1	1	2	3	2	تسجي الملكية
55	82	79	71	55	52	48	45	46	47	47	الحصول على الائتمان
22	62	99	62	22	21	17	16	15	16	18	حماية المستثمرين
69	158	150	92	29	21	18	18	17	17	16	التجارة عبر الحدود
2	69	2	2	2	3	10	10	12	11	10	دفع الضرائب
127	105	86	108	127	124	138	138	189	141	140	انفاذ العقود
106	169	189	163	109	109	73	69	68	69	70	تسوية حالات الاعمار

المصدر: مجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية من

خلال المؤشرات الدولية الاقليمية عدد 7 ديسمبر 2017.

يوضح الجدول أعلاه تقدم المملكة في مؤشر سهولة اداء الأعمال خلال الفترة 2008 الى 2014 و لكن مع عام 2015 بدا يتراجع ترتيب المملكة الى ان وصل خلال عامي 2018-2019 الى المرتبة 96 من بين 189 دولة في مؤشر سهولة اداء الأعمال و مع ذلك استطاعت المملكة من خلال بعض المبادرات و فتح العديد من الفرص و مجالات الاستثمار الى استقطاب المزيد من نفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة في ظل رؤية المملكة 2030 و هو ما يتضح في الجزء الإحصائي.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري للاستثمار الاجنبي فيما يتعلق بمفهومه و رغم اختلاف التعاريف إلا أن معظمها اتفق على أن ألا تقل مساهمة الطرف الاجنبي عن نسبة 10 % من المشروع الاستثماري الذي يتخذ احد الشكلين فقد يكون مملوكا بالكامل للمستثمر الاجنبي و قد يكون مشتركا بين المستثمر الاجنبي و مستثمر محلي عاما أو خاصا.

أما فيما يخص المحددات الحاكمة لتحقيق الاستثمارات الأجنبية نحو الدول المضيفة فقد توصلنا إلى تعدد تلك المحددات و اختلافها من دولة إلى أخرى فعلى الرغم من الأهمية التي تحظى بها المحددات الاقتصادية إلا أن التطورات التي شهدتها بيئة الأعمال الدولية فرضت ضرورة الاهتمام بنفس الدرجة بمحددات إضافية ذات طابع سياسي و قانوني إذ أصبح الاستقرار السياسي و الاستقرار في التشريعات من ابرز متطلبات ملائمة البيئة الاستثمارية. بالإضافة إلى التطرق إلى بعض التجارب في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني:

الإطار العام للميزان التجاري

تمهيد:

لكل دولة علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي و تربطه اتصالات و مبادلات تجارية ، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالاستيراد أو التصدير من وإلى دول أخرى سواء كانت سلع أو خدمات ، حيث يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة لسلامة الاقتصاد وصورة لهذه العلاقات وهو من أهم حسابات ميزان المدفوعات إذ يقوم الميزان التجاري بتحليل هذه العمليات التبادلية ويرصدها في حالتين إما توازن أو اختلال .ومنه سندرس الجانب النظري للميزان التجاري من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري وميزان المدفوعات

المبحث الثاني : ميكانيزمات الميزان التجاري

المبحث الثالث: بعض المؤثرات الاقتصادية في الميزان التجاري.

المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري و ميزان المدفوعات

ترتبط الدول في ما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب ، مما يتطلب انتقال الموارد المادية والمالية والبشرية ، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة تجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية ، وخلال مدة محددة في حسابات الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، الذي يوضحان المركز المالي لدولة ما تجاه الدول الأخرى .ومن هذا المنطق سيتناول هذا المبحث ماهية الميزان التجاري و المدفوعات في النقاط التالية.

المطلب الأول: تعريف وأقسام ميزان

يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وهو المرآة العاكسة للمعاملات الاقتصادية بين الدول، لذا تطرقت الأدبيات الاقتصادية إلى مفهوم ميزان المدفوعات من خلال التعاريف المتعددة له ومكوناته .

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

التعريف 1: يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع ما يقابلها في البلد الأجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة .¹

التعريف 2: يعرفه دومينيك سلفا تور على أنه سجل منظم لجميع المعاملات الاقتصادية للبلد مع العالم الخارجي في سنة معينة .

التعريف 3: يعرفه الاقتصادي سام ويل سون : بأنه سجل منظم لجميع العمليات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين و غير مقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة¹

¹ السيد محمد أحمد السيرتي ، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق ، ط1، مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر ص229

التعريف 4: المفهوم الاقتصادي للميزان المدفوعات، هو المرآة العاكسة لحالة ومركز دولة ما خلال زمن معلوم بما لها من حقوق على غيرها من الدول الأجنبية وما عليها أو بذمتها من حقوق للآخرين من تلك الدول المتبادل معها في الجوانب الاقتصادية المختلفة²

الفرع الثاني: أقسام ميزان المدفوعات³

أولاً : الحساب الجاري

في هذا الميزان تدرج جميع المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيراً على ميزان المدفوعات في السنة نفسها ويتكون من :

1- الميزان التجاري : و يسمى بحساب السلع والخدمات وهو يقتضي أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني وال خارج بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج وتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب في المعاملات المنظورة (السلع):

تشمل الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير نقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير مقيمين ، وعلى حين تكون الصادرات مقومة بقيمة (fob) أي قيمة السلعة حتى شحنها على ظهر السفينة، في حين أن الواردات تقوم بالقيمة (fob) أي قيمة السلعة في ميناء الوصول، ويوصي صندوق النقد الدولي في هذا الشأن أن تكون كل الصادرات والواردات مقومة ب (cif) وذلك حتى يمكن تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلاً وتأميناً ، ويطلق على الفرق بين سلعة الصادرات وقيمة الواردات من السلع اصطلاحاً (ميزان التجارة المنظورة) ، ويقال أن الميزان في صالح الدولة أي موافق، إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أثناء الفترة التي يحدها الميزان تفوق قيمة الصادرات منها ، أي يوجد فائض .

¹ عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، ط1، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، ص211

² محمد أحمد الدوري ، في التجارة الخارجية ، ط1 ، دار الشموع ثقافة الطباعة والنشر و التوزيع ، الزاوية الجمهورية الليبية ، سنة 2007 ص 97

³ محمود يونس، سياسات التجارة الدولية، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1991، ص ص 130- 131

كما يقال أن الميزان في غير صالح الدولة أي غير موافق إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أقل من الواردات منها .

المعاملات غير منظورة (الخدمات) :وتشمل على الصادرات والواردات من الخدمات، ومن أهم ما تشمل عليه هذه المعاملات ما يلي: خدمات النقل، التأمين، الرحلات إلى الخارج، الدخول من الاستثمارات الخارجية، العمليات الحكومية، الخدمات الأخرى.¹

2- حساب التحويلات من جانب واحد : يقيد هذا الحساب مجمل التحويلات الخاصة والعمومية من وإلى الخارج بدون مقابل ، سواء كانت في شكل موارد حقيقية أو مالية وتشمل التحويلات الخاصة والهبات والتبرعات والإعانات التي تقوم بها الهيئات الخاصة غير حكومية (دينية ، ثقافية ، خيرية) أو أشخاص مثل تحويلات دخول المهاجرين إلى بلدهم الأصلي ، أما التحويلات العمومية فيقصد بها الهبات والإعانات الاقتصادية والمالية والعسكرية والفنية التي يقوم بها القطاع العمومي من خلال هيئاته الرسمية إلى الدول الأجنبية في ما يخص تسجيل هذه العمليات ، فإن التحويلات الحكومية الحقيقية كالمؤونات الغذائية مثلا تقيد في الجانب الدائن من الميزان التجاري والقيود الأخرى يظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الحكومية بالنسبة لدولة المانحة ، أما بالنسبة للدولة المستفيدة من هذه الإعانات، فإن حساب السلع يصبح مدينا ، وحساب التحويلات الحكومية دائما بقيمة هذه الإعانات²

ثانيا: حساب رأس المال

يدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغييرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن المعاملات الدولية مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر وتنقسم إلى نوعين:

¹ محمود أحمد يونس ، سياسات الجرة الدولية ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 1991، ص ص 130 131

² عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 214

1- تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل : ويقصد بها تحركات رأس المال من البلد إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها، وتسجل القروض الوطنية للخارج والاستثمار الوطني الأجل وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين من حساب رأس المال، حين يترتب عليها مدفوعات للخارج أو على عكس من ذلك فإن القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر وأقساط سداد القروض الوطنية تسجل في الجانب الدائن حين يترتب عليها دخول النقد الأجنبي للدولة¹

2- تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل : يقصد بها تحركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل أي لمدة تقل عن سنة ، وتفيد حركة الأموال القصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين ، أما تحركات رؤوس الأموال للداخل فتسجل في الجانب الدائن ، وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها :

- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة ويؤدي إلى هروب رأس المال واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل .

- إختلاف مستويات أسعار الفائدة .

- لفرض المضاربة ، فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها ،

ثالثا :- حساب الاحتياطات الرسمية

حيث يسجل حركات (التدفق الداخلي والتدفق الخارجي) وذلك لحساب التغيير في التزامات السائبة وغير سائبة، والتغيير في الأصول الاحتياطية للدولة خلال السنة ، وتشير الأصول الاحتياطية الرسمية

¹ محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية، رؤية طباعة النشر و التوزيع، جامعة الاسكندرية، مصر، ص ص 234 235

للدولة إلى ما في حوزته من ذهب و عملات قابلة للتحويل وحقوق السحب ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي.¹

رابعاً : حساب السهو والخطأ :

تبعاً لطريقة القيد المزدوج في ميزان المدفوعات فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل في الجانبين مرة في الجانب المدين ومرة في الجانب الدائن والعكس وعليه وحسب هذه الطريقة سيكون هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة (رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازناً) إلا أن هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العلمي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين.²

المطلب الثاني : تعريف و أهمية الميزان التجاري

الميزان التجاري هو حساب من حسابات ميزان المدفوعات ويقصد به الحساب الجاري أي حساب المبيعات والمشتريات من السلع والخدمات، ويعتبر معيار من أهم المعايير التي يقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية.

الفرع الأول: تعاريف حول الميزان التجاري

اختلف المفكرين الاقتصاديين في صياغة تعريف واحد للميزان التجاري لذلك تعددت التعاريف، ولكن مجملها يصب في معنى واحد.

التعريف 1: يقصد به رصيد العمليات التجارية أي المشتريات و المبيعات من السلع والخدمات ، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً ، ومن جهة نظر تحليلنا الحالي فإن هذه العمليات التجارية تدون "فوق الخط" وفي حين أن باقي عمليات تكون "تحت الخط" و تكون في الواقع عمليات تحويل بالمعنى الواسع وعلى ذلك : فإن رصيد الميزان التجاري ، يكون مساوياً ومن جهة

¹ سامي عفيف حاتم، تجارة خارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994، ص 335

² زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد دولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 104

عكسية لرصيد عمليات التحويل في رأي موريس M.BYE أن عرض ميزان المدفوعات على هذا النحو يعد عرضاً من وجهة نظر التحويلات.¹

التعريف 2: تعريف الهيئة العامة للإحصاء : يعرف الميزان التجاري أيضاً باسم الصادرات الصافية، هو الفرق بين الصادرات و الواردات للدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يدل على ما إذا كانت الدولة لديها فائض "الصادرات أكبر من الواردات" أو عجز "الواردات أكبر من الصادرات" في تجارتها الخارجية.²

التعريف 3: كما عرفته إحصائيات التجارة على أنه يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما ، وبين قيمة صادراته فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قليلة أن البلد ذو ميزان تجاري ملازم أو موافق ، وإذا رجحت الواردات على كفة الصادرات فإن البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم أو غير موافق³

التعريف 4: يختص الميزان التجاري بالتجارة الخارجية لذلك عادة ما نجد أساساً معينا لاحتساب القيمة في حالة الصادرات يطلق عليه أساساً (fob) « free one bard » أي قيمة الصادرات مضافاً إليها كل التكاليف المتعلقة بنقل السلع من مكان التصنيع إلى وسيلة النقل (باخرة مثلاً) بينما عادة ما تحسب الواردات على أساس (cif) «cost in insurance freight» . أي قيمة الواردات المتضمنة تكاليف النقل والتأمين على الشحنة حتى وصولها للمشتري.⁴

الفرع الثاني : أهمية الميزان التجاري

تختلف أهمية الميزان التجاري حسب دوره في ميزان المدفوعات ، ففي الدول المتخلفة التي تعتمد على السلع الزراعية والمواد الأولية المعنية بالبتروال في صادراتها يكون الميزان التجاري جزءاً كبيراً في ميزان

¹ محمود يونس ، أساسيات التجارة الدولية ، دار جامعية لنشر ، بيروت ، لبنان ، 1991 ، ص 139

² الهيئة العامة للإحصاء ، إحصاءات التجارة الخارجية (الميزان التجاري) Rtp://www/STATS gov.sa

³ صديقة باقر عبد الله ، الميزان التجاري والصادرات غير نفطية ، مركز التدريب والبحوث العلمية ، العراق ، 2011 ، ص 02

⁴ <https://hbrarabic.com>. 10 MARS 2022.H09

المدفوعات عكس دول أخرى كثيرا ما يكون غير موافق بسبب زيادة الموارد من السلع المنظورة عن الصادرات:

1- توضح أهمية الميزان التجاري بالنسبة للاقتصاد الدولي عندما تحلل علاقة هذا الميزان بتوازن التدفقات الحقيقية من ناحية وتوازن الحساب الخارجي من ناحية¹.

2- يوفر معلومات اقتصادية متنوعة أمام أطراف معينة

3- يعكس مستوى تطور وقوة اقتصاد أي دولة في الزمن المعلوم وكذلك لدى مدى القوة التنافسية لذلك الاقتصاد المعني لإزالة الأطراف الدولية الأخرى².

4- يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض على العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية³.

5- يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية ، ولذلك تعد المعلومات المدونة به ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

6- معاونة واضعي السياسة الاقتصادية في توجيه دفة الأمور بالبلاد ، نظرا لأنه في الكثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية والنقدية بحالة الميزان التجاري لتلك الدولة⁴

¹<https://hbrarabic.com>. 10 MARS 2022.H10

²علي حافظ منصور ، إقتصاديات التجارة الدولية ، الناشر مكتبة النهضة الشرق ، القاهرة ، مصر 1990، ص 72

³زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار القدر للطبع و النشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 107

المطلب الثالث : أقسام ورصيد الميزان التجاري

الميزان التجاري شأنه شأن ميزان المدفوعات فيه أقسام وكل قسم يتفرع عنه أقسام أخرى تسجل فيها جميع المعاملات التي قامت بها الدولة خلال سنة معينة ، وتقوم بنهاية السنة بحساب الفرق بين الصادرات والواردات الموزعة في الجانب الدائن والجانب المدين التي تقوم رصيد الميزان التي سوف نتعرف عليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول : أقسام الميزان التجاري

ينقسم الحساب التجاري إلى قسمين رئيسيين هما :

أولاً: ميزان التجارة المنظورة **visible Trade**: أي التجارة في السلع المصدرة أو المستوردة حيث تشمل على الصادرات السلعية و الواردات السلعية بما في ذلك الذهب الغير نقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين والغير مقيمين¹ ، وتتمثل الصادرات المنظورة في السلع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين خارج الدولة مثل تصدير من مصر إلى باقي العالم ، و الواردات السلع المنظورة التي يشتريها المقيمون في دولة ما من المقيمين في خارج الدولة وتأتي إليهم عبر حدودها الدولية².

ثانياً: ميزان التجارة الغير منظورة **Invisible Trade**: أي صادرات وواردات الخدمات (حساب الخدمات) ويشمل على

1- خدمات النقل : يتضمن بند النقل المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري ، النهري ، البحري ، الجوي) التي تؤديها سفن أجنبية إلى مقيمين (مدن) ويشمل ذلك أجور شحن البضائع كما يشمل ثمن تذاكر السفر وعدد من البنود الملحقه الأخرى مثل (رسوم الموانئ ، قيمة أعمال الصيانة العادية للسفن وقيمة ما تحصل عليه السفن من وقود وتموين³

¹ محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية ، دار الجامعة الإسكندرية، بيروت، لبنان، 1991، ص 130

² علي حافظ منصور ، اقتصاديات التجارة الدولية، الناشر ، مكتبة نهضة الشرق ، مصر، 1990، ص 67

³ عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهابا ، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الإسكندرية، بيروت، لبنان، 1992، ص 55

2-خدمات التأمين: قد يكون خاصا بنقل السلع وقد يكون خاصا بعمليات التأمين على الحياة والحوادث وعمليات إعادة التأمين وقد تكون المدفوعات المتعلقة بعمليات التأمين أقسام دورية ، أو بلاغ تسحق عند وقوع الحادث المؤمن عليه ويسجل المدفوع منها إلى الداخل بجانب الدائن ويسجل المدفوع منها إلى الخارج في الجانب المدين¹

3- خدمات السفر و سياحة : يشمل هذا البند مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة والتي تسجل في الجانب الدائن أي جانب الإيرادات ، ومصروفات المسافرين من المقيمين في الخارج والتي تسجل في الجانب المدين أي جانب المدفوعات ، ويقصد بالمسافر في هذا الشأن السائح أو الطالب أو المريض أو الموظف في مهمة رسمية لقضاء أعمال وتقدر هذه القيمة اعتمادا على متوسط يومي يقدر لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادا على ما تقدمه رقابة الصرف من البيانات²

4- دخول الاستثمارات: ويشمل هذا البند العائد من الأصول الدولية في الخارج (دائن) ومن أصول الخارج في الدولة (مدين) وذلك بعد خصم الضرائب والرسوم والتي يفرضها البلد الذي يوجد فيه الأصل ويقسم صندوق النقد هذا البند إلى العناصر الآتية :

- دخل الاستثمار المباشر

- دخل رأس المال الدائن

- دخول أخرى لرأس المال

5- عمليات الحكومية: يتضمن هذا البند عددا من العمليات التي تباشرها الحكومات الوطنية أو الحكومات الأجنبية لا تدخل في بنود أخرى من ميزان المدفوعات، ويميز صندوق النقد في هذا الصدد بين إيرادات ومدفوعات حكومية وطنية و عمليات خاصة بالحكومات الأجنبية³.

¹علي حافظ منصور، مرجع سبق ذكره ، ص 68

²شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص 191-192

³عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 86-88

الجدول (01-02): أقسام الميزان التجاري

بيان	قيود دائنة	قيود مدينة
1- الحساب الجاري:		
1-1 السلع والخدمات		
- السلع		
- الخدمات ، النقل ، السياحة		
- الخدمات الحكومية		
- الخدمات الاخرى		
2-1 الدخول		
- تعويضات العاملين.		
- دخل الاستثمار ومنه الفائدة على الدين الخارجي		
3-1 التحويلات الجارية		
2- الحساب الرأسمالي والمالي :		
1-2 الحساب الرأسمالي		
- تحويلات رأسمالية		
- اكتساب التصرف في أصول غير مالية وغير منتجة .		
2-2 الحساب المالي :		
- صافي الاستثمار المباشر		
- صافي الاستثمار في المحفظة		
- المشتقات المالية		
- صافي استثمار آخر		
- قروض إئتمانات تجارية		

		<p>- استخدام إئتمانات الصندوق و قروض الصندوق</p> <p>2-3 أصول احتياطية :</p> <p>- الذهب النقدي</p> <p>- حقوق السحب الخاصة</p>
--	--	--

المصدر: بوشعالة مليكة، أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري ، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2021، ص 38

الفرع الثاني : رصيد الميزان التجاري

يعبر الفرق بين الصادرات والواردات من السلع عن مكانة الدولة في التقسيم العالمي للعمل وتخصيصها في التجارة الدولية ، ويبين أيضا درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج وكذا درجة تنافسية صادراتها . حيث يعتبر ذا أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية ، إذ يبرر ما إذا كان البلد يعيش تحت أو فوق قدراته ففي حالة تحقيق رصيد موجب (+) أي الصادرات أكبر من الواردات لهذا يعني أن البلد له قدرة التمييز باعتباره انه استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج . أما في حالة تفاق الواردات صادرات البلد يحقق رصيد سالب (-) فمعناه أن البلد له احتياج تمويل و يلجأ في هذه الحالة إلى ادخار خارجي

1 .

كما يمكن تقسيم رصيد الميزان التجاري حسب :²

- المنتج : منتج غذائي ، طاقوي ، صناعي ، سلع أو منتجات أخرى .

2- المنطقة الجغرافية : المجموعة الأوروبية ، شمال أفريقيا ... الخ .

ويحسب في الميزان التجاري بصفة عامة أو حسب المنتج أو حسب المنطقة نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية :

¹ عبد المجيد قدي ، البعد الدولي للنظام النقدي ، ط1 ، دار بلقيس ، الدار البيضاء ، الجزائر ، 2011 ، ص 217

² نفس المرجع ، ص 219

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 100$$

مثل: إذا وجدت النسبة = 1 ، وهذا يعني أن الصادرات تغطي نسبة من واردات البلد وكلما زادت هذه النسبة كلما كان التطور إيجابيا للميزان التجاري

3- رصيد التجارة غير منظورة : يعتبر مؤشرا هاما للمبادلات الخارجية أيضا لأنه يهتم بالخدمات المرافقة لكل العمليات التجارية ، بالإضافة إلى خدمات أخرى .

حيث يمثل الفارق بين المقبوضات الدولية من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها ويكون في حالة عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات أو فائض إذا تحقق العكس.¹

الجدول (02-02): رصيد الميزان التجاري

الواردات (المدين)	الصادرات (الدائن)
1- المدفوعات لشركة النقل والملاحة البحرية والجوية الأجنبية ، وكذلك إلى هيئات الموانئ والحكومات الأجنبية مقابل تلقي شركات النقل والملاحة الوطنية لتسهيلاتهم وخدماتهم في عمليات التجارة العابرة ، وكذلك المدفوعات إلى هيئات البريد والتلغراف والتلفونات الأجنبية من جانب المواطنين من الأفراد أو الشركات أو الحكومة	1-المواصلات والاتصالات -الدخل المكتسب لشركات النقل والملاحة البحرية والجوية والوطنية عن خدماتها التي انتفع بها الأجانب -إيرادات هيئات الموانئ الوطنية وعوائد المرور التي تدفعها شركات النقل والملاحة الأجنبية مقابل استخدام الأراضي أو المعابر المائية الإقليمية
2- مدفوعات إلى شركات التأمين الأجنبية	- إيرادات هيئات البريد والتلغراف والتليفونات الوطنية عن خدماتها للأفراد الأجانب والشركات والهيئات الأجنبية
3- مدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية من خلال	

¹ حنان العروق ، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مكملة لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2004/2005 ، ص 20

<p>سفرهم أو سياحتهم أو إقامتهم بالخارج للتعلم أو في البعثات الاقتصادية أو عسكرية.....الخ 4- المدفوعات من فوائد أو أرباح على قروض أو استثمارات أجنبية داخل البلد 5- هبات ومنح مالية إلى الدول الأجنبية</p>	<p>2- إيرادات شركات التأمين الوطنية 3- السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة 4- إيرادات استثمارية الإيرادات المحققة من فوائد القروض إلى الشركات أو الهيئات الأجنبية وكذلك أرباح الاستثمارات الوطنية 5 الهبات و المنح -هبات ومنح مالية من الدول أجنبية</p>
---	---

المصدر : عبد الرحمن يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،
2007، ص 201

المبحث الثاني: ميكانيزمات الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري أهم سجل اقتصادي من حسابات خارجية لأي بلد كان و أكثره شمولاً لهذه الحسابات و عناصرها من التعاملات الدولية المختلفة، كما و يعتبر الميزان مؤشراً أكثر صدقاً لتوضيح المكانة الاقتصادية للبلد في المحيط الدولي، و لتحديد حجم و اتجاه و مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلف دول العالم و ذلك لما يضمه الميزان التجاري من عناصر الصادرات و الواردات.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري وحالاته

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري:

هناك عدة عوامل لها تأثير على الميزان التجاري ومن أهمها:¹

أولاً- التضخم: يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار المنتجة محلياً وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الصادرات المحلية.

ثانياً- معدل نمو الناتج المحلي : يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، أو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة ، أي أن PIB هو التدخل الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أو أجنبية

أي أن زيادة الدخل في الدولة المعنية يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات

ثالثاً- تغيرات أسعار الفائدة : التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها و بالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى تراجع الصادرات و بالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، و يعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى

¹ شيبون عيشة ، انعكاسات تغير أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019، ص15

تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة على المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.¹

رابعاً- سعر الصرف : يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.²

الفرع الثاني: الحالات التي تحدث في الميزان

بالرغم من أن حالة الإخلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة في حين أن حالة التوازن نادراً ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولاتها تقييد وارداتها على حساب صادراتها، وفي حالة حدوث هذا التوازن يتحقق الاستقرار الاقتصادي داخلياً وخارجياً.

أولاً : التوازن في الميزان التجاري:

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدولة لأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي} \text{ (المنتجات المحلية)}$$

الصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية وحاله التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير يتحقق من خلال التوازن الداخلي ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للصادرات وعدم التغير ارتفاع عنوان انخفاضاً توازن الخارجي وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي داخلياً

¹ بسام حجار، علاقة الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 64

² نفس المرجع، ص 65

وخارجياً¹ الميزان التجاري وتوازن التدفقات الحقيقية من المعلوم أن التوازن في التدفقات الحقيقية "السلع و الخدمات يتحقق عندما تتعادل الموارد الحقيقية مع المستخدمة من هذه الموارد ، وتشمل الموارد الحقيقية على: ²

إجمالي الناتج المحلي (ج)

الواردات من السلع والخدمات (و)

الاستثمار المحلي الإجمالي (ث)

من السلع والخدمات (ص)

الاستهلاك المحلي (ك)

ويتحقق التوازن بين الموارد والاستخدامات عندما ³.

$$ج + و = ك + ث + ص \quad / \quad أو \quad ص - و = ج (ك + ث)$$

ثانياً: اختلال في الميزان التجاري:

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على متطلباتها في دولة أخرى وتسمى هذه الحالة بحالة العجز في الميزان , و عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان التجاري أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة لدولة أخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومنه المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العكس حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة يتحقق فيها الفائض وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف

¹ رندة خنفي، دور و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق توازن الميزان التجاري، مذكرة ماستر، تخصص مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015-2016، ص 29

² سامي عفيف حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 367

³ محمد الدوري أحمد، في التجارة الخارجية، ط1، دار الشموع الثقافة للطباعة و النشر، بنغازي، ليبيا، 2007، ص 67

لعمله الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتراجع صادراتها ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات من خلال الانخفاض في الصادرات وزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات.

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتباعها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة الضعف لإنتاج هذه السلع بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب هذه الأسباب تجعل التنمية تعاني من عجز موازينها التجارية.

فالعرس في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشية اعلي من مستواها فالدولة في هذه الحالة اكبر من قدرتها بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها اتجاه الخارج كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عمولات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العمل المحلية مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.¹

المطلب الثاني: أسباب وأنواع الاختلال في الميزان التجاري

الفرع الأول : أسباب الاختلال في الميزان التجاري قد يكون الاختلال في توازن الميزان التجاري ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب وهذا باختلاف الدول والظروف المحيطة بها أو الفترة التي حدث

¹دوحه سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدما لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص التجارة الدولية، جامعه محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015، ص ص 119-121

فيها الاختلال , والملاحظ أن معظم هذه الأسباب متداخلة في ما بينها مما يؤدي إلى ظهور أسباب أخرى يمكن حصر أهمها في ما يلي: ¹

أولاً: أسباب غير اقتصادية : أسباب خارجة عن المجال الاقتصادي وغير معرفه تمثل:

1) عوامل الطبيعية: الاختلاف في الأحوال الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات التصحر الأوبئة الزراعية أو نفاذ الثروات الطبيعية مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

2) التقدم الفني والتكنولوجي: وما يرافقه من الاختراعات عالمية خاصة إذا كان هذا التقدم من حصل في دولة أو مجموعة قليلة من الدول حيث يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الدول المتقدمة وبالتالي أسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول المختلفة مرتفعة. كما أن التقدم يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية وبالتالي انخفاض الصادرات هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية مما يؤدي إلى عجز في ميزان التجاري لكن ما نلاحظه عند الدول المتقدمة في ما بينها أن اثر التقدم التكنولوجي هو موزع لان ما تحققه الدولة من تقدم في صناعة ما تعوضه دولة أخرى في صناعه أخرى, كما أن الملاحظ في هيكل التجارة العالمية الآن أن ثلثي هذه التجارة تتم بين الدول المتقدمة لأنها مركز التقدم التكنولوجي في حين أن الدول النامية لا يمثل نصيبها سوى خمس هذه التجارة وبالتالي فإن التقدم الفني يؤدي إلى إضعاف القدرة التجارية والتنافسية للدول النامية .

3) الأحوال السياسية الداخلية: فكل ما كان البلد غير مستقر سياسيا كلما أدت هذه الوضعية إلى انخفاض معدل انخفاض معدل تدفق السياح وزيادة واردات المواد الأولية والأسلحة

4) الأحوال السياسية والعسكرية العالمية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من اثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة¹

¹ عادل أحمد حشيش، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص100

5) النمو الديمغرافي : وما ينتج عنه من زيادة في الواردات خاصة السلع الاستهلاكية وعدم مقابله هذه الزيادة بزيادة القدرة الإنتاجية. بالإضافة إلى انتهاج سياسات اجتماعية يكون فيها رفع الأجور تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.²

6) الإضرابات العملية: التي يكون لها اثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية لأنها تؤدي إلى شل إنتاج وزيادة التكاليف ،ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية. كما أن التخوف المستقبلي للمستثمرين يظهر من خلال انخفاض تدفق رأس المال نحو الداخل إذا مست هذه الإضرابات أنشطة رئيسة في اقتصاد ، أو صناعة موجه للتصدير بالدرجة الأولى.³

ثانياً: أسباب اقتصادية:

تتمثل أساساً في:⁴

1- التطورات في المحيط الخارجي كتهور شروط التبادل التجاري الدولي وارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصادرات والواردات واختلاف هذه النسب بين مختلف المواد والسلع بحيث تكون في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

2- الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وتأثير ذلك على تحصيل صادراتها وهذه الأزمات تنعكس مباشرة على الدول النامية لأنها تمثل أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

3- تغيرات أذواق المستهلكين محلياً وخارجياً وهذا من شأنه التأثير على الظروف العرض والطلب والتأثير على هيكله الاقتصاد الوطني بالتالي هيكله التجارة الخارجية.

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 108

² دوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، مرجع سبق ذكره، ص 123

³ نفس المرجع ، ص 124

⁴ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 109

4- العوائق التجارية التي من شأنها كبح حرية التجارة الخارجية من خلال التعريف الجمركية ونظام الحصص، رغم محاوله بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية في ما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية.

5- من أهم الأسباب التي يمكن للدولة التحكم في نسبة التضخم داخل الدولة و مقارنه بمعدلات التضخم في بقية الدول ، ويؤثر التضخم على الميزان التجاري لأنه يؤدي إلى انخفاض الصادرات من السلع صناعية وذلك لارتفاع تكاليفها مقارنة بالأسواق الخارجية أو زيادة الطلب المحلي على هذه السلع التصديرية، أما السلع الزراعية والمواد الخام إذا كانت نسبة صادراتها إلى الإنتاج العالمي كبيرة سيؤدي في الزمن الطويل لارتفاع أسعارها والتحول إلى توسيع الإنتاج في سلع بديلة و إحداث عجز في الميزان التجاري ، أما ميزان الخدمات التضخم يؤدي إلى انخفاض الدخل السياحي لارتفاع تكاليف المعيشية داخل البلد وتحول السياح إلى بلد إلى بلدان أخرى بالإضافة لزيادة التكاليف المرافقة لزيادة الواردات.

الفرع الثاني : أنواع الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على متطلباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض ، بينما تكون حالة العجز عندما يحدث العكس .

أولاً- الاختلال المؤقت: هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصاديه قصيرة الأجل تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنه فقط دون تكرارها ويزول في زوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه وهو لا يمثل مشكله كبيره في المستقبل ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه لأنه لا يمس البنية الاقتصادية ومن أهمها:¹

1-الاختلال الموسمي: يحدث في الدول التي تكون اغلب صادراتها منتجات موسميه زراعيه عادة فيكون في موسم إنتاجها تحقيق فائض يدعم أو يفوق العجز الناتج في بقية المواسم مثلا الدولة التي تتركز سياراتها على القمح سوف تعرف فائضا في الشهور الحصاد وعجزا في بقية أشهر السنة.

¹ حنان العروق ، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي ، مرجع سبق ذكره، ص 46

2-الاختلال العارض: اختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فتره ما كحدود كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف محاصيل زراعيه موجهه للتصدير مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري أو تحسن في الأحوال الجوية تساعد على تنامي المحاصيل وبالتالي تحقيق فائز بزيادة الصادرات أو حدوث عجز نتيجة زيادة الواردات من المواد التسلح والمواد الغذائية مع أضافه التعويضات التي تنشأ عنها أو ما تعاني خاصة الدول المتقدمة من عجز نتيجة الإضرابات العمالية التي تشل الإنتاج في النشاطات أو الصناعات التصديرية مما يشجع على استيراد السلع البديلة لإنتاج المحلي الذي تعطل في فتره الإضرابات واختلال العارض يتميز بزوالي بمجرد ارتفاع عارض لحدوثه

ثانيا- الاختلال الدائم: هو اختلال الناتج عن أسباب تدوم لفترة زمنية طويلة أي السنوات لأنه يمس الهيكل الاقتصادي وتتطلب مكافحه إجراءات صعبت التحقيق وتظهر نتائجها في المدى الطويل ويظهر هذا الاختلال نتيجة العامل الواحد أو أكثر من العوامل التالية:¹

1-تغيرات دائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على المنتجات دولة وتأثيرها في توزيع الموارد بين فروع إنتاجية الدولة والتأثير على الهيكل الاقتصادي

2- التغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة بارتفاع تكاليف الإنتاج الراجع إلى تأخر التكنولوجيا والفني وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تؤدي إلى خفض أسعار السلع البديلة عن السلع التي تصدرها هذه الدول هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها سبب إلى التغير المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب وانخفاض مستويات الإنتاج والقدرة التنافسية .

ثالثا- الاختلال الهيكلي: نجد هذا النوع في الدول النامية خاصة وذلك لانخفاض مستويات الإنتاج فيها لقلة وتقدم أدوات الإنتاج, يؤدي الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها ووجود بدائل لها بأسعار اقل مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي يجعل هذه الدول النامية تسعى إلى التوسع

¹أحمد عبد الرحمان يسري، الاقتصاديات الدولية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص 220

الاقتصادي من خلال مشاريع تنمية تتطلب استيراد كميته كبيره من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار, ولعدم كفاية المدخرات المتاحة له في مقابل نمو بطيء للصادرات.

هذا التوسع يستمر لفترة طويلة من اجل تحقيق نتائج بزيادة القدرة الإنتاجية خاصة مع تأخر التكنولوجيا والتقني يؤدي هذه الفترة إلى حدوث عجز دائم ومزمن في ميزان المدفوعات يصعب الرجوع فيه إلى الوراء يحدث فائض الهيكل في ميزان التجاري في الدول التي تكون صادراتها تعتمد على سلع ضرورية, وقلما يتحول الطلب عليها مثلا حالة الدول البترولية 2014 أسعار النفط على 40 دولار للبرميل الواحد حققت معه الدول البترولية فائضا في ميزان مدفوعاتها.¹

رابعا-الاختلال الدوري: الناشئ عن التناوب بين الرواج والكساد أو تقلبات الدورية للحالة الاقتصادية للدول الرأسمالية بين حالة الانكماش وما تتميز به من انخفاض في الدخل, في الأسعار وانتشار البطالة وانخفاض في الواردات يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات أو أكثر بتحقيق فائض وبين حاله تضخم يزيد معها الإنتاج الأسعار إنتاج أسعار الواردات ونقت الصادرات فتنعكس بعجز في الميزان التجاري. هذا التناوب بين الفائض والعجز تختلف مدته من بلد لآخر لاختلاف الهياكل الاقتصادية في ما بينها من خلال مرونة العرض والطلب لصادراتها ووارداتها مع الدخل والأسعار.²

المطلب الثالث : علاج إختلالات الميزان التجاري

لا يمكن أن يكون الميزان التجاري دائما بنفس الحالة قد يختلف من سنة إلى سنة ، ويكون أما في حالة فائض أو عجز ، الشيء الذي يجعل الحكومة ترجع إلى مجموعة من السياسات من أجل علاجه .

الفرع الأول: عن طريق آليات السوق

وتتضمن مجموعة من الطرق تتمثل في :³

¹ عادل أحمد حشيش، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص56

² حنان العروق، مرجع سبق ذكره، ص 48

³ سامي عفيف حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، مرجع سبق ذكره ، ص107

أولاً: آليات سعر الصرف:

يمكن القول بداية أن مقدار استجابة الميزان التجاري للتغيرات الحادثة في سعر الصرف تتوقف على متغيرين رئيسيين هما قيمة الصادرات وقيمة الواردات.

1- الحالة الأولى: إذا كانت قيم كل من الصادرات والواردات مقومة بالعملة الوطنية وفي هذه الحالة فإن التغير في سعر الصرف يمارس أثيره على كل المستويات الدخل القومي والتشغيل من خلال التأثير على بنود الميزان التجاري ، فإن كان الدافع من وراء تخفيض قيمة العملة على سبيل المثال هو محاولة رفع مستويات التشغيل و الدخل ، فإن رصيد الميزان أن يقاس بالعملة الوطنية لأن رصيد هذا الميزان هو الذي يدخل في حسابات الدخل القومي .

2- الحالة الثانية: إذا كانت قيم كل الصادرات و الواردات مقومة على أساس العملة الأجنبية ، ففي هذه الحالة يكون الهدف من التحليل هو معرفة تأثير تخفيض قيمة العملة على مركز الدولة من الاحتياطات الأجنبية من الذهب والعمولات الأجنبية ، بعبارة أخرى يكون الهدف هو معرفة أثر انخفاض قيمة العملة على حجم العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات تفادياً لمزيد من الخسائر وإيقاف نزيف الموارد الأجنبية للدولة ، و يقتصر التحليل التالي على الحالة الثانية ، أي معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على حجم العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات من خلال تأثيراتها على حركة الصادرات و الواردات ، و يقتضي الأمر الإشارة إلى أن هذه العلاقة التأثيرية التي تمارسها تغيرات سعر الصرف على عناصر الميزان التجاري تتوقف على:¹

- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات
- مرونة العرض المحلي للصادرات
- مرونة الطلب المحلية للواردات
- مرونة العرض الأجنبي للواردات

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 108

ثانيا: عن طريق آليات الأسعار

ان انخفاض الدخل في بلد العجز (A) يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية و المستوردة، فيما يؤدي ارتفاع الدخل في بلد الفائض (B) إلى ارتفاع على السلع المحلية و المستوردة ، و هذا يتحقق من خلال التأثير السعر في نظام أسعار الصرف الثابتة ، متأثر بالتغيرات الأخرى (سعر الفائدة و الدخل).

و مفاد هذه الآلية يتمثل في أن الزيادة الحاصلة في الدخل لدولة الفائض (A) و الواضحة من خلال التصحيح الثاني ستؤدي إلى زيادة كمية النقود في دولة الفائض (B) و الواضحة من خلال التصحيح الثاني ستؤدي إلى زيادة كمية النقود (A) في الأجل القصير ، و ما لهذه الزيادة من أثر في زيادة الطلب التلقائي ، سواء كان على السلع المحلية أو المستوردة في دولة العجز(B) و ستؤدي هذه الزيادة المحفزة للطلب نتيجة لزيادة الدخل إلى ارتفاع الأسعار المحلية نحو الانخفاض في هذه الدولة (A) إذ الزيادة في طلب البلد (B) على صادرات البلد (A) يتحدد من خلال الميل الحدي للاستيراد البلد (B) ، اذ كلما كان الميل الحدي للاستيراد أكبر كان تأثير زيادة الدخل أكبر على الطلب الاستيرادي ، و بنفس السياق بالنسبة للبلد (A) بمعنى أن لانخفاض في الطلب الاستيرادي للبلد (B) على صادرات البلد (A) كنتيجة لانخفاض دخله يعتمد على قيمة الميل الحدي.

وعليه فان التغيير الصافي في الطلب الكلي على سلع بلد (B) و السلع بلد (A) سيحدد ميل حركة الأسعار النسبية للسلع و الخدمات بين هذين البلدين إذ أن انخفاض أسعار السلع المحلية في بلد العجز(B) يجعل المستهلكين المحليين يستبدلون السلع المحلية الرخيصة بالسلع المستوردة لذلك فان الاستيرادات تنخفض و في الوقت نفسه فان إقبال المستهلكين الأجانب على سلع البلد (A) سوف يرتفع بسبب انخفاض أسعارها بالنسبة إلى أسعار البلد (A) هذا سيؤدي من ناحيته الى زيادة الصادرات ، و هذا من خلال انخفاض الاستيرادات و زيادة الصادرات يتحقق التوازن في ميزان مدفوعات البلد (B).¹

¹ سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها

ثالثاً: عن طريق آلية الدخل

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثارها على الصرف الأجنبي و بالتالي على وضع الميزان التجاري و أهم شروط النظرية هي ¹:

- ثبات أسعار الصرف
- جمود الأسعار
- الدخل الوطني مستقل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل .

و تتلخص هذه الطريقة في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغيير في مستوى الاستخدام و الإنتاج للدولة و بالتالي في مستوى الدخل المحقق و ذلك تحت تأثير مضاعف للتجارة الخارجية فحينما يسجل الميزان التجاري لبلد ما فائض جراء التزايد في صادراته سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية و تواكبها زيادة في معدل الأجور و من ثم الدخل الموزع، و يترتب عن زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة للعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات

مما يؤدي إلى عودة التوازن و يحدث العكس في حالة وجود العجز في الميزان.

الفرع الثاني: علاج عن طريق تدخل السلطات العامة

يتم عن طريق مجموعة من الإجراءات و السياسات التي تفرضها الحكومة و تتمثل في: ²

أولاً : الإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني

و تتمثل في:

1- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي في حالة العجز في الميزان.

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 112

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 117

- 2- بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة عجز الميزان.
- 3- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات عن طريق منح الإعانات من أجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري.
- 4- استخدام سياسة مالية و نقدية لتصحيح الاختلال في الميزان التجاري عن طريق التأثير على الإنفاق العام.

ثانيا: الإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني

تتمثل هذه الإجراءات في:

- 1- اللجوء إلى القروض الخارجية من مصادر مختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية.... الخ
- 2- بيع جزء من الاحتياطي من الذهب إلى الخارج.
- 3- بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

المبحث الثالث: بعض المؤثرات الاقتصادية في التجاري

هناك علاقة تفاعلية بين الميزان التجاري والمتغيرات الاقتصادية ، إذ أن الميزان التجاري هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة ، ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى العلاقة التي تجمع بين الميزان التجاري وسعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر ، في الاتجاهين والأثير والتأثر .

المطلب الأول: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري

يعتبر سعر الصرف من أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات و الميزان التجاري على وجه الخصوص كون أن تغييرات أسعار الصرف سوف تؤثر على بنود الميزان التجاري فقد يكون ايجابيا أو سلبيا و هذا راجع إلى بنية الاقتصاد و هيكله الوطني.

الفرع الأول : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات , فإذا زادت قيمة الصادرات على قيمة الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا , ويحقق العجز في الحالة العكسية ويعتبر سعر الصرف أحد محددات الأساسية , فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر منوحدات عملة الدولة الأخرى , ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى ويساوي الفرق بين الصادرات (X) والواردات (M) جزء من الإنفاق الكلي والذي يكتب على الشكل التالي :

$$Y = C + G + I + (X - M)$$

حيث تمثل كل من الاستهلاك و الاستثمار والإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على التوالي.

كما أن للصادرات والواردات أثر مباشر على سعر صرف بلد ما , ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات التجارية.

عندما بلد يستورد منتج يتم تسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتوج , البلد المستورد إذ يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر ويبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية (استيراد أو تصدير) يؤدي إلى التغير في سعر الصرف .

في حالة عجز الميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات, الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة, في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى خفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى.¹

الفرع الثاني : أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري

يمكن توضيح اثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري كما يلي في معظم الأحيان لا تبرم الصفقات التجارية بين بلدين إلا بعملة البلد المصدر فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلا بد أن يضمن توفر قيمه هذه الواردات لديه بعمله البلد B لكنه في كثير من الأحيان يمكن تبديل عمله البلد A بعملة البلد B نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A سعر الصرف لعمله البلد A ويتعرض سعر الصرف إلى ارتفاع أو انخفاض تبعاً للكميات من عملة البلد B للكميات من عملة البلد A المعروضة للبيع بعملة الكميات المطلوبة منها فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى ارتفاع والعكس بالعكس لنفرض أن هناك عجز في الميزان التجاري في البلد A ونفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بعملة واحدة نطلق عليها اسم القطاع القطع الأجنبي في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد B من اجل تسديد قيم واردات اكبر من العرض القطع الأجنبي في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد B من اجل تسديد قيم وارداته اكبر من عرض القطع الأجنبي في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد A أم من اجل تسديد قيم وارداتها اكبر من عرض القطع الأجنبي الناجم عن الصادرات هذا البلد وفي هذه الحالة يختل ما نسميه بالميزان التجاري للبلد B الذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات المخططة والمدفوعات المخططة في البلد A وهنا تكون بين احتمالين إما أن يعاد توازن إلى الميزان المدفوعات عن طريق

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 225

القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد B وإما أن تنخفض قيمه العملة البلد A أي يرتفع سعر الصرف بالنسبة للعملة البلد و عملات الأخرى B ويؤدي انخفاض قيمه العملة البلد A إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد وانخفاض المنتجات البلد B ويؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد A إلى تناقص وارداته من الخارج وتزايد صادراته إلى الخارج بهذا يتناقص الحالة في ميزان التجاري البلد B تناقص تدريجي ثم يختفي أخيرا بصورة نهائية وهذا وبهذا تبدو أساسية حرية السعر الصرف واليه العرض والطلب من القطع الأجنبي قادرة على إعادة توازن إلى الميزان التجاري¹

لكنه في حالات معينة تكون مرونة الطلب على الواردات والصادرات بالنسبة للأسعار الضعيفة بما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن أعادته التوازن إلى ميزان تجاري وفي بعض الأحيان قد تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يكون له آثار ضارة على استقرار عمليه البلد ثقة الأفراد

بمهامها فيكون له انعكاسات خطيرة على عمليه التبادل الداخلي والخارجي لهذا فان السلطات النقدية في البلد قد تفضل محافظه على سعر مستقل للصرف عن طريق استخدام احتياطاتها من العمليات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كميته عن وارداتها من البلدان الأخرى كما تلجأ هذه السلطات أحيانا إلى فرض رقابه مشدده على عمليات الصرف التي تتم بين عملتها والعملات الأخرى. وهكذا يكون على الحكومة إن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر الصرف بالعمولات الأجنبية الأولى وهي سياسة تثبيت سعر الصرف والثانية سياسة حرية سعر الصرف، لنفرض مثلا الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لتنشيط استثمار وزيادة الدخل وزيادة الدخل والاستهلاك فمن شأن هذه الإجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في الميزان التجاري يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية فأما أن تلجأ الحكومة فتسمح بانخفاض سعر الصرف العملة وأما أن تلجأ سياسة إطلاق حرية السعر الصرف لإعادة توازن إلى الميزان التجاري فتسمح بانخفاض سعر الصرف في العملة وأما أن تلجأ إل سياسة تثبيت

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002، ص ص 161-162

سعر الصرف ويكون عليها في هذه إعادة التوازن إلى الميزان المدفوعات بوسائل أخرى، رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من الأموال الجاذبة ويحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويزيد الطلب على العملة المحلية، ويؤدي رفع سعر الفائدة أيضاً إلى تقليص الاستثمارات وانخفاض الدخل القومي مما يؤدي بدوره إلى تناقص الولادات وعوده توازن إلى الميزان التجاري ورفع سعر الصرف العملة الوطنية¹.

و من الواضح هنا أن سياسة تثبيت سعر الصرف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي ويمكن أن نتحدث عن سيناريو آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة إطلاق حرية سعر الصرف ، وفي هذا السيناريو تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وظهور عجز في الميزان التجاري وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية ، في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصرف وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية ثمناً لتحقيق هدف الحكومة في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وبديهي أن الحكومة تتبع هذه السياسة أو تلك على ضوء النتائج التي تتوخاها من كل سياسة

المطلب الثاني : اثر التغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري

تتغير أسعار النفط باستمرار اذ أنها تكون قابلة للارتفاع و الانخفاض مما يؤثر على الصادرات و الواردات النفطية الذي بدوره يؤثر على رصيد الميزان التجاري.

الفرع الأول : الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط.

أولاً: أثر ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة:

نلخص أهم هذه الآثار في:²

¹ سعيد عبد النور وآخرون، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري بين اختبار ظاهره CURVE للجزائر مع أهم شركائها التجاريين ، تخصص اقتصاد كمي، مذكرة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعه الشهيد حمه لخضر، 2012 2020، ص 22

² -المؤسسة العربية للضمان و ائتمان الصادرات ، اليوم السابع ، 31 يناير 2008 مصر ص 84

1. زيادة كبيرة في العوائد النفطية و انعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 167 مليار دولار 2001، وقد أتاحت هذه العوائد فرص لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول ، و برزت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
2. زيادة حجم الفوائض المالية النفطية حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980 ، و توجه الدول المصدرة هذه الفائض عبر مدة مموّلات مالية أو قروض للدول النامية ،استثمارات في الدول الصناعية ،إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو اداعها على شكل ودائع في البنوك الصناعية.
3. كما يؤثر ارتفاع أسعار النفط بالإيجاب على الدول العظمى مثل أمريكا و بريطانيا و روسيا التي لها الحق في حقوق استهلاك الآبار و مصادر البترول.

ثانياً: أثر ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة للبترول:

تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في ¹:

1. تفاقم عجز موازين مدفوعاتها و تدهور شروط التبادل الدولي.
2. زيادة المديونية الخارجية : ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981 إضافة إلى تزايد عبا خدمة الديون وأمل الافتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتهما الاقتصادية
3. الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم الميزانية.
4. عانت الدول المصدرة للنفط و منها الأردن تغيرات صعوداً بعد أن ثبتت أو تراجع لفترة طويلة ظلت فيها أسعار النفط رخيصة بما يساعد ارتفاع أسعار النفط على زيادة الطلب و

¹ المؤسسة العربية للضمان و ائتمان الصادرات ، اليوم السابع ، 31 يناير 2008 مصر ص 86

ارتفاع ملموس على معادلات التضخم التي ظلت بين السالب و لكن ذلك لا يعني انه سيعكس بارتفاع كبير على أسعار المواد الاستهلاكية.

الفرع الثاني: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط

يعكس انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبتترول

أولاً: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبتترول:

تتلخص هذه الانعكاسات في:¹

1. انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي : انخفضت العوائد النفطية بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد ان تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة لتلك المرحلة ،ولقد ترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام بهذه الدول و تراجع في معدلات النمو الاقتصادي.
2. انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية :ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض و تراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981.
3. تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول و اتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازن مدفوعاتها.
4. انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية و إطالة عمل البترول لديها.
5. انخفاض أسعار النفط يشجع الدول ترشيد الإنفاق العام و تنويع صادراتها و توسيع قاعدتها الإنتاجية بدلاً من اعتمادها الكلي او شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة .

¹ -الهامي ميرعاني اسعار البترول <http://m.ahewar.org/s.asp> 2022/03/22 15:20 h

يؤثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة و مثال على ذلك السعودية تصدر سنويا ما يقارب 2.5 مليار برميل للنفط و ان من شان انخفاض أسعار النفط للدولار الواحد يفقدها سنويا مبلغ 2.5 مليار دولار و هذا يؤثر بالضرورة على الدخل القومي العائد من بيع النفط و قد ترجع الدول المصدرة للنفط إلى استعمال سياسات اقتصادية غير مسبوقه حين تقرض ضرائب على السلع و الخدمات كما يؤثر انخفاض أسعار النفط على الشركات النفطية.

ثانيا: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة للبتترول:

تتمثل هذه الآثار في ¹:

1. انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد.
2. انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية و انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.
3. أثرت هذه الدول على انخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية و التي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول و بالتالي سوف تخفض صادرات هذه الدول.
4. تأثير السلبي على برامج الطاقة لهذه الدول و تراجع عملية البحث و التنقيب و تطوير مصادر الطاقة البديلة.

باعتبار الاتحاد الأوروبي نمودجا، أثرت أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط على فاتورة استيراد النفط و يقلل من الاعتماد على بدائل الطاقة الأخرى التي قد تحتاج لتجهيزات و مبالغ طائلة كما أن الدول الفقيرة الأخرى قد تجد في انخفاض أسعار النفط طرق نجاة اقتصادياتها التي تعاني من زيادة عجز المديونية.

¹ الهامي ميرعاني اسعار البترول <http://m.ahewar.org/s.asp> 2022/03/22 H:3020

المطلب الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي على الميزان التجاري للدول المضيفة

هناك علاقة أكيدة بين إمكانيات الاستيراد والاستثمار كما أوضحه خبراء الأمم المتحدة في مقارنتهم لعدة دول مختلفة، فزيادة الاستثمار تقضي فعليا رفع الواردات.... وتتمثل زيادة الواردات في الواردات السلع الاستثمارية النهائية على الواردات الضرورية للإنتاج الداخلي لسلع ما ، أي الاستهلاك الوسيط لقطاع إنتاج السلع الاستثمارية.

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا الميزان من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار و وارداته من السلع ، فإن كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة ل وارداته يحدث فائضا في رصيد الميزان التجاري للدولة المضيفة له أو يخفف من عجزه والعكس صحيح ، وهناك استراتيجيات لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر هما :¹

1 - استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.

2 - استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر لإحلال الواردات أي لإنتاج السلع المستوردة.

وكلتاهما تؤثران إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تؤدي الاستراتيجية الأولى إلى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة المقبوضات من العملات الأجنبية ، غير أن هذا الاستنتاج السائد في الأدب الاقتصادي في هذا المجال أغفل عن عنصرين مهمين لهما آثار معاكسة لما سبق ذكره هما :²

أولا: أهمية العناصر المستوردة في الإنتاج المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر

إن استخدام جزء كبير من مستلزمات الإنتاج الأولية والمنتجات النصف مصنعة المستوردة يحدث أثرا سلبا على الميزان التجاري سواء كان هذا الإنتاج موجه للتصدير أو لإحلال الواردات.

¹[http:// search.mandumah.com](http://search.mandumah.com)

²[http:// search.mandumah.com](http://search.mandumah.com)

لهذا فان أهمية الأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للبلد المضيف له تناقض ، هذا كلما زادت أهمية المكون المستورد فيبقى الأثر الايجابي لهذا الاستثمار على الميزان التجاري كما ذكر سابقا ، هذا بافتراض عدم التحايل في أسعار التحويل بين الشركة الأم وفروعها في الخارج .

ثانيا: التلاعب في أسعار التحويل

ونقصد بأسعار التحويل أسعار الشراء والبيع (الاستيراد والتصدير) بين الشركة الأم وفروعها في الخارج مع بعضهم البعض ، ولأسباب عديدة تلجأ الشركة الأم لرفع أسعار صادراتها إلى فروعها وتخفيض أسعار وارداتها منها .

وهذا ينتج تضخيم في المدفوعات الخارجية للفروع وتجميع في مقبوضا تم الشيء الذي يخفض في فائض الموازين التجارية للبلدان التي تتواجد فيها الفروع أو يحدث عجزا فيها ، و أشارت عدة دراسات ميدانية إلى عدة أمثلة منها :

تتقاضى إحدى الشركات العالمية الأمريكية الأصل وتعمل في مجال الصناعات الالكترونية من الموزعين الأجانب التابعين لها نسبة 10% زيادة عن سعر التحويل أو البيع لفروعها العامة في الخارج.

ووجدت دراسات متعددة غطت فئات واسعة من الصناعات الارتباط الموجب المرتفع بين لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة وإجمالي صادرات البلدان المضيفه، وقد وجدت الدراسات عموما أن الشركات الأجنبية تميل إلى تصدير حصة أكبر من إنتاجها مما تفعله نظيرتها من الشركات المحلية ، يمكن أن تنشر هذه النزعة لدى الشركات الأخيرة وعموما فان العلاقة تكاملية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات البلدان المضيفه ، إما فيما يخص الروابط المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستيرادات البلدان المضيفه ، فقد أظهرت معظم البحوث التجريبية بأن التدفقات الداخلية تميل إلى رفع استيرادات البلد المضيف ¹.

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الاقتصاد الجزائري ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 20

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق توازن الميزان التجاري

تلجأ بعض الدول لفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة كحل بديل عن الإقراض من الخارج من أجل علاج العجز وتحقيق التوازن في ميزانها.

ويمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تحدث أثرا إيجابيا على الميزان التجاري للدولة المضيفة طالما كان حجم انسياب هذه الأموال والاستثمارات يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج ، وللحكم على اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري في البلدان المضيفة وجب إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه وذلك كما يلي:¹

أولاً: التدفقات الداخلية

وتتمثل جملة التدفقات الداخلية في ما يلي:

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي ومقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في مشروع الاستثمار وكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي كلما زاد حجم التدفق في النقد الأجنبي
- مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع والخدمات المختلفة
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة التصدير وغيرها من التدفقات

ثانياً: التدفقات الخارجة :

يمكن إيجاز مجموعة التدفقات الخارجة في النقاط التالية:

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام و مواد أولية أو مستلزمات الإنتاج
- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق.... الخ
- مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة الإنتاج
- فروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية (المعاملات بين الشركة الأم و فروعها).

¹ رندة خنفرى، دور و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق توازن الميزان التجاري ، مرجع سبق ذكره، ص 70

خلاصة الفصل:

مما لا شك فيه أن المعاملات الدولية بين دول العالم والتي تتم عن طريق ما يعرف بالاستيراد والتصدير قد نشأت بسبب تخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي وفقا للمزايا التي تتمتع بها كل دولة ولقد تبع عمليات المستوى الدولي تحديد وحساب وتسجيل قيم الصادرات والواردات كل دولة الأمر الذي تطلي من كل دولة سداد قيم وارداتها من العالم الخارجي والعكس صحيح لما تصدره الدولة من سلع وخدمات لدول أخرى يعتبر بمثابة دين على الدول الأخرى لصالح هذه الدولة وتدرج تسهيل هذه المعاملات في سجل عرف بالميزان التجاري الذي يكون قد حقق فائضا إذا ما زادت الصادرات عن قيمة الواردات أما العكس إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فهنا يكون قد حقق عجزا وفي حالة تساوي الصادرات مع الواردات فهنا يسجل الميزان التجاري التوازن.

الفصل الثالث:

العلاقة السببية بين الاستثمار

الاجنبي المباشر و الميزان التجاري

في الجزائر

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

تمهيد:

في سياق الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق تبنت الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى إلزامية تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإصدار قوانين ونصوص تشريعية تضمنت منح مزايا ضريبية وجمركية وبعض الإعفاءات للمستثمرين، ما سمح بتدفق كبير لرؤوس الأموال ، دخول شركات أجنبية وتزايد رصيدها، مما أثر على رصيد الميزان التجاري الجزائري من خلال زيادة صادرات البلد ونقص وارداتها من خلال زيادة الإنتاجية والتنوع فيها .

حيث سندر في هذا الوضع طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والميزان التجاري الجزائري خلال (2000-2020) من خلال 3 مباحث

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: هيكل وتطور الميزان التجاري في الجزائر (2000 . 2020)

المبحث الثالث: دراسة العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال (2000 . 2020)

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا شك أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له منها الجزائر هو انعكاس مباشر لأهم التطورات التي طرأت على مناخها الاستثماري ، لذلك سنسعى إلى تقييم استجابة المستثمرين الأجانب للجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في تحسين مناخها الاستثماري، ذلك من خلال معرفة كيفه تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم العوامل والمحددات لاستقطابه للجزائر ، وكذا مساعي وتوجهات السياسة الجزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر .

المطلب الأول: التوجهات السياسية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

قامت الجزائر بإصدار عدة تشريعات منظمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق ما يلي :

الفرع الأول: حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الحوافز هي مجموعة السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو، أو هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمرة فيها... الخ .

في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 مجموعة من الحوافز والامتيازات منها ما هو متعلق بالنظام الخاص.¹

أولا : الامتيازات المتعلقة بالنظام العام

تستفيد من امتيازات هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وأيضا الاستثمارات غير المعنية بالنظام الاستثنائي وقد حدد المجال الزمني للاستفادة من الامتيازات هذا النظام لفترة الانجاز فقط، تتمثل هذه الامتيازات في:²

1. الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع و الخدمات ذات الصلة المباشرة بإنجاز الاستثمار.

¹ مفتاح صليحة ، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد تنمية كلية العلوم الاقتصادية وتجارية ، جامعة بلعباس ، 2019-2020 ، ص 141

² المادة رقم 09 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 2001 08/20 ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 الصادر 19-07-2006 ص 4

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

2. الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيها يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

3. تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار المعني .

هذا بخصوص امتيازات النظام العام وفق الأمر 03-01 والتي تخص فترة الانجاز فقط دون فترة الاستغلال ، وهي الفترة التي منحها الأمر رقم 06-08 ، امتيازات أخرى تتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط، أي خلال فترة استغلال الاستثمار .

أما فترة الانجاز فتم تثبيت الامتيازان 1 و 2 أعلاه وعدل الامتياز 3 بمنح الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بإنجاز الاستثمار بدلا من تطبيق النسبة المنخفضة في هذا المجال.

ثانيا : الامتيازات المتعلقة بالنظام الاستثنائي الخاص

تستفيد من امتيازات هذا النظام :

1. الاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني للاستثمار.
2. الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني المحددة من طرف المجلس الوطني للاستثمار وتتوزع امتيازات هذا النظام بين فترة الانجاز وفترة الاستغلال على النحو التالي:¹
 - ✓ بخصوص فترة الانجاز تستفيد الاستثمارات المعنية بهذا النظام من :
 - الامتيازان 1 و 2 السابق ذكرهما في امتيازات النظام العام .
 - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2% في ما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .
 - تتكفل الدولة جزئيا أو كلياً بمصاريف إقامة المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
 - تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة ذات الصلة بإنجاز الاستثمار غير أن هذه الحقوق تم إعفاء المستثمر منها نهائيا عندما عدل الأمر رقم 03-01 بالأمر رقم 06-08
 - ✓ بخصوص فترة الاستغلال تتلخص الامتيازات الممنوحة وفقا للأمر رقم 03-01 :

¹ مفتاح صليحة مرجع سبق ذكره ص 143

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

-الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي IRG على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجغرافي Vf ، ومنه الرسم على النشاط المهني TAP.

✓الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الإقضاء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار.

✓منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الامتلاك.

الفرع الثاني : ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هي مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية الرأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة، إذ اعتمدت الجزائر على مجموعة من الضمانات قصد تحفيز تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، من بين هذه الضمانات نجد :

أولاً: الضمانات القانونية: إن حركة رؤوس الأموال مرتبطة ارتباطاً طردياً بمدى الحماية والضمانات المقدمة من الدول المضيفة لهذه الأموال، لأن المستثمرين الأجانب عموماً يبحثون عن الموقع الذي تتوفر فيه الحماية والضمان وهذا ما تم العمل عليه في الجزائر على عدة مستويات سواء عن طريق¹:

1- **حماية الاستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الداخلية:** عمدت التشريعات الداخلية للعديد من الدول على احتواء الدساتير والقوانين أحكاماً مختلفة، الغرض منها توفير الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي، لذلك كرس المشرع الجزائري بعض قواعد الحماية للاستثمارات الأجنبية منها :

✓ الضمانات الدستورية:تضمن دستور 1996 مبدأ يظهر الحماية للاستثمارات الأجنبية من خلال حماية الملكية الخاصة مهما كانت جنسية صاحبها وعدم المساس بها إلا بالقانون وتنص المادة 20 من الدستور على "لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون ويترتب عليه تعويض قبلي عادل ومنصف".

✓ الحماية التشريعية: لقد قام المشرع الجزائري بفتح المجال أكثر بتقديم عدة ضمانات بصور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي ألغيت أحكامه لاحقاً بالأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم، إذا طرأت على الأمر السابق ذكره المتعلق بتطوير الإستثمار عدة تعديلات بموجب قوانين مالية مكملتها .

¹ زروق يوسف و رقاب عبد القادر ، ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16-09 ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، الجلفة ،الجزائر العدد 8 ،2020، ص 102

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

ثانيا: الضمانات الاتفاقية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية

تكملة لسياسة تهيأت المناخ المناسب للاستثمار قامت الجزائر بعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية والثنائية المتعددة الأطراف لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب إليها من الدول المتعاقد معها، وأيضا منح الحماية والضمان اللازمين لهم ومن بين هذه:¹

1- الاتفاقيات الدولية ثنائية الأطراف:

- ✓ الاتفاق المبرم بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ الاتفاقية المتعلقة بتشجيع والحماية المتبادلة بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي اللوكسمبورغي.

2- الاتفاقيات المتعددة الأطراف :

من أهم الاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر نجد ما يلي:

- ✓ الاتفاقية المغاربية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي
- ✓ الاتفاقية الدولية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

المطلب الثاني: أهم العوامل والمحددات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لكل دولة محددات وخصوصيتها الاقتصادية التي تميزها عن باقي دول العالم و الجزائر أيضا تتميز عن باقي الدول بالعديد من المقومات الخاصة بها نذكر منها :

أولا : حجم السوق: الجزائر تتوفر على سوق استهلاكية واسعة والقدرة الشرائية للمستهلكين وهذا نظرا لشساعة مساحتها وعدد سكانها بحيث بلغد سكانها ب 42.2 مليون نسمة سنة 2020 وبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 145.01 مليار دولار في 2020 و نسبة البطالة ب 5.10 سنة 2020 و بالتالي يؤثر على حجم السوق المحلي و على مردودية الاستثمار الأجنبي المباشر .²

ثانيا: الموقع الجغرافي: الجزائر تمتاز بموقعها الجغرافي المميز الذي يمثل ممرا مهما بين قارتي إفريقيا و أوروبا ،فهي تتوسط بلدان شمال أفريقيا والمغرب العربي وتقع على ساحل البحر المتوسط ويبلغ طول شريطها الساحلي 1200 كم فهي أكبر دولة أفريقية مساحة وتحتوي على صحراء شاسعة غنية بالنفط والغاز .

ثالثا : البنية التحتية : إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تندفق على البلدان التي تملك بنية تحتية جيدة المستوى ، ونقصد بالبنية التحتية الطرق والمواصلات ، الصرف الصحي ، خطوط الطيران ، المطارات

¹ بلقاسمي سليم ، ضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار كعامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، المجلد الخامس ، العدد 8 ، جلفة الجزائر 2020 ص 519

²<https://data.albankaldwli.org> 15/05/2022 14 :00

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

والموانئ بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمثل أهم أشكال البنية التحتية و أهم ما تملكه الجزائر في النقاط التالية:¹

1. **المناطق الصناعية** : بدأت الجزائر ببناء المناطق الصناعية و إعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن منذ 1970 ، وذلك من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف أرجاء الجزائر ، حيث شقت الطرق والشوارع العريضة لتحسين المواصلات كما أمنت مصادر الطاقة للمناطق الصناعية وزودتها بمختلف وسائل الاتصال ، وتحتوي الجزائر 726 منطقة صناعية سنة 2007 ، لترتفع إلى 843 منطقة صناعية سنة 2015 ومنطقة نشاط على مساحة إجمالية تتجاوز 15000 هكتار
2. **النقل عبر الطرقات** : لدى الجزائر شبكة طرق متنوعة من طرق سيار وطرق وطنية معبدة كما لديها وسائل نقل حديثة ومتطورة مثل قطار فائق السرعة ، وقطار الأقاليم السريعة ، وقطار الإنفاق ميترو ، ترامواي ، والنقل المعلق تيليفريك، حيث يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر ب 112039 كم المرتبة 40 عالميا و 3 إفريقيا سنة 2018 بما في ذلك 57329 كم من الطرق الوطنية أهمها الطريق السيار شرق غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها
3. **النقل بالسكك الحديدية** : تغطي السكك الحديدية الجزء الأكبر من البلاد ، حيث يبلغ طول هذه الشبكة 4500 كم وأكثر من 200 محطة تجارية نشطة
4. **النقل الجوي** : يوجد في الجزائر 136 مطارا 13 منها ترقى للمقاييس الدولية ، كما أن شبكة النقل الجوي الداخلية جيدة حيث أن المطارات ذات المدرج غير معبدة يبلغ عددها 82 مطار و54 من هذه المطارات ذات مدرج معبدة مصنفة كالتالي

الجدول (03-01) عدد المطارات الجزائرية ذات المدرجات المعبدة

طول المدرج	عدد المطارات
أكثر من 3000متر	9
بين 2500 و3000م	27
بين 1500 و2500م	12
أقل من 1000 م	1

المصدر : أميرة بحري ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين حوافز ومقومات جذبه ومعوقات طرده ، مجلة التمكين الاجتماعي، الأغواط ، المجلد2، العدد 1، ص 145

¹أميرة بحري ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين حوافز ومقومات جذبه ومعوقات طرده ، مجلة التمكين الاجتماعي، الأغواط ، المجلد2، العدد 1، ص 145 - 146

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

5.الموانئ : توجد في الجزائر العديد من الموانئ البحرية البالغ عددها 53 موزعة على الولايات الساحلية البالغ عددها 14 ولاية موزعة كما يلي:

- ✓ ولاية شلف (ميناء تنس ، ميناء المرسى)
- ✓ ولاية بجاية (ميناء بجاية ، ميناء بني كسيلا ، ميناء تالة ايلف)
- ✓ ولاية تلمسان (ميناء دار يغمراسن ، ميناء الغزوات ، ميناء المرسى بن مهدي ، ميناء هنين)
- ✓ ولاية تيزي وزو (ميناء أزفون ، ميناء تيقزيرت)
- ✓ ولاية الجزائر (ميناء المرسى ، ميناء تامنتفوست ، ميناء الجزائر ، ميناء ،رايس حميدو.....)
- ✓ ولاية جيجل (ميناء جن جن ، ميناء زيامة منصورية.....)
- ✓ ولاية سكيكدة (ميناء سكيكدة ، ميناء القل،...)
- ✓ ولاية عنابة (ميناء عنابة ، ميناء شطايبى)
- ✓ ولاية مسغانم (ميناء صلامندر ، ميناء سيدي لخضر ...)
- ✓ ولاية وهران (ميناء أرزيو ، ميناء كريستل ، ميناء مرسى الكبير ...)
- ✓ ولاية بومرداس (ميناء جنات ، ميناء دلس)
- ✓ ولاية الطارف (ميناء الطارف ، ميناء القالة)
- ✓ ولاية تيبازة (ميناء بوسماعيل ، بوهارون)
- ✓ ولاية عين تموشنت (ميناء بني صاف ، ميناء ولهاصة)

6.الاتصالات السلكية واللاسلكية : لا تزال سوق الاتصالات تسجل وتحقق معدلات نمو قوية وذلك من سنة إلى أخرى ، هذا النمو ارتكز أساسا سواء في قطاعات الهاتف أو من حيث عدد الزبائن أو متعاملي الهاتف الثابت والمحمول الذي ارتفع من 42.76 مليون سنة 2013 إلى 46.39 سنة 2014 مليون مشترك أي بزيادة قدرت ب 8% حيث وصلت قيمة المبيعات أو التداول في قطاع الاتصالات سنة 2014 ما يقارب 499 مليار دينار جزائري عكس سنة 2013 حيث وصلت القيمة إلى 459 مليار دينار جزائري أي بمعدل نمو أكبر ب 8.65% مقارنة مع ما تم تسجيله سنة 2013

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العائدات المستحدثة من طرف متعاملي الهاتف الثابت والنقل خلال نفس الفترة أكثر من 416 مليار دج أي ما يمثل حوالي 85% من المنتجات المجمعة للقطاع أما عن مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الخام لسنة 2014 فهي تقارب 2.91% أما في 2017 فزادت نسبة

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

المشتركون ب 27.819 مقارنة بسنة 2016، وفيما يتعلق بالهاتف النقال الذي يتقاسمه 3 متعاملين : اتصالات الجزائر موبيليس، و أوراسكوم للاتصالات و الوطنية للاتصالات فإن أكبر حصة في السوق

(جي أس أم و الجيل الثالث والجيل الرابع) استحوذت عليها موبيليس سنة 2017 بنسبة 40.06 % متبوعة ب أوراسكوم للاتصالات ب 32.06% والوطنية للاتصالات ب 27.34¹ %.

رابعاً- الثروات الطبيعية: تعد الجزائر من الدول الغنية بالثروات الطبيعية العديد و ومن أهمها ²:

1. الطاقة الشمسية : بفضل الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر فهي تملك مساحات شاسعة تغطيها أشعة الشمس وهي ذات أهمية كبيرة على المستوى العالمي وبصفة خاصة ذات أهمية في منطقة الحوض المتوسط ، وحسب الدراسات المتخصصة فإن الجزائر تتلقى ما بين 2000 و3900 ساعة من الشمس ومتوسط 5 KW/h من الطاقة على مساحة تقدر ب 1م 2 على كامل التراب الوطني ، أي أن القوة تصل الى 1700 كيلواط في المتر المربع في السنة في الشمال و 2263 كيلواط في المتر المربع سنويا في الجنوب ، الجزائر تملك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر ب أربع مرات من مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة ، و60 مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية .

2. الغاز الطبيعي : تحتل الجزائر المرتبة الخامسة من حيث إنتاج ثروات الغاز والمرتبة الثالثة من مخزون الاحتياطي العالمي منه، ويلبي الغاز الطبيعي من احتياجات الجزائر وسوف يصل إلى 55 مليار متر مكعب في عام 2030، هذا بالإضافة إلى كميات التصدير التي تمول عن طريق البرامج التي تمول عن طريق البرامج الاجتماعية و الاقتصادية .

3. النفط : يركز اقتصاد الجزائر على العديد من الثروات النفطية ، حيث تمثل تلك الثروات 60% من ميزانيتها وتحتل الجزائر المرتبة الثامنة عشر من حيث الإنتاج و المرتبة الثانية عشر من حيث التصدير، وتبلغ العائدات المالية من النفط ما يقارب 60 مليار دولار، حيث يعتمد اقتصاد الجزائر بشكل رئيسي على قطاع النفط إذ يمثل نسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي و85% من إجمالي صادرات البلاد.³

¹مرصد حول سوق الهاتف النقال في الجزائر <https://www.arpce.dz> 30: 14 15/05/2022

²ar.m.wikipedia.org النفط في الجزائر 2022/05/15

³https://m.marefa.org 15/05/2022 النفط في الجزائر

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

المطلب الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم(03-02): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 2000 . 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة
2000	438	18
2001	1196	9
2002	1065	100
2003	634	14
2004	882	258
2005	1081	57
2006	1795	35
2007	1662	295
2008	2532	318
2009	2746	215
2010	2301	220
2011	2581	534
2012	1499	- 41
2013	1691	- 268
2014	1507	- 18
2015	- 585	103
2016	1636	46
2017	1232	- 29
2018	1466	845
2019	1382	31

الفصل الثالث : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

16	1125	2020
----	------	------

Source : UNCTAD ; WORLD INVESTMENT REPORTS

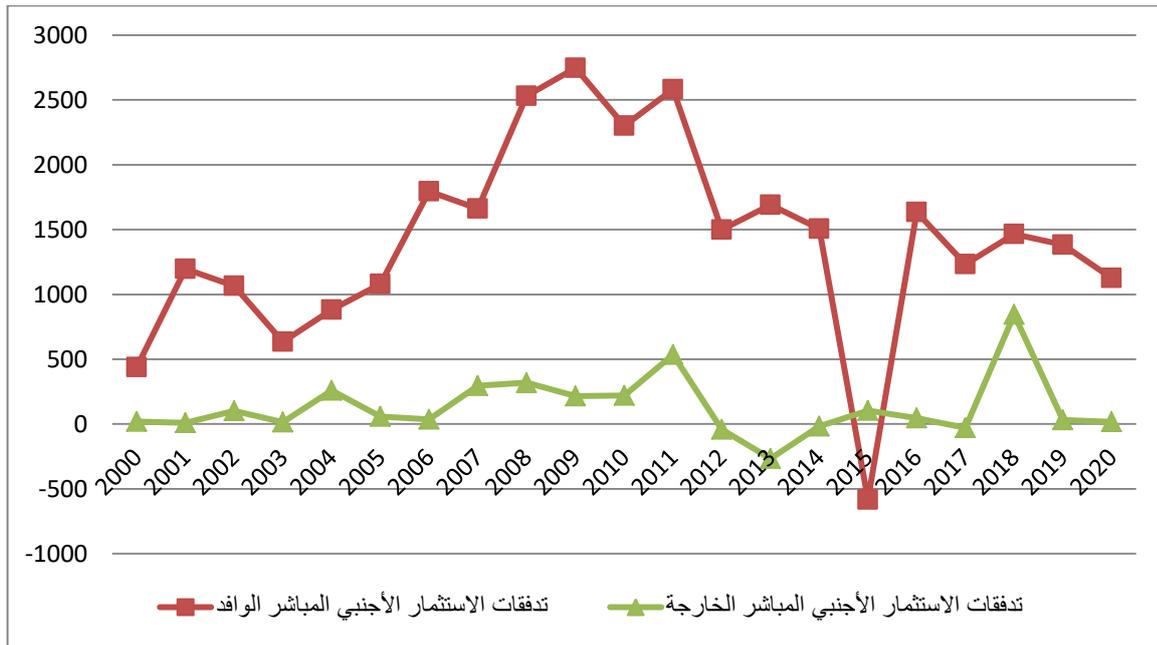
<https://unctad.org/webflyer/world-investment-report>

من ملاحظتنا للجدول أعلاه الذي يمثل تدفقات الاستثمارات الواردة والصادرة في الجزائر خلال فترة 2000-2020 نستخلص أنه في 2001 ارتفع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد ارتفاعا ملحوظ مقارنة بسنة 2000 التي سجلت 438 ليرتفع إلى 1196 مليون دولار وما إنطوى عليه من حوافز ضريبية ، وهذا راجع إلى إصدار القانون رقم 01-03 وكذلك حصول الشركة المصرية أوراسكوم على أول ترخيص في مجال قطاع الهاتف النقال ، وسجل إنخفاض خلال سنوات 2002 - 2003 على التوالي ثم ارتفع إلى 882 مليون دولار سنة 2004 ذلك عائد الى بيع رخصة ثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية ، أي عوائد الاستثمارات الواردة لهذه السنوات تحققت معظمها من قطاع الاتصالات ، واستمر الاستثمار في الارتفاع ليحقق أعلى مستوى له خلال سنتي 2008 ب 2532 مليون دولار و 2009 ب 2746 مليون دولار بزيادة تقدر ب أبرزها فرنسا التي تعد المستثمر الأول في البلد ، إضافة إلى إقرار الحكومة لقانون الاستثمار سنة 2014 الذي يقضي بوجوب استثمار الأرباح غير خاضعة للضرائب

سجلت سنة 2015 تراجعا ملحوظا بتدفق سلبي قدر ب (-587) مليون دولار بسبب إنخفاض أسعار البترول ليعاود الارتفاع سنة 2016 ب 1546 مليون دولار ويبقى في عدم استقرار من سنة الى أخرى ليسجل 1125 مليون سنة 2020 وبالمقابل عرفت الاستثمارات الصادرة نحو الخارج يكاد أن يكون معدوما طول فترة هذه الدراسة إذ كانت أعلى قيمة له سنة 2018 ب 845 مليون دولار .

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

الشكل رقم 03-01 : تطور تدفقات الإستثمار في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

المبحث الثاني: هيكل وتطور الميزان التجاري في الجزائر (2000 . 2020)

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري من خلال توضيح التركيب السلعي للواردات والصادرات الجزائرية بالإضافة إلى التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات ومؤشرات أدائها.

المطلب الأول: هيكل الميزان التجاري للجزائر

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل وإبراز تطور التجارة الخارجية الجزائرية عامة، وبالإضافة إلى توضيح أهم مؤشرات التجارة الخارجية خلال هذه الفترة، وذلك من خلال هيكل الميزان التجاري.

الفرع الأول: هيكل الميزان التجاري للجزائر

يبين الجدول الموالي تطورات الميزان التجاري للجزائر للفترة 2000-2020، حيث يمكن حساب معدل التغطية من المعادلة التالية: $\text{معدل التغطية} = (\text{الصادرات/الواردات}) \times 100\%$

الجدول رقم (03-03): تطور الميزان التجاري 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
2000	22 031	9 173	12 858	240
2001	19 132	9 940	9 192	192
2002	18 825	12 009	6 816	157
2003	24 612	13 534	11 078	182
2004	32 083	18 308	13 755	175
2005	46 001	20 357	25 644	226
2006	54 613	21 456	33 157	255
2007	60 163	27 631	32 532	218

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

201	39 819	39 479	79 298	2008
115	5 900	39 294	45 194	2009
141	16 580	40 473	57 053	2010
156	26 242	47 247	73 489	2011
143	21 490	50 376	71 866	2012
120	11 065	54 852	65 917	2013
107	4 306	58 580	62 886	2014
67	-17 034	51 702	34 668	2015
62	-17 232	46 115	28 883	2016
71	- 14 411	48 980	34 569	2017
85	- 7 458	48 573	41 115	2018
79	- 9320	44 632	35 312	2019
62	- 13622	35 547	21 925	2020

المصدر: المركز الوطني لإعلام والإحصاء التابع للجمارك (CNIS)

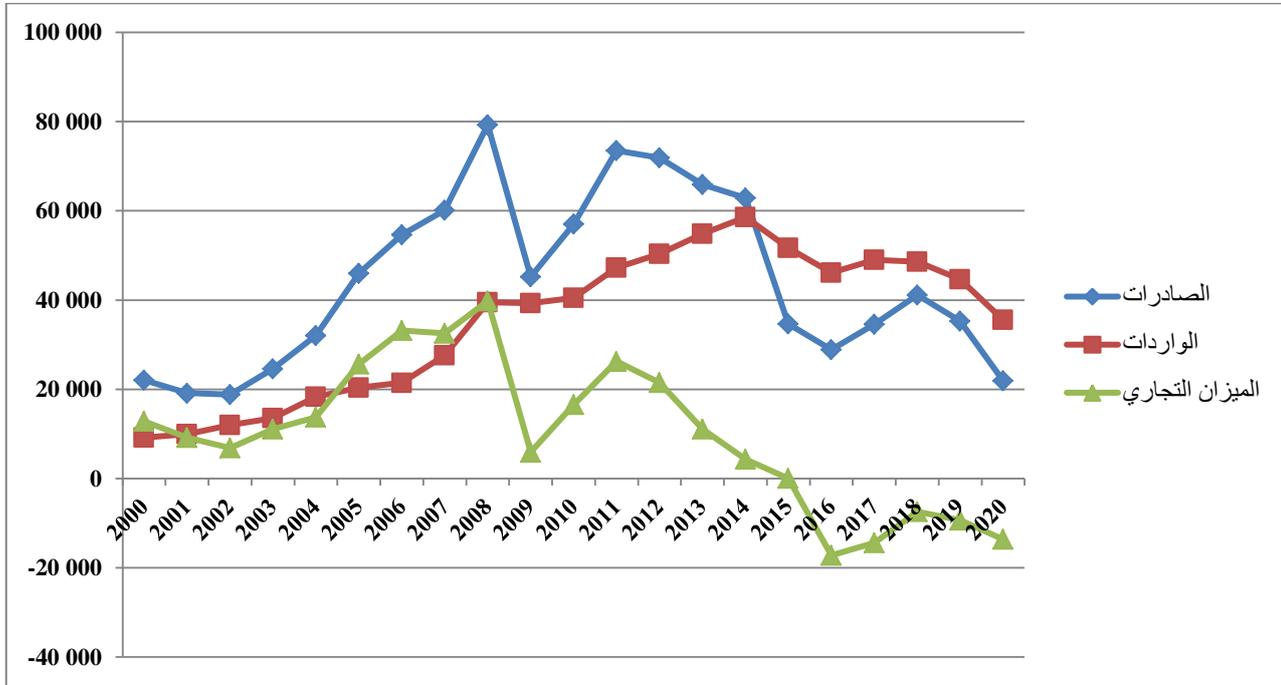
<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>

توضح لنا بيانات الجدول أن الميزان التجاري سجل خلال الفترة المدروسة فائضا لكن بقيم متذبذبة، حيث كان أكبر فائض في سنة 2008 بلغ 39819 مليون دولار، أما أدنى قيمة لفائض الميزان التجاري كانت سنة 2014 حيث بلغت 4306 مليون دولار، كما تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات تبادلات الخارجية الجزائرية خلال سنة 2015 إلى العجز المسجل في الميزان التجاري بـ: 17034 مليون دولار، حيث زادت قيمة العجز سنة 2016 بحوالي 17232 مليون دولار أمريكي. حيث يفسر هذا العجز نتيجة تراجع قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد في غالبيتها على الصادرات النفطية التي شهدت هذه الأخيرة تراجع كبير في الأسعار في الأسواق الدولية. أما من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعث نسب 73 % سنة 2015 مقابل 107% المسجلة سنة 2014، و 63% في سنة 2016. واستمر هذا العجز حتى سنة 2020 الذي بلغ 13622 مليون دولار، وهذا كان كله بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

الشكل رقم (03-02): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 - 2020

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

الفرع الثاني: التركيب السلعي للواردات والصادرات الجزائرية

1. التركيب السلعي للواردات الجزائرية:

من أجل التوضيح أكثر لطبيعة وتركيب الواردات الجزائرية، نبين تقسيم هذه المجموعة والفئات السلعية التي تتكون منها ومساهمة كل منها في المجموع العام لهذه الواردات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): التركيب السلعي للواردات الجزائرية 2018-2020

2020		2019		2018		مجموعة المواد
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
22.73	7723	17.24	7694	16.88	8199	المواد الغذائية
2.5	890	3.07	1369	2.01	977	الطاقة
6.19	2199	4.30	1921	3.73	1814	المواد الأولية
21.42	7614	22.05	9840	21.55	10468	المواد النصف المصنعة

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

0.56	198	0.98	437	1.11	537	التجهيزات الفلاحية
24.47	8697	24.30	10845	26.40	12824	التجهيزات الصناعية
15.69	5577	17.78	7934	19.17	9312	السلع الاستهلاكية
7.45	2649	10.29	4592	9.15	4443	واردات أخرى
100	35 549	100	44632	100	48 573	المجموع الكلي للواردات

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك (cnis)

<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>

يبين الجدول أعلاه هيكل الواردات الجزائرية خلال السنوات 2018 2019 2020 حيث أن النتائج مقومة بالمليون دولار أمريكي، إذ الجزائر تستورد العديد من المواد على رأسها التجهيزات الصناعية: إذ سجلت أعلى نسبة لها في سنة 2018 ب نسبة 26.40% وفي 2019 سجلت 24.30% و 2020 سجلت 24.47% .

المواد النصف المصنعة : سجلت 21.55% 22.05% 21.42% خلال السنوات 2018 2019 2020 على التوالي .

المواد الغذائية: و التي كانت ترتفع من سنة إلى أخرى اذ سجلت في 2018 قدر قيمته 16.88% وفي سنة 2019 نسبة 17.24% و سجلت أعلى نسبة في 2020 ب 22.73% من إجمالي الواردات.

السلع الاستهلاكية : عرفت هذه السلع تراجع في نسب إستيرادها من سنة إلى أخرى ففي 2018 سجلت 19.17% وفي سنة 2019 سجلت 17.78% و في 2020 سجلت 15.69% .

واردات اخرى: هذا النوع من السلع يستورد بنسب متفاوتة وإذ سجلت نسبة 9.15% و نسبة 10.29% و نسبة 7.45% خلال السنوات 2018 2019 2020 على التوالي .

التجهيزات الفلاحية: سجلت في 2018 1.11% وفي 2019 نسبة 0.98% وفي سنة 2020 0.56% ومن الملاحظ أنها تكاد أن تكون منعدمة، وهذا يفسر عدم إهتمام الدولة بالقطاع الزراعي الذي يمكن أن يكون الحل البديل في تصدير المنتوجات الفلاحية بدلا من المحروقات.

2. التركيب السلعي للصادرات الجزائرية

تشكل الصادرات الجزائرية من مجموعتين رئيسيتين صادرات نفطية وصادرات غير نفطية، حيث تمثل الصادرات النفطية الجزء الأكبر المهيمن على الصادرات الإجمالية بالرغم من محاولات الجزائر في ترقية

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

الصادرات الغير النفطية إلى يومنا هذا، حيث لا تتعدى هذه الأخير في أحسن الأحوال نسبة 7 % من الصادرات الإجمالية للجزائر، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الكلية للجزائر:

الجدول رقم(03-05): تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000-2020

الوحدة:مليون دولار

الصادرات الكلية	الصادرات خارج		صادرات المحروقات		السنوات
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
22 031	2.77	612	97.23	21 419	2000
19 132	3.38	648	96.62	18 484	2001
18 825	3.89	734	96.11	18 091	2002
24 612	2.73	673	97.27	23 939	2003
32 083	2.43	781	97.57	31 302	2004
46 001	1.97	907	98.03	45 094	2005
54 613	2.16	1184	97.84	53 429	2006
60 163	2.11	1272	97.89	58 891	2007
79 298	2.44	1937	97.56	77 361	2008
45 194	2.35	1066	97.65	44 128	2009
57 053	2.67	1526	97.33	55 527	2010
73 489	2.80	2062	97.20	71 427	2011
71 866	2.86	2062	97.14	69 804	2012
65 917	3.28	2165	96.72	63 752	2013
62 886	4.10	2582	95.90	60 304	2014
34 668	5.67	1969	94.33	32 699	2015
28 883	6.16	1781	93.83	27 102	2016
34 569	6.61	1930	93.39	32 639	2017
41 115	6.89	2830	93.11	38 285	2018
35 312	7.31	2580	92.69	32 732	2019
21 925	10.29	2255	89.71	19 670	2020

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية

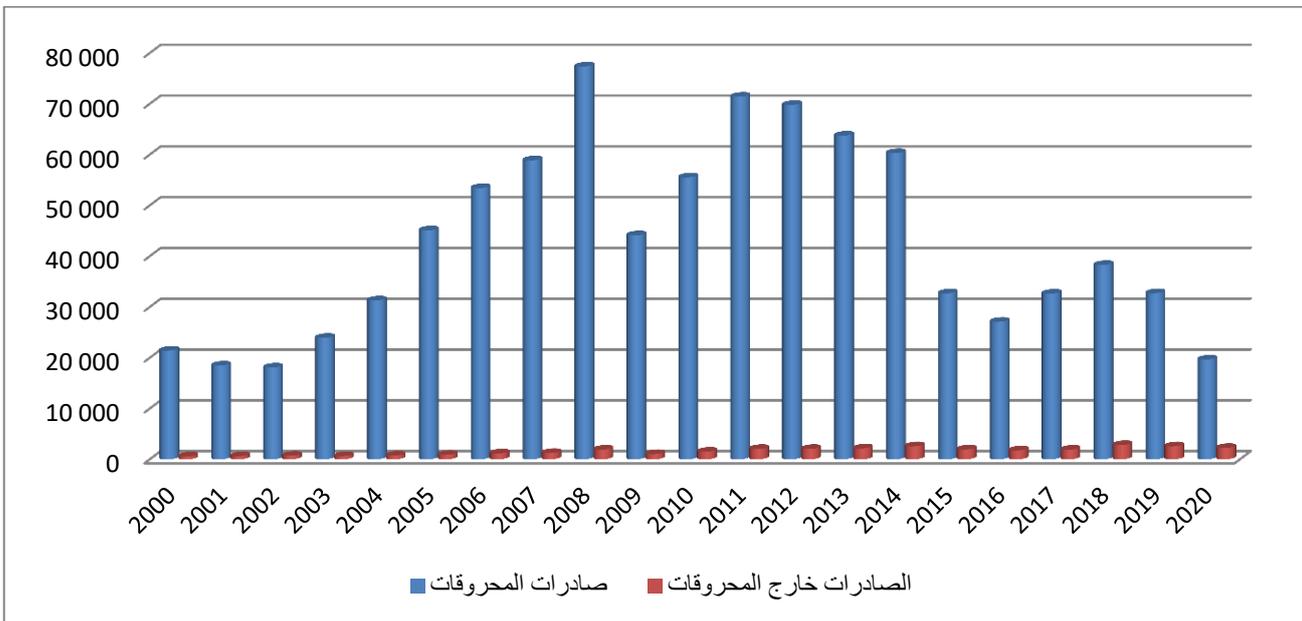
(cnis)<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>

إن الملاحظ في بيانات الجدول الهيمنة الكلية للصادرات الطاقوية، في حين تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا، إذ لم تتجاوز نسبتها في أحسن الأحوال 6%، حيث كانت هذه النسبة المحققة سنة 2016 هذا راجع إلى تراجع عائدات البترول نتيجة الانخفاض الكبير في الأسواق العالمية حيث انخفضت إلى أقل من 40 دولار للبرميل. عموما تبين البيانات أن هناك تطور في الصادرات بنوعها خلال الفترة المدروسة لكن تطور قيمة صادرات المحروقات كان أكبر من الصادرات غير الطاقوية.

هذه المعطيات تجعلنا نستنتج أن الجزائر تخضع لنظام التقسيم الدولي للعمل، فهي مختصة بشكل رئيسي في إنتاج وتصدير المحروقات بأنواعها وبذلك يعتبر هذا الأخير الممول الأساسي للنفقات التنموية في الجزائر لما يوفره من ريع نفطي معتبر.

وأمام هذا الوضع عملت الجزائر في إطار الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية وذلك بتدعيم المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية، وخلق امتيازات ضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور. لكن لم تنجح الجزائر جراء هذه الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر قصد ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالرغم من التطور الضعيف في قيمتها إلا أنها ظلت تتراوح بين 2% و 6% في أحسن أحوالها، هذا نتيجة جملة من المشاكل والعراقيل التي مازال يعاني منها الاقتصاد على المستوى الكلي والجزئي، والتي سوف نتطرق إليها .

الشكل رقم(03-03):مقارنة تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000- 2020



الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات:

لقد سجلت الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ما بين 2000 و 2016 تراوحت بين النمو المتذبذب، حيث كانت تبلغ قيمتها سنة 2000 ب: 612 مليون دولار، لكن هذه القيمة ارتفعت لتبلغ 1781 مليون دولار سنة 2016 بعدما كانت 2582 مليون دولار سنة 2014، حيث تعتبر الصادرات الغير النفطية هامشية في كل الفترات بالنسبة للصادرات النفطية. أما بالنسبة للتوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات فهي تتكون من المجموعات التالية:

الجدول رقم(03-06): تطور السلع المركبة للصادرات خارج المحروقات 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الغذائية المواد	الخام المواد	مصنع نصف منتجات	فلاحيات	صناعية	تجهيزات	تجهيزات غير استهلاكية	الصناعات خارج الكلية
2000	32	47	465	11	47	12	612	
2001	28	37	504	22	45	13	648	
2002	35	51	551	20	50	27	734	
2003	48	50	509	1	30	35	673	
2004	59	90	571	-	47	14	781	
2005	67	134	651	-	36	19	907	
2006	73	195	828	1	44	43	1184	
2007	88	169	993	1	46	35	1272	
2008	119	334	1 384	1	67	32	1937	
2009	113	170	692	-	42	49	1066	
2010	315	94	1 056	1	30	30	1526	
2011	355	161	1 496	-	35	15	2062	
2012	315	168	1 527	1	32	19	2062	
2013	402	109	1 610	-	27	17	2165	
2014	323	109	2 121	2	16	11	2582	
2015	235	106	1 597	1	19	11	1 969	

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

1 781	18	53	-	1 299	84	327	2016
1 367	20	78	0	845	73	350	2017
2 216	33	90	0	1626	93	373	2018
2 068	36	83	0	1445	96	408	2019
1 909	37	77	0	1287	71	437	2020

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية

(<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>)

حسب بيانات الجدول يتبين لنا أن التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات يتحدد من المجموعات التالية:

1. المواد الغذائية: تراوحت قيمتها سنة 2000 بـ 32 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2013 بـ: 402 مليون دولار. لتعود للانخفاض سنة 2014 بـ 323 مليون دولار، ثم عادت للارتفاع مجددا بداية من سنة 2015 و 2016 لتبلغ حوالي 235 و 327 مليون دولار على التوالي.
2. مواد الخام: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 32 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2008 بـ: 334 مليون دولار. لتعود للانخفاض المستمر بداية من سنة 2009 حتى بلغت قيمتها الدنيا سنة 2016 بـ: 84 مليون دولار.
3. منتجات نصف مصنعة: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 465 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2014 بـ: 2121 مليون دولار. لتعود للانخفاض المستمر بداية من سنة 2015 و 2016 حيث بلغت قيمتها بـ: 1597 و 1299 مليون دولار على التوالي.
4. تجهيزات فلاحية: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 11 مليون دولار، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2001 بـ: 22 مليون دولار. لتعود للانخفاض بداية من سنة 2002 حيث بلغت قيمتها سنة 2015 بـ: 1 مليون.
5. تجهيزات صناعية: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 47 مليون دولار، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2008 بـ: 67 مليون. لتعود للانخفاض بداية من سنة 2009، وقد سجلت أعلى قيمة سنة 2016 بـ: 53 مليون.

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

6. مواد استهلاكية: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 12 مليون دولار، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2009 بـ: 49 مليون دولار. لتعود للانخفاض بداية من سنة 2010، حيث بلغت قيمتها سنة 2016 بـ: 18 مليون.

عموما يمكن أن نركز من خلال بيانات الجدول على ملاحظتين أساسيتين:

- أولها أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات هي صادرات غير تنافسية بالدرجة الأولى حيث أغلبها تتكون من (المواد الخام، منتجات نصف مصنعة).

- أما الملاحظة الثانية كل المجموعات المكونة للصادرات خارج قطاع المحروقات تراجعت بشكل كبير في سنة 2015 و 2016، هذا نتيجة انكماش الطلب في الأسواق العالمية على الصادرات الإجمالية العالمية والجزائرية خاصة.

المطلب الثالث: مؤشرات أداء الصادرات خارج المحروقات

من أجل التعرف أكثر على أداء الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحاول التطرق أكثر إلى بعض وأهم المؤشرات التالية:

1- مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات: يفسر مدى قدرة الدولة على التصدير خارج المحروقات وهو عبارة عن نصيب الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الناتج المحلي الخام.

مؤشر قدرة التصدير خارج المحروقات = (الصادرات خارج المحروقات / الناتج المحلي الخام) × 100

2 مؤشر الانفتاح التجاري: يفسر عن مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي بالنسبة للصادرات خارج المحروقات.

مؤشر الانفتاح التجاري = (الصادرات خارج المحروقات + الواردات / الناتج المحلي الخام) × 100

3 معدل التغطية خارج المحروقات: يفسر نسبة تغطية الواردات بالصادرات خارج المحروقات.

معدل التغطية خارج المحروقات = (الصادرات خارج المحروقات / الواردات الكلية) × 100

الجدول رقم(03-07): مؤشرات الصادرات خارج المحروقات 2000 . 2016

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

السنوات	مؤشر القدرة على	مؤشر الانفتاح	معدل التغطية خ
2000	1.09	17.88	2.76
2001	1.27	19.37	3.64
2002	1.23	22.35	3.72
2003	0.88	20.76	2.43
2004	0.93	22.39	2.49
2005	0.48	20.27	1.08
2006	0.94	19.31	2.01
2007	0.96	21.43	2.14
2008	1.11	24.21	2.39
2009	0.72	29.51	2.20
2010	0.93	26.05	2.62
2011	1.05	24.72	2.84
2012	1.05	23.58	3.02
2013	0.95	27.31	3.05
2014	1.21	28.71	4.40
2015	0.93	24.23	4.00
2016	1.07	29.22	3.8

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

من خلال البيانات المتوصل إليها في الجدول أعلاه، سجلت أعلى نسبة لمؤشر القدرة على التصدير قدرت بـ: 1,23% سنة 2002، وسجلت أدنى نسبة له سنة 2003 بـ: 0,48%، عموما خلال الفترة المدروسة من سنة 2000 - 2016 كان المؤشر يعبر عن مستويات جد منخفضة للقدرة على التصدير، هذا بسبب تدني الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

أما مؤشر الانفتاح التجاري يتراوح ما بين 29,51 % كأعلى نسبة سنة 2009 و 17,88% كأدنى نسبة سنة 2000، لكن عاد للانخفاض سنة 2015 حيث بلغ 24,23%، نتيجة الانخفاض الكبير على مستوى الواردات الجزائرية.

أما بالنسبة لمعدل التغطية، عرف انخفاض في سنة 2016 ليلعب 3,8 %، بعد ما كان يبلغ 4,40 % سنة 2014، بسبب تراجع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

في الأخير يمكن القول أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ما زالت تعتبر هامشية بالنسبة للصادرات النفطية، رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل ترقيتها، لذا يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري مازال من بين الاقتصاديات التي تتميز بذات المورد الواحد. واعتمادها الكلي على الصادرات النفطية.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورسيد الميزان التجاري في الجزائر خلال (2000 . 2020)

من خلال هذا الجزء من البحث سوف نتطرق إلى محاولة إيجاد العلاقة الخطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر في ورسيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2020) انطلاقا من المعطيات السابقة التي تم عرضها في المبحث السابق، لكن قبل إيجاد هذه العلاقة الخطية لا بد من دراسة السببية بين هذين المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر ورسيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة المذكورة سابقا.

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلسلتين الزميتين وإيجاد عدد التأخيرات المثلى اتجاه العلاقة السببية حسب منهجية جرانجر

لإجراء هذا الاختبار هناك عدة طرق، أهمها طريقة جرانجر التي تعبر أشهر طريقة لكن في المدى القصير، لكن استخدام هذه المنهجية يتطلب استقرار السلسلتين، لأن غياب هذا الشرط لا يسمح بتطبيق هذه المنهجية وبالتالي عدم قدرتها على اكتشاف السببية لهذين المتغيرين.

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلسلتين لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر ورسيد الميزان التجاري

الجدول رقم(03-08): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورسيد الميزان التجاري الجزائري خلا(

(2020 – 2000)

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد	رصيد الميزان التجاري
2000	438	12858
2001	1196	9192
2002	1065	6816
2003	634	11078
2004	882	13755
2005	1081	25644
2006	1795	33157
2007	1662	32532
2008	2532	39819
2009	2746	5900
2010	2301	16580
2011	2581	26242
2012	1499	21490
2013	1691	11065
2014	1507	4306
2015	-585	-17034
2016	1636	-17232
2017	1232	-14411
2018	1466	-7458
2019	1382	-9320
2020	1125	-13622

Source : UNCTAD ; WORLD INVESTMENT REPORTS

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

<https://unctad.org/webflyer/world-investment-report>

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية

(cnis)<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>

من أجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، نستخدم اختبار جذر الوحدة الأحادي المتمثل في اختبار ديكي فولر ADF، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-09): اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF

اختبار الاستقرار عند المستوى I(0)			
FDI	BC		
-2.9508	-1.1088	t-Statistic	وجود حد ثابت
0.0572	0.6911	Prob	
*	n0		
-2.8052	-1.9258	t-Statistic	وجود حد ثابت واتجاه عام
0.2113	0.6041	Prob	
n0	n0		
-0.5790	-1.2588	t-Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
0.4530	0.1843	Prob	
n0	n0		
اختبار الاستقرار عند الفرق الأول I(1)			
d(FDI)	d(BC)		
-6.8797	-4.4420	t-Statistic	وجود حد ثابت
0.0000	0.0028	Prob	
***	***		
-6.8797	-4.4823	t-Statistic	وجود حد ثابت واتجاه عام
0.0000	0.0110	Prob	
***	**		

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

-7.0828	-4.5138	t-Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
0.0000 ***	0.0001 ***	Prob	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن السلسلة (BC) ليست مستقرة عند الدرجة I(0) أما السلسلة (FDI) مستقرة عند نفس المستوى، أما عند الفرق الأول فكلا السلسلتين مستقرتين.

الفرع الثاني: إيجاد عدد التأخيرات الزمنية المثلى لنموذج VAR

الجدول رقم(03-10): عدد التأخيرات الزمنية المثلى لنموذج VAR

HQ	SC	AIC	FRE	LR	LogL	التأخيرات lag
38.4445	38.5271	38.4277	1.68 ^{e+1} 4	NA	-	0
37.7784 *	38.0262 *	37.7279 *	8.36 ^{e+1} 3*	17.9322 *	-	1
38.1713	38.5842	38.0871	1.22 ^{e+1} 4	0.86958	-	2

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد فترات الإبطاء المثلى حسب نموذج VAR لهتين السلسلتين هي فترة إبطاء (تأخير) واحدة.

المطلب الثاني: اختبارا اتجاه العلاقة السببية لجرا نجر (في المدى القصير)

يقصد بالسببية هي إيجاد المتغير الذي يؤثر في متغير آخر، فمثلا لو كان لدينا متغير (X) ومتغير آخر (Y) ولا نعرف أي المتغير يؤثر في الآخر، أي لانعرف من هو المتغير المستقل والمتغير التابع، ففي هذه الحالة نقوم باختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين (X ; Y).

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

هناك عدة طرق لإجراء اختبار اتجاه العلاقة السببية ، أهمها طريقة جرانجر التي تعبر أشهر طريقة لكن في المدى القصير، لكن استخدام هذه المنهجية يتطلب استقرار السلسلتين، لأن غياب هذا الشرط لايسمح بتطبيق هذه المنهجية وبالتالي عدم قدرتها على اكتشاف السببية لهذين المتغيرين.

يتم تنفيذ اختبار جرانجر بين المتغيرين (X) و (Y) باستخدام نموذج VAR بين الفرق الأول لكل منهما، كما في المعادلتين التاليتين (1) و (2):

$$d(Y_t) = c + \sum_{i=1}^n \beta_n \times d(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^n \alpha_n \times d(X_{t-i}) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$d(X_t) = c + \sum_{i=0}^m \beta_{m,2} \times d(Y_{t-i}) + \sum_{i=1}^m \alpha_{m,2} \times d(X_{t-i}) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث تمثل (n) عدد الإبطاءات في المعادلة الأولى و (m) عددها في المعادلة الثانية.

كما يمكن اعتبار أن كل من المتغيرة (X) تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، أما المتغيرة (Y) لتكن تمثل رصيد الميزان التجاري (BC)، أي:

$$\begin{cases} (X) = (FDI) \\ (Y) = (BC) \end{cases}$$

ومن المعادلتين السابقتين (1) و (2) يمكن كتابة العلاقة بين (FADI) و (BC) حسب هذه المنهجية كما يلي:

$$d(BC_t) = c + \sum_{i=1}^n \beta_{n,1} \times d(BC_{t-i}) + \sum_{i=0}^n \alpha_{n,1} \times d(FDI_{t-i}) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

$$d(FDI_t) = c + \sum_{i=0}^m \beta_{m,2} \times d(BC_{t-i}) + \sum_{i=1}^m \alpha_{m,2} \times d(FDI_{t-i}) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

إذا من المعادلتين السابقتين يمكن استنتاج فرضيات العدم التالية:

1 . من المعادلة الأولى: أن الاستثمار الأجنبي (FDI) لا يسبب في الميزان التجاري (BC)، ويتحقق هذا إلا إذا تحققت الفرضية العدمية وتم رفض الفرضية البديلة كما يلي:

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

$$\begin{cases} H_0 : \sum_{i=0}^n \alpha_n = 0 \\ H_1 : \sum_{i=0}^n \alpha_n \neq 0 \end{cases}$$

2. من المعادلة الثانية: أن الميزان التجاري (BC) لا يسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، ويتحقق هذا إلا إذا تحققت الفرضية العدمية وتم رفض الفرضية البديلة كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \sum_{i=0}^m \beta_m = 0 \\ H_1 : \sum_{i=0}^m \beta_m \neq 0 \end{cases}$$

انطلاقا مما سبق يوضح الجدول التالي اختبار سببية جرانجر في المدى القصير اعتمادا على معطيات الجدول السابق للسلسلتين (BC) و (FDI) كما يلي:

الجدول رقم(03-11):اختبار سببية جرانجر

القيمة الاحتمالية	قيمة (F) المحسوبة	فرضية العدم H_0	عدد الإبطاءات	OBS
0,5965	0,53631	(BC) لا يسبب (FDI)	1	19
0,9106	0,09428	(BC) لا يسبب (FDI)	1	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من الجدول يتبين لنا أن كل من القيمتين الاحتماليتين أكبر من مستويات 1% ، 5% ، و 10%، هذا يدل على أن قيمة فيشر المحسوبة أصغر من قيمة فيشر الجدولية، هذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم (H_0) ، القائلة بعدم وجود أي علاقة سببية بين المتغيرين في المدى القصير أي أن كل من: (FDI) و (BC) لا يسببان بعضهما البعض، هذا يعني أنهما مستقلين عن بعضهما البعض.

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

المطلب الثالث: اختبار سببية جرانجر المطورة ل: Toda and Yamamoto (في المدى الطويل)

استخدمت دراسة Toda and Yamamoto سنة (1995) طريقة مطورة (M . WALS) لاختبار والد (Wald test) على قيود نموذج VAR(K) حيث تمثل K طول المتباطئات، لهذا الغرض يستخدم معيار والد على أساس اختبار فيشر (F) من أجل الحكم على فرضية العدم.¹

ولتطبيق هذا الاختبار الذي يعتمد على نموذج VAR كما ذكرنا سابقا يجب أن نتبع المراحل التالية:

- 1 . نتعرف على رتب استقرار السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج؛
- 2 . نحدد عدد الإبطاءات (التأخيرات) المناسبة لنموذج VAR؛
- 3 . نضيف إلى ذلك كل المتغيرات بإبطاء هو ($K+d_{max}$)، حيث (K) هو عدد التأخيرات المقترحة و (d_{max}) هي أعلى رتبة استقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج والمقدرة من خلال أحد اختبارات جذر الوحدة؛
- 4 . كتابة النموذج الإحصائي لهذا النموذج الإحصائي لهذه المنهجية من أجل المتغيرين (FDI , BC) كما يلي:

$$BC_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{K+d_{max}} \alpha_{1,i} \times BC_{t-1} + \sum_{i=1}^{K+d_{max}} \alpha_{2,i} \times FDI_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$FDI_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{K+d_{max}} \beta_{1,i} \times FDI_{t-1} + \sum_{i=1}^{K+d_{max}} \beta_{2,i} \times BC_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

حيث تمثل كل من: (α, β) معاملات ثابتة تمثل مقدرات النموذج، أما (ε) يمثل حدود الخطأ بمجموع ووسط حسابي صفري.

¹ ناصور عبد القادر، دحماني مُجَد درويش، العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام اختبار سببية جرانجر واختبار تودا ياماموتو، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 10، جوان 2015، ص 145

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

وتقوم هذه المنهجية باختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد علاقة سببية بين (BC) و (FDI) في المعادلة رقم (5)، أي أن (FDI) لا يتسبب في (BC)، أما الفرضية البديلة تعبر عن وجود علاقة سببية بين المتغيرين والتي يمكن صياغتهما كالتالي:

$$\begin{cases} H_0 : \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \alpha_{2,i} = 0 \\ H_1 : \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \alpha_{2,i} \neq 0 \end{cases}$$

كما تقوم هذه المنهجية باختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد علاقة سببية كذلك بين (BC) و (FDI) في المعادلة رقم (6)، أي أن (BC) لا يتسبب في (FDI)، أما الفرضية البديلة تعبر عن وجود علاقة سببية بين المتغيرين والتي يمكن صياغتهما كالتالي:

$$\begin{cases} H_0 : \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \beta_{2,i} = 0 \\ H_1 : \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \beta_{2,i} \neq 0 \end{cases}$$

بناء على معطيات الجدول السابق الذي يوضح استقرارية السلسلتين الزمنيتين تبين لنا أن السلسلة (FDI) استقرت عند الفرق الأول (I(0)) على غرار السلسلة (BC)، أما عند الفرق الأول (I(1)) فكلتا السلسلتين استقرت عند هذا المستوى، إذا نستنتج أن أعلى رتبة التكامل القصوى (d_{\max}) هي (1)، أما من الجدول الموالي الذي تم عن طريقة تحديد الفترات الإبطاء المثلى (K) بناء على المعايير السابقة والمتمثل في كل من : (LR ; FPE ; AIC ; SC ; HQ) وهي (1) . إذا فحسب اختبار جرانجر المطور (Toda and Yammamoto) فإن فترة الإبطاء المثلى (K) تصبح هي رتبة VAR كالتالي: ($K + d_{\max}$) أي (1 + 1) . فهي إذا تساوي 2.

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

الجدول رقم(03-12): نتائج اختبار اتجاه العلاقة السببية في المدى الطويل ل: (Toda and

(yammamoto

القيمة الاحتمالية	قيمة والد (Wald) المحسوبة	فرضية العدم H_0	عدد الإبطاءات	OBS
0.8643	0.165298	(FDI) لا يسبب (BC)	1	19
0.5801	0.306122	(BC) لا يسبب (FDI)	1	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (9 Eviews)

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن كل من القيمتين الاحتماليتين أكبر من مستويات 1% ، 5% ، و 10%، هذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم (H_0) ، القائلة بعدم وجود أي علاقة سببية بين المتغيرين في المدى الطويل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري في الجزائر أي أنه لا يوجد علاقة سببية بين المتغيرين في المدى الطويل هذا يعني أننا نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري لا يؤثران في بعضهما البعض وبالتالي فهما متغيرين مستقلين في الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث: : العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزان التجاري في الجزائر

خلاصة الفصل:

ناقش هذا الفصل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري الجزائري في الفترة 2000-2020 وذلك بعرض مقومات الطبيعة التي تزخر بها الجزائر، بالإضافة إلى مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية وتم التطرق أيضا إلى السياسة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تهيئة مناخ الاستثمار، والضمانات والمحفزات الممنوحة للمستثمر الأجنبي .

كما تم تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر و الوارد في الجزائر وتحليل رصيد الميزان التجاري والتركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة المذكورة، وتما لإستعانة بمنهجيات علمية وحسابية إحصائية من أجل دراسة العلاقة السببية ونوعها واتجاهها بين الإستثمار الأجنبي والميزان التجاري، حيث تم التوصل في نهاية الفصل إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين أطراف الدراسة خلال هذه الفترة في الجزائر.

خاتمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من خلال زيادة حجم الصادرات وتنويعها والتقليل من الواردات، وذلك من خلال توظيف رؤوس الأموال الأجنبية في البلد المضيف، حيث يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو من أفضل الطرق من أجل حل مشكلة العجز المالي لدى العديد من الدول التي كانت في القدم تعتمد في حل تلك المعضلة عن طريق الاقتراض والوقوع في المديونية الخارجية بعد العجز في السداد، يرتبط حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز وامتيازات مختلفة، على غرار المناخ المناسب للاستثمار الذي يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي ويقدم على خطوة الاستثمار في تلك الدولة.

يعد الميزان التجاري المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات و الواردات، ولهذا فإن العديد من الدول تعطي أهمية كبيرة لتحليله حتى أنها تبني على أساسه الإستراتيجية الاقتصادية المقبلة والتنبؤ بالحالة المستقبلية له، ولن ننسى أن الميزان التجاري يسمح باستخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف.

تسعى الجزائر ضمن خططها للإنعاش الاقتصادي تطبيق إصلاحات هيكلية على مستويات اقتصادية متعددة بهدف رفع إنتاجية عدد من القطاعات، و تنويع الصادرات وإيجاد بدائل للمحروقات من أجل تحقيق الثروة، حيث يرى الخبراء في الاقتصاد أنه لتحقيق هذا المسعى يجب العمل على رفع حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي سوف تؤثر على وضعية الميزان التجاري الجزائري الذي يعاني من عجز خصوصا في السنوات الأخيرة وذلك راجع لتدهور أسعار البترول ووصله لأدنى المستويات سنة 2020 بسبب فيروس كورونا وبما أن اقتصاد الجزائر ريعي أثر عليها وعلى ميزانها التجاري .

وهذا البحث حاول إيجاد العلاقة السببية بين الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة عشرون سنة الممتدة من 2000 إلى 2020 وذلك من خلال دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و هيكل وتطور الميزان التجاري في الجزائر و دراسة العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة من

أجل اختبار صحة الفرضيات المقترحة بالاستعانة بمنهجية جرانجر و Toda and Yammamoto وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج .

1. أهم النتائج:

- ✓ ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر
- ✓ تتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى وقطاع الاتصالات بالدرجة الثانية ، ويعود السبب في ضعف التدفقات إلى البيئة الاستثمارية المكبلة بأعباء التنظيمات الإدارية والبيروقراطية .
- ✓ ضعف البنية التحتية الاقتصادية والهيكلية المناسبة لإستقطاب الاستثمارات .
- ✓ سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة 96% من إجمالي الصادرات.
- ✓ الصادرات الجزائرية خارجة قطاع المحروقات تبقى هامشية نتيجة عدم تنافسيتها.
- ✓ هيكل الميزان التجاري في الجزائر يتأثر بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- ✓ عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزان التجاري نظرا لعدم مساهمة الاستثمار في الصادرات الجزائرية (مستقلان).

2. اختبار الفرضيات: تم التأكد من صحة الفرضيات

- ✓ الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة سببية في الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري الجزائري
- ✓ الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة سببية في الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري على المدى الطويل
- ✓ الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري على المدى القصير.
- ✓ الفرضية الرابعة: لا يوجد علاقة في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري على المدى الطويل.

3. التوصيات و الاقتراحات:

- ✓ القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي ، ووضع إستراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات بالتحويل من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات تساعد في تطوير البنية الاقتصادية
- ✓ على الدولة العمل على تهيئة ظروف مناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منها من خلال توفير البنية التحتية والمؤسسية المتطورة والحديثة .
- ✓ محاربة الفساد الإداري و المالي من خلال توفير إدارة كفيلة بتعيين موظفين أكفاء وعلى دراية عالية بشؤون الاستثمار في البلاد.
- ✓ تعزيز الانفتاح التجاري على العالم و الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من إجراء المزيد من الإصلاحات في هيكل التعريفات الجمركية وتطوير النظام الضريبي، وذلك بترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بتحقيق أهداف اقتصادية محددة .
- ✓ وضع إستراتيجية لتطوير وتنمية المهارات البشرية من أجل خلق عمالة مدربة.

4. أفاق البحث :

من خلال دراسة لموضوع العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري الجزائري، بدت فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراساتها و تحليلها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى:

- ✓ تحليل العلاقة السببية بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2020-2030
- ✓ دراسة وتحديد إتجاه العلاقة السببية بين الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في تونس-المغرب-الجزائر.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

- 1- احمد الاشقر،الاقتصاد الكلي،دار العملية الدولية للنشر و التوزيع،عمان ،الاردن،2002.
- 2- اشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الاجنبي المباشر، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية ،2013.
- 3- السيد مُحمَّد احمد السيرتي،اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية و التطبيق،ط1، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر
- 4- اميرة حسب الله، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة العربية الاقتصادية،دار الجامعة، القاهرة 2005.
- 5- بسام حجار،العلاقة الاقتصادية الدولية،المؤسسة الجامعة للنشر و التوزيع،بيروت،لبنان،2003.
- 6- تومي صالح،مبادئ التحليل الاقتصادي،دار اسامة للطباعة والنشر و التوزيع،الجزائر،2002.
- 7- جمال الدين برقوق و اخرون،ادارة الاستثمار،الطبعة الاولى،دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،عمان،2016.
- 8- خالد راغب الخطيب، التدفق على الاستثمارات في الشركات المتعددة الجنسيات،ط1،دار البداية للنشر و التوزيع،الاردن،2012.
- 9- درير محمود السمراني، الاستثمار الاجنبي المعوقات و الضمانات القانونية،ط1،مركز الدراسات الوحدة العربية،لبنان 2006.
- 10- رضا عبد السلام،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة،دار السلام للطباعة والنشر،القاهرة،2006.
- 11- زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي،الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية،مصر،1999.
- 12- زينب حسين عوض الله،العلاقات الاقتصادية الدولية،دار القدح للطبع و النشر،الاسكندرية مصر،2003.
- 13- سامي عفيف حاتم،التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم،ط2،درا مصرية لبنانية،قاهرة،مصر،1994.
- 14- سليمان الهادي،الاستثمار الاجنبي المباشر و حقوق البيئة،ط1،اكاديميون للنشر و التوزيع،الاردن 2014.

- 15- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات، ط1، دار اليازوي العالية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2011.
- 16- شقيري نوري موسى و اخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الاردن، 2012.
- 17- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة، بيروت، لبنان، 1992.
- 18- عادل احمد حشيش العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 19- عادل احمد حشيش، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 20- عبدالرحمان يسرى احمد، الاقتصاديات الدولية، دار الجامعة، اسكندرية، مصر، 2007.
- 21- عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 22- عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، ط1، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2011.
- 23- علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، الناشر مكتبة النهضة و الشرق، القاهرة، 1990.
- 24- فريد نجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب جامعة اسكندرية، مصر، 2000.
- 25- ماجد احمد عطا الله، ادارة الاستثمار، ط01، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
- 26- محمد احمد الدوري، في التجارة الخارجية، ط1، دار الشموع ثقافة طباعة و النشر و التوزيع، زاوية الجمهورية الليبية 2007.
- 27- محمود حسين الوادي، العولمة و الابعاد الاقتصادية، ط1، مكتبة المجتمع للنشر و التوزيع، الاردن، 2011.
- 28- محمود يونس، اساسيات التجارة الدولية، دار اجامية اسكندرية، مصر، 1991.
- 29- منصور الزين، تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية، ط1، دار الرايا للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 30- هوشيار معروف كاكامولا، الاستثمارات و الاسواق المالية، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2003.

ب. المذكرات الاطروحات :

- 1- بعداش عبدالكريم، الاستثمار الاجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 2007-2008.
- 2- بوشعالة مليكة، اثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة شهادة ماستر، تخصص اقتصادي كمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2011.
- 3- بيوض مُجّد العيد، تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة الاقتصادية المغاربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.
- 4- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و تامينات، كلية العلوم الاقتصادية و علو التسيير، جامعة المنصوري، قسنطينة، 2004/2005.
- 5- دهماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار المباشر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
- 6- دلال بن سمينة، تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، 2013.
- 7- دوحة سلمى اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم التجارية علوم التسيير، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، 2015.
- 8- رندة حنصري، دور واهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التوازن في الميزان التجاري، مذكرة مكلمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية و بنوك، كلية العلم الاقتصادية تجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهدي، ام البواقي، 2016.

- 9- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر لدول المغرب العربي، مذكرة نيل شهادة ماجستير للعلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة، 2000-2008.
- 10- سعيد عبد النور و اخرون، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري البيئي ، اختار ظاهرة curre للجزائر مع اهم شركائها التجاريين خلال فترة 1992-2017، تخصص اقتصادي كمي ، مذكرة مقدمة لاستكمال ماستر كلية علوم اقتصادية وتجارية ، كلية الودي، 2012-2020.
- 11- سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة وهران 02، 2015-2016.
- 12- شبون عيشة، انعكاسات تغير اسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر ، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر ، بسكرة، 2018.
- 13- شريط كمال، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و اثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
- 14- شوقي جباري، اثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014-2015.
- 15- مديون سيساني ، تحليل اثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الاجنبية المباشرة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص علوم تجارية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2014.
- 16- مفتاح صليحة ، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تنمية، جامعة بلعباس 2019-2020
- ج. المنشورات العلمية (مقالات مداخلات).

- 1- احمد الشهيد حمه لخضر ،تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية و الاقليمية، مجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية ،عدد 7 ديسمبر 2017.
- 2- أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين حوافز ومقومات جذبه ومعوقات طرده، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد2، العدد1، الأغواط، الجزائر
- 3- المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات،اليوم السابع،مصر،2008/07/31.
- 4- جاسم احمد سلو الارتوشي. الاستثمار الاجنبي المباشر و اثره في النمو الاقتصادي لبلدان النامية مختارة للفترة 1996-2010، مجلة الدراسات لجامعة عمار ثليجي، الاغواط .
- 5- حولية يحي،واقع الاستثمار الاجنبي المباشر،مجلة الاجتهاد لدراسات قانونية و اقتصادية مجلد 09،عدد 05،سنة 2020.
- 6- سفيان قلعلول،جاذبية البلدان العربية الاستثمار الاجنبي المباشر ،دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار،دراسات اقتصادية،عدد 36،ابريل 2017.
- 7- سولم صالح الدين،الاستثمار الاجنبي المباشر ،بديل استراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر،مجلة المنتدى لدراسات و البحوث الاقتصادية ،مجلد5،العدد01،2011.
- 8- صديقة باقر عبدالله،الميزان التجاري و الصادرات الغير نفطية ،مركز التدريب و البحوث العلمية ،العراق،2011.
- 9- طالبي مُجد،اثر الحوافز الجبائية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 06،جامعة شلف ،الجزائر،2008.
- 10- عبد الرزاق حميد حسين،قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية المستدامة،سنغافورة نموذج 2005-2015،مجلة تكريت العلو الادارية و الاقتصادية ،مجلد الرابع ،العدد 40.
- 11- فريد بلعبيد،الشراكة والاستثمار الاجنبي في القارة الافريقية،مجلة الاجتهاد في الدراسات القانونية مجلة9،العدد 5،2020.
- 12- كمال مبروك،دولر الاستثمارات الاجنبية في تنوع مصادر الدخل الوطني،مجلة دراسات العدد الاقتصادي ،مجلد 12،عدد الاول 2011.
- 13- مُجد راضي جعفر، الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ،مجلة الخليج العربي ،العدد 3.4 ،جامعة البصرة ،العراق،2011.

- 14- مداخلة كورتل فريد ،استاذ مكلف بالدروس ،جامعة سكيكدة في مؤتمر IDEL في الاقتصاديات الانتقالية،سكيكدة ،2004.
- 15- ميلود بوعبيد،دور بيئة اداء الاعمال في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المغاربية ،جامعة باتنة1 الجاج لخضر ،مجلة الاقتصاد الصناعي ،العدد 11،ديسمبر،2016.
- 16- . ناصور عبد القادر، دحماني محمد درويش، العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي : ادلة تجريبية من الجزائر باستخدام اختبار سببية جرانجر واختبار تودا يماموتو،مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد 10 ،العدد 10 ،جوان 2015.
- 17- زروق يوسف ورقاب عبد القادر ، ضمانات و حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق قانون 09-16، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجلفة، الجزائر، العدد8
- 18- بلقاسمي سليم، ضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الإتفاقيات الدولية الثنائية للإستثمار كعامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد8
- د. التشريعات و القوانين والمراسيم
- 1- المادة رقم 09 من الأمر رقم 01-03 الجريدة الرسمية ، العدد 47
- هـ. المواقع الالكترونية
- 1- <https://data.albankaldwli.org>
- 2- الهامي ميرعاني ،اسغار البترول،<https://m.ahewar.org/s.asp>
- 3- الهيئة العامة للإحصاء،احصاءات التجارة الخارجية،<http://www.statsgov.sa>
- 4- <https://search.mardumah.com>
- 5- <https://hbarabic.com>
- 6- <https://unctad.org/webflyer/world-investment-report>
- 7- المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية
- (cnis)<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>
- 8- مرصد حول سوق الهاتف النقال في الجزائر <https://www.arpce.dz>

<https://unctad.org/webflyer/world-investment-report> -9

المركز الوطني لإعلام والإحصاء التابع للجمارك

<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- 1- MundellRoberAAtheory of optimum cunency areas th American Economic Review 51,1961.

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2020 ، وقد تم التوصل إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر ضعيفة وتتركز مجملها على قطاع المحروقات وعدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري نظرا لعدم مساهمة الاستثمار في الصادرات الجزائرية (مستقلان) وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews 09 حيث تم تطبيق منهجية جرانجر (في المدى القصير) واختبار سببية جرانجر المتطورة ل Toda and Yamamoto (في المدى الطويل) .

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، الميزان التجاري، الاقتصاد الجزائري، اختبار جرانجر ، اختبار Toda and Yamamoto

Abstract:

This study aims to find the causal relationship between foreign direct investment and the Algerian trade balance during the period of 2000-2020, and it was concluded that the flows of foreign direct investment in Algeria are weak and their entirety is concentrated on the hydrocarbon sector, there is no relationship between foreign direct investment and the trade balance due to the lack of The contribution of investment in Algerian exports (independent) with the help of Eviews 09 program, where the Granger methodology (in the short term) and the developed Granger causality test for Toda and Yamamoto (in the long run) were applied.

key words:

Foreign direct investment, trade balance, Algerian economy, Grager test, Toda and Yamamoto test